



TOGETHER
for a sustainable future

OCCASION

This publication has been made available to the public on the occasion of the 50th anniversary of the United Nations Industrial Development Organisation.



TOGETHER
for a sustainable future

DISCLAIMER

This document has been produced without formal United Nations editing. The designations employed and the presentation of the material in this document do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) concerning the legal status of any country, territory, city or area or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries, or its economic system or degree of development. Designations such as “developed”, “industrialized” and “developing” are intended for statistical convenience and do not necessarily express a judgment about the stage reached by a particular country or area in the development process. Mention of firm names or commercial products does not constitute an endorsement by UNIDO.

FAIR USE POLICY

Any part of this publication may be quoted and referenced for educational and research purposes without additional permission from UNIDO. However, those who make use of quoting and referencing this publication are requested to follow the Fair Use Policy of giving due credit to UNIDO.

CONTACT

Please contact publications@unido.org for further information concerning UNIDO publications.

For more information about UNIDO, please visit us at www.unido.org

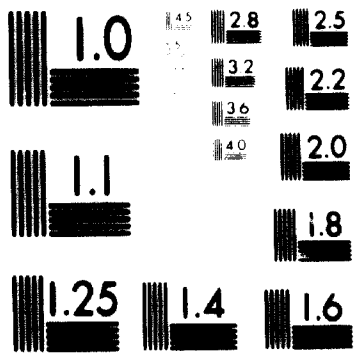
1

OF

2

03001

A



MICROCOPY RESOLUTION TEST CHART
 NATIONAL BUREAU OF STANDARDS-1963-A

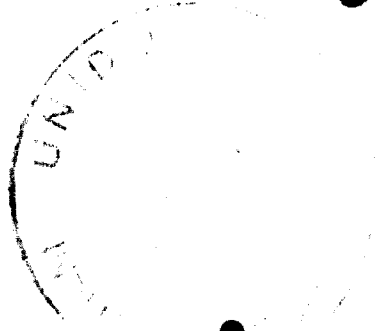
24x

D

x

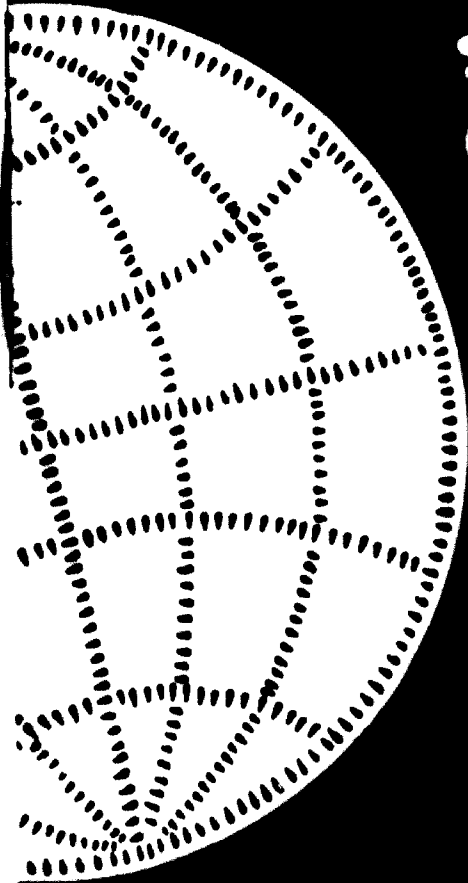
ID/SER.L/1

03001-A



برمجة ورقابة

تنفيذ المشروعات
الصناعية
في الدول
التنامية



Programming and Control of
Implementation of Industrial
Projects in developing countries.

1971

UNIDO-ID/SER.L/1

صدر هذا الكتاب عن منظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة UNIDO
عام ١٩٧١ تحت عنوان :

Programming and Control of Implementation of Industrial Pro-
jects in Developing Countries.

ترجمة : دكتور مهندس : فاروق عبد الحليم شقوير

مراجعة : دكتور مهندس : محمد عبد الفتاح منجى

وصدرت هذه الترجمة من مركز التنمية الصناعية للدول العربية
عام ١٩٧٥ بموافقة اليونيدو

The original publication was issued by UNIDO in 1971 under the
title :

Programming and Control of Implementation of Industrial Pro-
jects in Developing Countries.

Code No. ID/SER.L/1

Translated by : Dr. Eng. Farouk Abdel Halim Shokkwaïr

Revised by : Dr. Eng. Mohamed Abdel Fattah Mongi.

This Arabic Translation is published by IDCAS in 1975 according
to an agreement with the UNIDO.

مركز التنمية الصناعية • للدول العربية



برجدة ورفابة

تنفيذ المشروعات
الصناعية

في الدول
شامية

مركز التنمية الصناعية
للدول العربية
دمشق

الفهرس

رقم الصفحة	مقدمة
٩	الفصل الاول - نطاق ومنهج الدراسة
١٢	الفصل الثاني - الاساليب الفنية الاساسية لشبكات العمل
١٢	- بناء النموذج
٣١	- اعداد بيانات جدولة المشروع
٣٨	- توصيل خطة التنفيذ والجدولة الزمنية
٤٢	- مراقبة المشروع
الفصل الثالث - ميكانيكية شبكة العمل بالتطبيق على تعديل وتطوير وبناء	
٤٤	شبكات العمل الفرعية
٤٤	- مقدمة
٤٤	- الفوارق الزمنية
٤٧	- حد التفاعل في شبكة العمل
٥٠	- تطوير البيانات الاساسية
٥٢	- طرق للتطوير
٥٦	- حساب السماح الكلى
٥٦	- شبكات العمل الفرعية
٦٢	الفصل الرابع - بدائل التكلفة/الزمن
٦٢	- المقدمة
٦٢	- علاقات التكلفة/الزمن للمشروع
٦٦	- علاقات التكلفة/الزمن للنشاط
٦٨	- اعداد منحني التكلفة/الزمن للمشروع
٨٢	- التطبيق الفعال لتفضيلات التكلفة/الزمن
٨٧	- بدائل التكلفة/الزمن لشبكات العمل الفرعية

تقديم

لقد قامت عديد من الدول النامية بتوجيه جهد كبير الى وضع برامج شاملة ومتناسقة للتنمية الصناعية ولكنها لم تخصص جهدا مماثلا لتنفيذ هذه البرامج مما نتج عنه ان فشلت كثير منها في الوصول الى اهداف تنميتها الصناعية . وقد اوضحت التجربة ان الدول النامية تواجه عقبات متنوعة في جهودها في تنفيذ المشروعات الصناعية ، وبعض هذه العقبات ليست تحت تحكم الدول النامية نفسها . ولهذا الاعتبار فقد قامت منظمة التنمية الصناعية للامم المتحدة « اليونيدو » بالبدء في اصدار سلسلة من النشرات تحت عنوان « نظم تنفيذ المشروعات الصناعية » تتناول المشاكل التي تقف في الطريق انشاء تنفيذ ومتابعة برامج ومشروعات التصنيع .

لقد ذكر خبراء « اليونيدو » وبعض المستشارين الدوليين الآخرين ان عدم توافر برمجة ورقابة لتنفيذ المشروعات الصناعية هو عامل من بين اهم العوامل المختلفة التي تضيق الى قصور التنفيذ . ولا يتوافر في معظم الدول النامية اسلوب فني محدود او اجراءات مثل هذه البرمجة - ولغياب هذا فانه لم يكن من المتاح وضع خطط ناجحة للتنفيذ او جداول تنفيذ فعالة . لذلك فقد تاخرت المشروعات عما كان مقدر لها .

وهذه الدراسة ، باعتبارها اول دراسة في هذه السلسلة ، تختصر اذن بالتكنيك الصل لبرمجة ورقابة تنفيذ المشروعات الصناعية بامل ان تصل الافكار التي يعرضها خبراء المعونات الفنية وكذلك العاملون في التخطيط ، البرمجة والتنفيذ والمتابعة في الدول النامية .

اعدت هذه الدراسة بواسطة اليونيدو (سكرتارية اليونيدو) بالمحاولة الاستشارية
John W. Fondabl J من جامعة ستانفورد ، ستانفورد ، كاليفورنيا ، الولايات
المتحدة الأمريكية .

توضيحات

OPM	- طريقة المسار الحرج
PERT	- أسلوب توقيت وضبط تنفيذ المشروعات
ES	- وقت البدء المبكر للنشاط
EF	- وقت الانتهاء المبكر للنشاط
LS	- وقت البدء المبكر للنشاط
LF	- وقت الانتهاء المتأخر للنشاط
FF	- السماح الحر للنشاط
TF	- السماح الكلي للنشاط
NIL	- حدود التفاعل في شبكة العمل

مقدمة

ان الوسيلة الفعالة لتنفيذ المشروع توجب على الادارة ان تعمل وفق خطة للتنفيذ نوضح بها الترتيب المتدرج لمختلف الأنشطة او المهام المكونة له والتي يجب ان تنتهي قبل ان يبدأ تشغيل المشروع . ويجب على الادارة ان تتأكد ان كل الأنشطة المكونة للمشروع سوف تنجز وفق الجدول الزمني ولكن ، وبسبب أن الموارد شحيحة في معظم الدول النامية ، فان تنفيذ المشروع عادة ما يكون صعبا الى حد ما . فالارصدة اللازمة لتمويل المشروعات عادة ما تكون محدودة وتأخير التنفيذ يبدد الموارد النادرة ويزيد من أعمال الصيانة والاصلاحات وبالتالي يزيد من التكاليف . وحيث أن قوة العمل المدربة والماهرة عادة ما تكون نادرة فان التقديرات التي تعتمد على الانتاجية ، زمن الانجاز، الموارد والتكاليف المترتبة على ذلك تكون في الغالب عملية صعبة . ولنفس الأسباب فان التنفيذ الفعلي عادة ما ينحرف عما هو مقدر له . وهذا يعنى أنه اذا ما كانت هناك خطة تنفيذية ترشد تنفيذ المشروع باستمرار فانها يجب ان تطور زمنيا من آن لآخر . ومن ناحية اخرى فان الانتهاء المبكر للمشروع وبحد أدنى من التعطل والتأخير سوف يسهل من أن تتمكن المشروعات الجديدة من بدء الانتاج ومد المجتمع بما هو في حاجة ماسة اليه من منتجات .

ويعتبر اعداد برامج تنفيذ مشروعات وبرامج الصناعة في ظروف دولية نامية اكثر فعالية اذا لم يعتمد على الوسائل والمعدات المقدمة لتجهيز البيانات وهي الاجهزة غير المتوافرة بعد في هذه الدول اذ ان تطبيق الوسائل اليدوية محليا بواسطة المهتمين بالمشروع يمكن أن يحقق نتائج أفضل من استخدام الحاسب الالكتروني الذي يشغل عادة عن طريق خبراء خارجيين يفتقدون الصلة اليومية بالمشروع .

ان تنفيذ أي مشروع هام ومجمع يجب أن يبرمج بعناية ، فالاهداف يجب أن تحدد بوضوح وأن يشارك في وضع برامج التنفيذ أولئك الأشخاص ذوو المعرفة العميقة بالعمل في المشروع . وقد استخدم اصطلاح « برمجة التنفيذ » ليشير ليس فقط الى عملية تجزئة المشروع الى مختلف الأنشطة المكونة له وتحديد علاقات التتابع بينها بل ليشتمل أيضا على اختيار وسائل تنفيذ كل نشاط ، تخصيص موارده ، تقدير الزمن المطلوب وتحديد البيانات المطلوب جدولتها . ويجب هنا استخدام أكثر الأساليب الفنية المتاحة فعالية

في وضع برامج التنفيذ • ويمكن بوجه عام استخدام الأساليب المتقدمة مثل بدائل التكلفة/الزمن وتخصيص الموارد لتحسين خطط التنفيذ والتي قد تكون موضوعة على أسس عامة وأولية •

وإذا ما تم وضع خطة التنفيذ فإنها يجب أن تصل إلى أولئك المسؤولين عن التنفيذ ومن ثم يبدأ تنفيذها إذ أن خطة التنفيذ تعتبر قليلة الفائدة ما لم تنفذ فعلا • وحتى تنفذ الخطة بنجاح فإنه ليس كافيا أن يكون إنجاز الأنشطة المكونة للخطة ممكنا فنيا فقط بل يجب أن تكون الخطة برمتها قابلة للتنفيذ من الناحية العملية وسوف يتضح ذلك عند أخذ الاحتياجات من الموارد في الاعتبار • فتنفيذ أي نشاط في المشروع يحتاج إلى استخدام موارد مختلفة ، هذا يتضمن أنواعا معينة من العمل الماهر وأنواعا مختلفة من المعدات • ولا يجوز أن تزيد الاحتياجات الكلية من الموارد في أية لحظة عما هو متاح منها • إذ أن الطلب غير المعقول على الموارد سوف يؤدي إلى عدم واقعية خطة التنفيذ وبالتالي استحالة تنفيذها •

بل أن خطة التنفيذ التي قد تكون سليمة في أساسها قد لا تصبح كذلك أثناء تنفيذها ، فقد تظهر ظروف غير مرئية تمثل مشاكل وتعرض طريق التنفيذ • فقد يختلف الزمن الفعلي لتنفيذ بعض المهام عما هو مقدر حتى بواسطة أكثر الخبراء كفاءة • إذ قد يفشل موردو الخدمات والموارد في أن ينفذوا التزاماتهم في الوقت المحدد أو بالأسلوب المتفق عليه كما أن هناك ظروف خارجية من غير الممكن السيطرة عليها ، مثل الظروف المناخية ، إضرابات العمال ، تغير الاحتياجات التنظيمية ، وخلافه بما يؤدي إلى استحالة تنفيذ المشروع وفقا للخطة الأصلية • لذلك فإن الأساليب الفنية لبرمجة ورقابة التنفيذ يجب أن تكون ديناميكية (حركية) وتسمح بالتعديل إذا كان ذلك ضروريا أو له ميزة ما • فإذا لم تتغير خطة التنفيذ لتعكس هذه التغيرات فإنها تصبح خطة غير سليمة • وقد كان هذا في الواقع مصير عديد من خطط التنفيذ المعدة بعناية فائقة وبتكاليف باهظة ، وكانت صورها الأصلية تقدم حلولاً رائعة لمشاكل التنفيذ في المشروع المعدة له • وبعد أن بدأ التنفيذ الفعلي لهذه الخطط ، حدثت بعض التغيرات ولكن الخطة لم تتطور زمنيا • ومن ثم بدأ تنفيذ الأعمال المتتالية بنفس الطريقة كما لو أنها لم تبرمج أو بعبارة أخرى وفقا لخطة لم تعد سليمة بعد •

ومن هذا العرض السابق يتضح ضرورة أن تكون خطة التنفيذ واقعية وأن يتم تطويرها زمنيا باستمرار ومن الضروري أيضا أن تكون هناك برمجة دائمة ومستمرة

وبتفصيل أكثر مع كل خطوة تقدم فى العمل مع إعادة تخطيط مستمرة لاستراتيجية العمل القائمة فى المشروع . وبفض النظر عن درجة المهارة فى إعداد البرنامج الأصيل فإن هناك قدرا معيناً من التفصيل يجب بناؤه فى مرحلة مبكرة لإعداد البرامج - وبسبب أن هناك تغييرات لا يمكن تجنب حدوثها مع تقدم العمل فى المشروع فإن التفصيلات المتناهية الدقة فى برمجة تنفيذ المشروع أمر ليس له أى مبرر . على أنه يجب إعداد البرمجة التفصيلية للتنفيذ لفترة محدودة مع تقدم العمل فى المشروع تدعيماً للبرنامج الأصيل أو البرنامج الرئيسى المطور زمنياً . إذ يجب أن يكون هناك جهد دائم لتحسين الأداء الوظيفى عن طريق إعادة التخطيط . ورغم أن ظروفها غير متوقعة قد تعترض سير العمل وتمثل نوعاً من العقبات إلا أن هذه الظروف قد تتيح فى بعض الأحيان فرصاً لتحسين الأداء . كما أن المعرفة الجيدة بظروف العمل ومستويات الانتاجية الفعلية قد تمكن من إجراء بعض التغييرات المفيدة للمشروع ومع أن اتباع خطة تنفيذية جيدة الأداء كإجراء واجب الأخذ به ، للاستفادة من المهارة والفكر اللذين بذلا فى إعدادها ، إلا أنه من الأمور الواجب اتباعها استمرار البحث عن حلول أفضل ، ومن ثم تغيير خطة التنفيذ تبعاً لذلك عند وجود مثل هذه الحلول الأفضل . ومن الضرورى ، بالطبع أن يتم تحليل التغييرات بدقة للتأكد من أن إدخالها على خطة التنفيذ سوف تعطى مزايا لها إذ من المهم أن يتم تطوير الخطة الموجودة زمنياً وليس تركها نهائياً .

وحتى يمكن أن تطبق خطة التنفيذ بنجاح فإنه يجب على أولئك الذين يديرون العمل أن يعرفوا الأهمية النسبية لمكونات الخطة حتى يمكنهم أن يركزوا جهودهم على المكونات التى تحتاج إلى هذا التركيز . فمثلاً ، تتراوح آثار الانحرافات بين التوقيت الزمنى للبرنامج عن التوقيت الفعل للتنفيذ أو تتألى أنشطة المشروع من آثار ضئيلة إلى آثار غاية فى الخطورة ويجب أن توضح البيانات التى تعد عن طريق الوسائل المختلفة لبرمجة التنفيذ للإدارة طبيعة هذه الآثار ولتحديد الإجراءات التصحيحية الملائمة لأى تغيير حدث . فمن الضرورى إثبات أن هناك مشكلة قائمة ويمكن أن يوضح تطوير الجدولة آثار التغيير فى الأنشطة الأخرى على زمن الانتهاء للمشروع وعلى توقيت الأحداث البينية الهامة . كما أن التطوير الزمنى للموارد يمكن أن يوضح ما إذا كانت الاحتياجات لها لم تعد قائمة أو زاد عما هو مقرر لها أصلاً وعند التحقق من عمق المشكلة فإنه يمكن إعادة بناء خطة تنفيذ واقعية باستخدام أساليب إعادة البرمجة ويجب أن تسمح مثل هذه الأساليب من تحديد تكلفة إجراءات التصحيح التى تتخذ .

وباختصار فان تنفيذ برنامج او مشروع صناعى يجب أن يبرمج بدقة وأن تنفيذ خطة التنفيذ بفعالية • ويتضمن هذان المطلبان الأساسيان :

(أ) برمجة تنفيذ المشروع :

- تحديد الاهداف •
- تجزئة العمل الى أنشطة مكونة له •
- تحديد علاقات التتابع •
- تحديد أساليب التنفيذ والموارد المطلوبة والتكلفة •
- التقديرات الزمنية لمختلف الأنشطة المكونة للمشروع •
- حساب الجدول الزمنى للمشروع •
- حساب جدول الموارد للمشروع •
- التحسينات بإدخال استراتيجيات بديلة •
- التحسينات عن طريق بدائل التكلفة/الزمن •
- التحسينات باستخدام طريقة تخصيص الموارد •

(ب) رقابة تنفيذ المشروع :

- توصيل خطة تنفيذ واقعية •
- تطوير الخطة عند حدوث تغييرات •
- توسيع خطة التنفيذ الأساسية بحيث تكون أكثر تفصيلا •
- محاولات مستمرة للتحسين من خلال إعادة البرمجة •

الفصل الأول

نطاق ومنهج الدراسة

ان الهدف من هذه الدراسة تقديم أساليب فنية عملية لاطهار الأنشطة المكونة للمشروع وتحديد علاقات التتابع بينها وتمثيل ذلك كله فى شكل شبكة عمل واتخاذ قرارات بدائل التكلفة/الزمن وتخصيص الموارد . كما ان مشكلة بدائل التكلفة/الزمن تنتج من أن معظم الأنشطة التى يجرأ اليها المشروع يمكن أن تنفذ عن طريق عدد من الوسائل البديلة ، كل منها يتطلب قدرا مختلفا من الزمن والموارد ومن ثم قدرا مختلفا من الانفاق . وبوجه عام فان طرق الاداء التى تعمل على تخفيض زمن التنفيذ المطلوب تميل لأن تزيد من التكلفة المباشرة أو المتغيرة وقد ترتفع التكاليف المباشرة بسرعة فى حالات دون أخرى مع تقدم العمل فى المشروع فاذا حدد زمن الانتهاء من المشروع جزائيا أو عن طريق ضوابط خارجية فان أسلوب تفضيلات التكلفة / الزمن يحاول أن يصل الى جدول له مجموعة الأنشطة بطريقة تفى بالزمن المحدد لانتهاء من المشروع وذلك بأقل قدر من التكلفة الكلية المباشرة . واذا ماطبق هذا الأسلوب لتحديد أفضل وقت ممكن لانتهاء من المشروع فانه تظهر هنا مشكلة عامة . ففي هذه الحالة يؤدي تخفيض زمن العمل فى المشروع الى تخفيض التكلفة غير المباشرة ، أو الثابتة وعليه فانه يتم اعداد بدائل التكلفة/الزمن بهدف البحث عن تلك الجدولة لأنشطة المشروع التى تحقق أقل قدر من التكاليف المباشرة وغير المباشرة أو بعبارة أخرى أقل قدر من التكلفة الكلية .

أما مشكلة تخصيص الموارد فانها تهدف الى تحديد جدولة لأنشطة المشروع تفى بالقيود المفروضة على الموارد فى أفضل ظروف ممكنة . اذ تتطلب معظم الأنشطة فى المشروع استخدام مصدر أو أكثر من الموارد . فاذا ما حددت هذه الموارد وتم جدولتها مبدئيا فانه يمكن تحديد عدد الوحدات اللازمة من كل عنصر من عناصر الموارد فى كل فترة زمنية . فاذا زاد الطلب فى وقت ما عن الموارد المتاحة فانه يجب اعادة جدولة بعض الأنشطة وعندما تتسبب اعادة الجدولة فى اطالة فترة تنفيذ المشروع فان الهدف الرئيسى يصبح خفض فترة الامتداد فى التنفيذ الى أدنى حد ممكن ، وعادة ما يستخدم منهج بدائل التكلفة / الزمن لمثل هذا الغرض ويلاحظ أن هناك وسائل أخرى غير اعادة جدولة الأنشطة لمواجهة زيادة الطلب على الموارد ، الا أنها قد تتضمن تكلفة

مرتفعة • ومع أن أسلوبى بدائل التكلفة / الزمن وتخصيص الموارد قد درسا كل على حدة الا أنه يجب اعطاء عناية فائقة لاعداد طرق تستخدم علاقات الترابط بينهما • وهناك مشكلة ثانوية فى أسلوب تخصيص الموارد تهدف الى المحافظة بأكبر قدر ممكن على ثبات فى تدفق حجم الاحتياجات من الموارد اذ تشير الارتفاعات والانخفاضات فى جدولة الموارد بالضرورة الى عدم الاداء الاقتصادى السليم ويمكن عن طريق اعادة الجدولة اجراء بعض التحسينات فى هذا الشأن • وقد يؤدى استخدام الموارد العاطلة الى ايجاد فرص ذات أهمية بالغة للوصول الى درجة أفضل فى بدائل التكلفة / الزمن وهذا يوضح مرة أخرى العلاقة بين بدائل التكلفة/الزمن وتخصيص الموارد •

وتظهر فى تخصيص الموارد مشكلة أكثر تعقيدا عندما يتضح أنه من الضرورى جدولة عديد من المشروعات يجرى تنفيذها فى وقت واحد وتقوم بامتصاص مواردها من مصادر واحدة - وتمثل مشكلة المشروعات المتعددة صعوبات تضاف الى الصعوبات القائمة فى مشكلة تخصيص الموارد حيث أنها تتضمن ضرورة أن يأخذ محلل البرنامج فى اعتباره وفى وقت واحد قدرا من البيانات أكبر مما يتطلبها محلل كل برنامج على حدة كما يتطلب ذلك أيضا مراعاة خاصة لاولويات مختلف المشروعات وحركة الموارد •

والمشاكل التى ترتبط ببدايل التكلفة / الزمن وتخصيص الموارد تتضمن قدرا كبيرا من البيانات كما ان الطرق التى تستخدم فى حل هذه المشاكل تعتبر بوجه عام طرقا معقدة رياضيا وعليه فليس من المستغرب أن تكون الأساليب الفنية المستخدمة مبنية على أساس استخدام الحاسب الآلى • ومع ذلك فان الدراسة الحالية تقدم وسائل يمكن تطبيقها دون ما استخدام للحاسبات الآلية وان كان هذا سوف يعد من عدد الطرق التى يمكن استخدامها فان هذا لا يعنى أن نتائج هذه الطرق ستكون بالضرورة أقل قيمة من تلك النتائج التى تحصل عليها من الطرق الأكثر تقدما • والواقع أن استخدام الحاسب الآلى لحل مسائل بدائل التكلفة / الزمن وتخصيص الموارد ، حتى مع توافر المعدات اللازمة لتجهيز البيانات قد لاقت نجاحا نسبيا محدودا اذ لا تستطيع الأساليب الفنية للحساب الآلى أن تأخذ فى اعتبارها التفاعل بين تكاليف الأنشطة عند حدوث تغيير ما • اذ تتطلب الحلول المرضية تفرقة كبيرة فى النتائج • وقد يتطلب الأمر قدرا من التخمين الحسنى وليس فقط فى مراحل اعداد البيانات ولكن أيضا فى المراحل الوسيطة من مراحل الحساب وممارسة هذا القدر من التخمين فى مراحل الحساب تصبح عملية صعبة اذا ما تمت عملية البرمجة فى شكل رياضى •

وللمشروع نقطة بداية لتنفيذه وأخرى لانهاء هذا التنفيذ وذلك على عكس الشكل الدائرى للعمليات التى تميز التصنيع . كما أن أحد الخصائص الأصلية لتنفيذ المشروع أنه عمل غير متكرر . وخلال العقد الماضى ظهر عدد من الطرق الفعالة مستخدمة أسلوب شبكات الأعمال لتخطيط وجدولة ورقابة المشروعات ومن أهم الأساليب المعروفة لشبكات الأعمال طريقة المسار الحرج (CPM) وطريقة توقيت وضبط تنفيذ المشروعات (PERT) وتقوم الطرق المقترحة فى هذه الدراسة على مبادئ طرق شبكات الأعمال .

ويعتبر الفهم الكامل والاساسى للأساليب الأساسية لشبكات الأعمال من المطالب الرئيسية لاستخدام الطرق المتقدمة لأساليب شبكات الأعمال كبداية التكلفة/الزمن وتخصيص الموارد ويعالج الفصل الثانى باختصار الطرق المتصلة بخطة تنفيذ المشروع واختصارها الى نموذج . وهذا يتضمن رسم لشكل شبكة العمل والذى يعتبر فى الواقع شكلا محددًا للعلاقات القائمة بين الأنشطة المختلفة لمشروع ما من بداية الخطة وحتى نهايتها . بالإضافة الى ذلك فان الفصل الثانى يتضمن أساليب تقدير الوقت الذى يستغرقه كل نشاط ويعطى طريقة حسابية لبناء الجدولة الأساسية للبيانات - لتحديد الأهمية النسبية لكل نشاط فى كل شبكة عمل مشروع - وهذا أساسى طالما أنه يوجه انتباه الإدارة الى تلك الأنشطة التى تحدد أو تقرر الفترة الزمنية التى يستغرقها المشروع كما يتضمن الفصل الثانى كذلك طرق توصيل خطة وجداول التنفيذ الى هؤلاء - الذين سيكفون بتنفيذها وكذلك طرق تطبيق هذه البيانات فى رقابة المشروع .

ويشتمل الفصل الثالث على تحليل لميكانيكية شبكة العمل كما يشتمل أيضا على طرق التطوير الزمنى لبيانات المشروع المبنية على فهم للوسائل التى تنقل بها التغيرات الى شبكة العمل . وتعتبر طرق التطوير الزمنى هذه فعالة فى حالة ما اذا كانت هناك حاجة لتطوير زمنى عادى عند حدوث تغيرات غير متوقعة كما أنها عنصر أساسى فى بناء أساليب بدائل التكلفة / الزمن عندما يصبح من الضرورى تطوير بيانات المشروع زمنيا نتيجة الرغبة فى تغيير فترات التنفيذ لأنشطة المشروع . ويعرض الفصل الرابع مشكلة بدائل التكلفة / الزمن بالتفصيل كما يعرض أيضا وسائل مقترحة لحلها . بينما يعالج الفصل الخامس مشكلة تخصيص الموارد ويقدم منهجا لحلها ويناقش الفصل السادس تخصيص موارد للمشروع المتعدد والتعديلات الضرورية فى طريقة حل مشكلة المشروع الواحد وأخيرا فان الفصل السابع يعرض العلاقة بين بدائل التكلفة / الزمن وتخصيص الموارد والوسائل التى تأخذ فى الاعتبار آثار هذه العلاقة ويجب التنويه الى أنه ليس الغرض من هذه الدراسة التركيز على أساليب الحلول الرياضية أو محاولة الوصول الى أمثل الحلول الرياضية فالتركيز فى هذه الدراسة على البساطة وعلى واقعية التطبيقات على مستوى المشروع والاعتماد على الحلول اليدوية . فالحلول التى ينقصها الكمال من الجانب النظرى تعتبر مقبولة طالما أنها تضمن تحسين أداء المشروع .

الفصل الثاني

الأساليب الفنية الأساسية لشبكات العمل

بناء النموذج

بعد أن نتحدد أهداف المشروع فإنه من الضروري أن تتم برمجة الطريقة التي يمكن أن يتم بها تحقيق هذه الأهداف . ولهذا فإنه من المفيد اعتبار المشروع ككل بأنه مكون من مجموعة من الأنشطة القائمة بذاتها ولكنها مترابطة . إذ ليس عمليا أن تحاول التعامل مع المشروع كوحدة نشاط واحدة ، فالتجزئة ليست ضرورة فقط لبرمجة التنفيذ ولكنها لازمة أيضا لتقدير الزمن ، حسابات التكلفة ورقابة المشروع ويجب أن تكون الأنشطة المكونة للمشروع ممثلة للتجزئة المنطقية للعمل . وستناقش في نهاية هذا الفصل العوامل التي تحكم تجزئة المشروع إلى أنشطة فرعية .

وعادة ما ترتبط الأنشطة الفرعية لمشروع بعلاقة توالى محددة تماما يجب أخذها وتعتبر المستطيلات البيانية أو أشكال « جانت » أكثر أشكال النماذج استخداما بدقة في الاعتبار عند اعداد البرمجة ، وإذا ما كانت هذه العلاقة على درجة كبيرة من التعقيد فإن معد البرنامج يجب أن يراعى دائما وضعها في شكل مرسوم ولا يحتفظ بها في ذاكرته ، أكثر من هذا فإنه في نقطة ما يجب أن تصل خطة التنفيذ إلى الآخرين في شكل مسجل ، فالوصف الشفاهي الدقيق سوف يؤدي إلى استنتاجات متباينة وضياح في معظم التفاصيل التي بنيت على تحليل دقيق ، ويجب على واضع البرنامج أن يلخص أفكاره إلى نموذج على الورق ليحافظ على تتبع ما يقوم بعمله مشتتلا على القيود القائمة ، ولهذا فإنه في حاجة إلى نموذج لينقل نتائج جيدة إلى الآخرين بأسلوب يمكن من استيعابه عند الرجوع إليه في حالة الضرورة .

وتعتبر المستطيلات البيانية أو أشكال « جانت » أكثر أشكال النماذج استخداما « لبرمجة » التنفيذ . ويوضح هذا الشكل البياني التجزئة التي يقوم بها معد البرنامج للمشروع إلى الأنشطة المكونة له وجدولة هذه الأنشطة ، ورغم أن أسلوب المستطيلات البيانية يشمل على جدول للبيانات بطريقة فعالة فإن فائدته كأداة للبرمجة تعتبر محدودة فهي لا تظهر بوضوح علاقات التتابع التي يجب أن يحتفظ بها معد البرنامج في ذهنه . فهو لا يجبر معد البرنامج أن يراعى كل القيود التي قد تتضمنها الجدولة طالما أن هذا الأسلوب لا يتطلب اظهار كل الأنشطة التي يجب استكمالها قبل أن تبدأ أنشطة أخرى مترتبة عليها . أو يتطلب اظهار ما إذا كان معد البرنامج قد أخذ في اعتباره مختلف الأنشطة المطلوب القيام بها قبل البدء في أنشطة أخرى - ورغم أن المستطيلات البيانية قد تكون كافية فنيا للوفاء بغرض معين تتطلبها وثائق الخطة التنفيذية إلا أن الفحص

الدقيق عادة ما يظهر أن الخطة لم تجزء تجزئة كافية وأنها حذفت كلية عديدا من الأنشطة القيده ، وأنها لم توضح ما اذا كان تحليل الأنشطة قد تم بعناية أو يتطلب مزيدا من التفسير لفهمه فهما كاملا . فعرض خطة التنفيذ في مستطيلات بيانية قد تكون نتيجة لبرمجة شاملة ودقيقة او برمجة قاصرة غير رشيدة ولا يستطيع مراجعو النموذج المطروح على الورق الحكم على التحليل الذي تم لعدم كفاية عرض التفاصيل .

ويوضح شكل رقم (١) نمودجا مبسطا للمستطيلات البيانية لاربعة أنشطة وفي هذا الشكل قد يستنتج أن النشاط ب يعتمد على النشاط أ و أن النشاط د يعتمد على النشاط ب حيث أنه في كلتا الحالتين يبدأ النشاط في نفس الوقت الذي ينتهي فيه نشاط آخر . ولا يمكن التعميم أيضا أن تنفيذ النشاط ج يعتمد على استكمال جزء من النشاط ب وقد يؤدي وصف الأنشطة الى توافر بعض التبعات أيضا في الحالات العملية ، ولكن في الأشكال التي تتضمن عديدا من المستطيلات فإنه من الصعب التوصل الى بعض الاستنتاجات ومن الصعب أيضا اثبات صحتها فلا يوجد دليل على عدم وجود علاقات أخرى وغير المثلة في النموذج ولا يوجد أيضا ما يدعو الى الاعتقاد بأن كل القيود التي يفرضها كل نشاط على الأنشطة الأخرى قد مثلت في هذا النموذج . فإذا فكر مراجع البرنامج مثلا في نشاط آخر قد يؤثر في وقت بدأ تنفيذ النشاط ح فإنه لا يستطيع معرفة ما اذا كان معد البرنامج قد أخذ في اعتباره هذا الاحتمال واذا كان الأمر كذلك ماهي الأسس التي بنى عليها استنتاجاته وهذا ما يوضح أن المستطيلات البيانية لها

رمز النشاط	وصف النشاط	أغسطس					سبتمبر						
		٢٤	٢٥	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	١	٤	٥	٦	٧	٨
أ	نشاط أ	■											
ب	نشاط ب		■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	
ج	نشاط ج					■	■						
د	نشاط د											■	

شكل رقم (١) شكل مبسط للمستطيلات البيانية

جوانب نقص كاداة للبرمجة سواء لمعدى البرامج أو حتى لأولئك المسئولين عن مراجعة وتفهم النتائج .

وتقد ظهرت شبكة العمل لمواجهة العيوب فى المستطيلات البيانية وشبكة العمل أساسا هى أداة للبرمجة والرقابة ويتم اعدادها قبل جدولة البيانات . ثم تستخدم بعد ذلك لتحديد العلاقات الضرورية لحساب الجدولة وعادة ما يتم رسمها على ورقة بيانية بمقياس رسم زمنى لاطهار الجدولة .

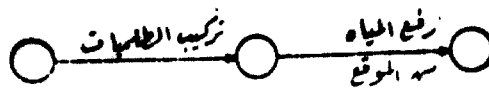
ولقد ظهرت شبكة العمل لمواجهة العيوب فى المستطيلات البيانية وشبكة العمل أساسا هى أداة للبرمجة والرقابة ويتم اعدادها قبل جدولة البيانات . ثم تستخدم بعد ذلك لتحديد زمنى لاطهار الجدولة .

ويتطلب رسم شبكة العمل التحديد الدقيق لأنشطة المشروع وتوضيح علاقات التابع بينها . وتمثل شبكة العمل أساسا بالأشكال السهمية وأشكال التواجد وتوجد أيضا عدة صور أخرى من هذين الأسلوبين .

طرق تمثيل المشروعات

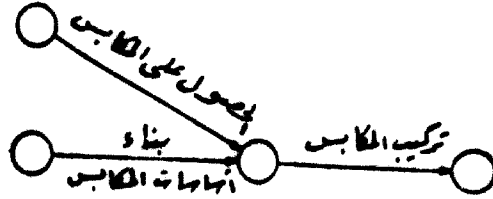
الأشكال السهمية :

وتعتبر هذه الطريقة أكثر الطرق استخداما . وقد استخدمت فى كلا من الطريقة الأصلية للمسار الحرج (CPM) وفى توقيت ضبط وتنفيذ المشروعات PERT وفى هذا النوع من الأشكال يمثل العمل أو النشاط فى المشروع بواسطة سهم ويتطلب النشاط موارد مثل القوى العاملة، المعدات ووقت لتنفيذه . وله نقطة زمنية محددة لبدايته وأخرى لنهايته وتعتبر نقط النهاية فى السهم المثلثة لنشاط عبارة عن حدث فى شبكة العمل الناتجة أى أن الحدث هو بداية أو نهاية النشاط فإذا كان هناك نشاط يتلو نشاطا آخر فانهم يشتركون فى حدث واحد حيث أن رأس السهم الذى يمثل النشاط السابق يرتبط بذيل السهم الذى يمثل النشاط اللاحق فمثلا بعد أن يتم الحصول على الأرض اللازمة لبناء مصنع معين فانها قد تتطلب بعض الأعمال التمهيدية قبل أن تبدأ أعمال التشييد الفعلية . فى هذه الحالات فان كلا من هذين النشاطين يظهران كما هو موضح بالشكل رقم (٢) فإذا كان هناك أكثر من نشاط يسبق النشاط اللاحق فان



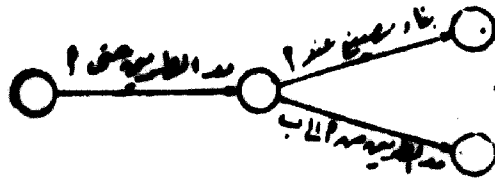
شكل رقم (٢) نشاطين الاسهم والاحداث

رؤوس الأسهم المثلة للأنشطة السابقة تندمج في الحدث الذي هو في نفس الوقت ذيل النشاط اللاحق كما يظهر في الشكل رقم (٣) .

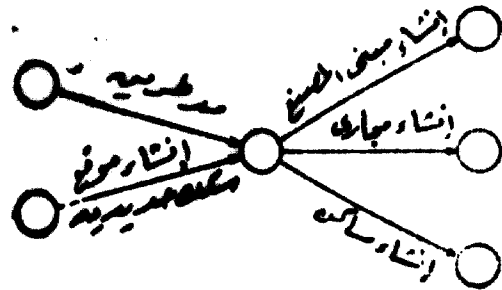


شكل رقم (٣) رأس الأسهم في حدث مشترك

وبنفس الطريقة اذا كان هناك أكثر من نشاط يتلو نشاطا معينا فان الأسهم المثلة لكل من الأنشطة اللاحقة ترتبط ذيولها بعدد عام الذي هو في نفس الوقت رأس السهم الممثل للنشاط السابق كما هو مبين في الشكل رقم (٤) وفي الطرق الأكثر تعقيدا عندما يتطلب زمن البدء في العديد من الأنشطة الانتهاء من عدد من الأنشطة الأخرى فان عدد من الأسهم المثلة للأنشطة قد تندمج في حدث عام يخرج من هذا الحدث العام عدد آخر من الأسهم للأنشطة اللاحقة كما هو موضح في الشكل رقم (٥) .



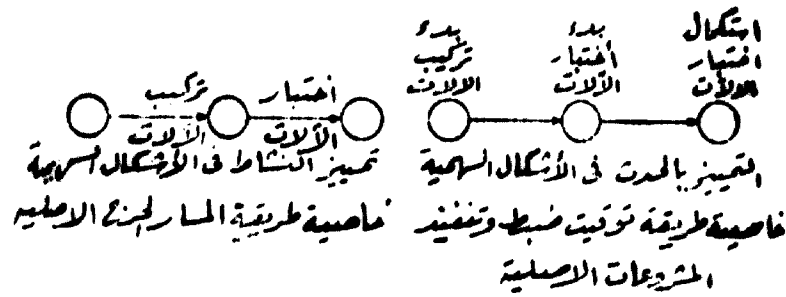
شكل رقم (٤) ذيل الأسهم في حدث مشترك



شكل رقم (٥) عدد من الأنشطة - الحدث المشترك

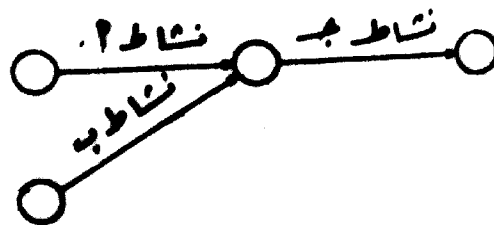
وفي هذه الحالة الأخيرة فإن الحدث يمكن وصفه بأنه اللحظة التي ينتهي عندها استكمال كل الأنشطة السابقة هو أيضا يمكن وصفه بأنه اللحظة التي يمكن أن تبدأ عندها كل الأنشطة اللاحقة .

وقد استخدمت طريقة المسار الحرج CPM أساسا طريقة التمييز بالنشاط وذلك بربط النشاط بالأسهم مع توضيح وصف النشاط على الأنشطة أو الأسهم بينما استخدمت طريقة توقيت ضبط وتنفيذ المشروعات طريقة التمييز بالحدث وذلك بترميز الحدث كما هو موضح بالشكل رقم (٦) .



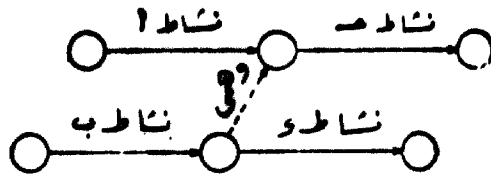
شكل رقم (٦) الطرق الأصلية لكل من المسار الحرج وتوقيت ضبط وتنفيذ المشروعات

ويؤدي ادخال الأنشطة المساعدة أو الوهمية الى تعقيد طريقة الأشكال السهمية - والأنشطة المساعدة ليس لها مضمون مادي ولا تتطلب زمنا للتنفيذ وبالتالي لا تتطلب موارد. والسبب الرئيسي لاستخدام هذه الأنشطة المساعدة هو اظهار علاقات التتابع السليمة بين الأنشطة وبعضها عندما لا يتمكن من تحقيق هذا عن طريق اشراك نهايات الأسهم لفمثلة للأنشطة المعنية في حدث عام مشترك لها جميعا، بمباراة أخرى عندما لا يوجد لعدد من الأنشطة السابقة نشاط تالي مشترك ولكن توجد أنشطة عديدة - تالية ولكنها ليست متسلسلة بين جميع الأنشطة السابقة فلنفرض مثلا كما يوضح الشكل رقم (٧) .



شكل رقم (٧) مثال : الأنشطة أ ، ب ، ج

ان النشاطين أ ، ب يجب ان يستكملا قبل ان يبدأ النشاط ج ولنفرض ايضا
حرورة اضافة النشاط د الذي لا يمكن ان يبدأ الا بعد ان يتم استكمال النشاط ب ولكنه
لا يعتمد بأي حال على النشاط أ فالسهم الممثل لهذا النشاط لا يمكن ان يبدأ
عند انحدث المشترك فلو تم ذلك لاشار الى اعتماد د على أ . ولحل هذه المشكلة يمكن
ادخال السهم المساعد . مثلا لاستفراق زمني قدره صفر كما هو موضح بالشكل -
رقم (أ) .



شكل رقم (أ) استخدام الاسهم المساعدة او الوهمية

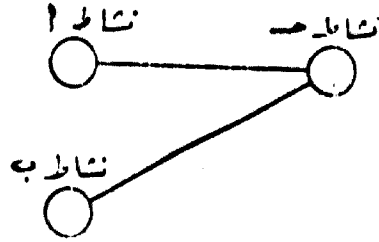
فالأنشطة المساعدة تحدد علاقة التواجد اذا ما نشأت مثل هذه الحالات فقط ويطلق
في بعض الحالات على الأنشطة المساعدة الأسهم التابعة وتمثل بأسهم ذات خط متقطع
ويتطلب الأمر مهارة فائقة في بناء الأشكال عند تحديد متى وكيفية استخدام هذه الأنشطة
المساعدة استخداما سليما .

وتستخدم الأشكال السهمية ترقيما مزدوجا حيث يعطى لكل نشاط على السهم
رقمين ، رقم عند ذيل السهم ورقم عند رأسه . ويجب أن يرقم ذيل السهم برقم أصغر
من الرقم المعطى لرأس السهم وبذلك يحدد النشاط بهذين الرقمين . وكل الأنشطة
التي تبدأ من أو تنتهي عند نفس الحدث لها رقم مشترك ومن ثم فان الأشكال السهمية
يمكن أن تمثل المتتابع بين الأنشطة وفي حالة رسم الأنشطة وفقا لمقياس زمني فان وقت
الأنشطة يتدفق من اليمين الى اليسار وفقا للأسهم التي تمثله ويمثل طول المشروع على
مقياس الرسم الأفقي الفترة الزمنية التي يستغرقها استكمال المشروع .

اشكال التواجد :

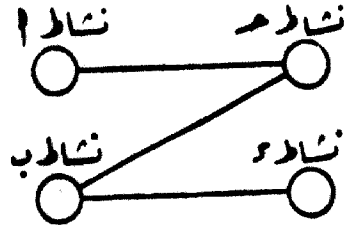
وهناك مدخل آخر لبناء شبكات العمل يستخدم الأحداث لتمثيل الأنشطة وبالتالي
فان الخطوط تمثل علاقة المتتابع بين الأنشطة . وهذا النوع من الأشكال يشار اليه
عادة بالدائرة . أو بالدائرة والخط الموصل (Fohndahl عام ١٩٦٢) . بشبكات
النشاط على الحدث (Moder and Phillips عام ١٩٦٦) وقد عرفت أخيرا بأشكال
التواجد ولقيت عناية فائقة .

وفي أشكال التواجد تتضح العلاقات بين الأنشطة أ ، ب ، ج الخاصة في المثل السابق كما هو في شكل رقم (٩) التالي وليس من الضروري رسم رؤوس الأسهم



شكل رقم (٩) تدفق العمل من اليسار لليمين

على خطوط متتابعة اذا رسم الشكل بحيث يراعى أن يتدفق العمل من اليسار الى اليمين فاذا اضيف النشاط د فيتم ادخال الحدث الممثل له ويتم رسم خط التتابع الملائم كما هو في شكل رقم (١٠) .

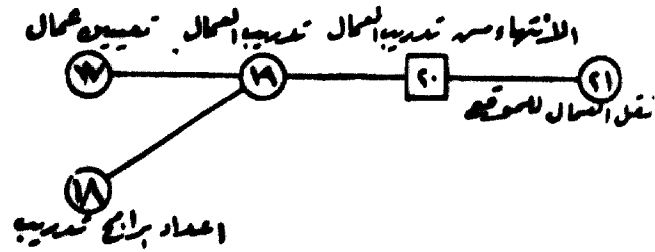


شكل رقم (١٠) التتابع الملائم

وهذا النوع من رسم الأشكال بسيط ومباشر ولا يتطلب مهارة خاصة في بناء الشبكات إذ يتم تمثيل الأنشطة برمز مثل الدوائر التي تحدد عليها الأنشطة ويحدد مكانها في أي وضع ملائم على الشكل ثم تربط خطوط التتابع بين الأنشطة السابقة والأنشطة اللاحقة . ولا يوجد ما يدعونا للاهتمام بالأنشطة المساعدة فخطوط التتابع هي في الواقع أنشطة مساعدة ولا يوجد ما يدعو الى اعطائها عناية خاصة .

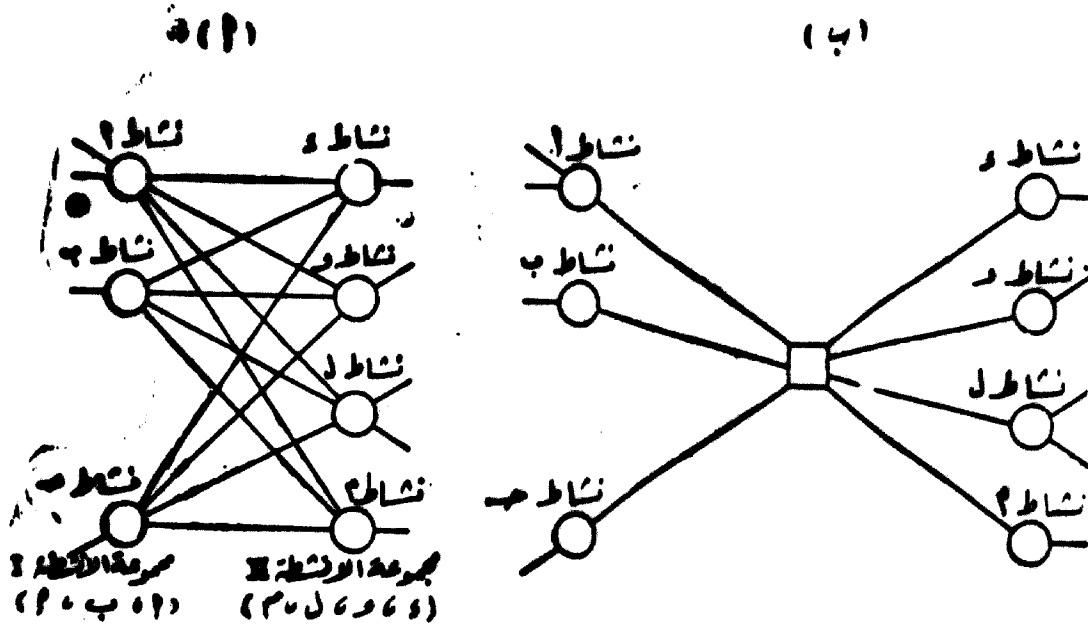
وبسبب طبيعة تنفيذ المشروع فقد يكون من الضروري أن يمثل حدث أو أكثر في شبكة العمل كخطوات انتقالية في تقدم العمل وقد توضح هذه الأحداث الانتقالية البدء أو الانتهاء من أنشطة أو مراحل رئيسية في المشروع (شكل رقم ١١) وتعتبر الأحداث الانتقالية أنشطة ليس لها زمن استغراق . وقد يستخدم رمز خاص للأنشطة

الأساسية مثل المربع كما هو مبين في الشكل رقم (١١) . ومثل هذه الأحداث ذات الأهمية الخاصة يتطلب الأمر أظهارها بوضوح .



شكل رقم (١١) اشكال التواجد ذات الاحداث الاساسية

ومع ذلك فان تضمين بعض الاحداث في شبكة العمل حتى لو كانت اهميتها لا تتطلب تمثيلا قد يسهل ويبسط بناء اشكال التواجد . وتظهر هذه الأهمية بوجه خاص عندما لا يمكن اعداد من الأنشطة أن يبدأ مالم يتم استكمال عدد آخر من الأنشطة . فمثلا في شكل ١٢ - الأ يمكن أن يبدأ تنفيذ أى نشاط في المجموعة (٢) من مجاميع الأنشطة (الأنشطة د ، و ، ل ، م) الا بعد أن يتم الانتهاء من جميع الأنشطة في المجموعة (١) من الأنشطة (الأنشطة أ ، ب ، ج) . وبالتالي فان هناك اثني عشر خط للتتابع . ومع ذلك فمن أجل تبسيط وتحسين شبكة العمل فانه يمكن تمثيل حدث الانتهاء من أنشطة مجموعة النشاط (أ) والبدء في أنشطة مجموعة النشاط (ب) في



شكل رقم (١٢) اشكال التواجد مع وجود حدث لأغراض التبسيط

شكل رقم ١٢ - ب حتى لو لم يمكن له معنى كمرحلة من مراحل المشروع وستتناول في الفصل الثالث الأحداث التي تدنا بنقطة الارتباط في شبكات العمل الفرعية .

وأشكال التواجد أكثر بساطة في التطبيق والتعلم من أشكال التمثيل بالأسهم ولهذا السبب فقد اختيرت لاستخدامها في هذا التقرير . وإذا كان الغرض خفض الطلب على المهارات اللازمة لبناء شبكات العمل إلى أدنى حد ممكن فإنه يصبح من الممكن لمن لهم معرفة دقيقة بالعمل المطلوب انجازه بناء شبكات العمل بأنفسهم دون احتياج إلى متخصصين في بناء شبكات العمل .

ويتطلب بناء الشبكات بطريقة الأسهم العناية في تحديد أماكن أسهم الأنشطة عند عقد الأحداث حيث تندمج أو تنتشر ومن الصعب تصحيحها على عكس الحال في أشكال التواجد فإضافة سهم إلى شبكة أسهم قائمة فعلا يتطلب تغيير في أوضاع بعض الأسهم الموجودة فعلا في الشبكة . أما في أشكال التواجد فإن إضافة نشاط يعنى مجرد تحديد مكان « لعقد » في وضع ملائم في الشبكة وربطها بالأنشطة السابقة والأنشطة اللاحقة بخطوط تتابع كما هو مبين في شكل (٩ ، ١٠) وهذا ما يساعد على تعديل الشبكة وتطويرها .

والمواقع أن التمثيل البياني هو أساس التطبيق لكل الجوانب الفنية لشبكة العمل التي يجب أن تمثل العمل الواجب أدائه بصورة واقعة والأفان معظم المعدات والأساليب المتقدمة في هذا الشأن إن تكون لها فائدة تذكر وعليه فإنه من الضروري أن يقوم ذوو الخبرة في العمل ببناء الأشكال البيانية وتصحيحها عند الضرورة وهذا يعنى بالضرورة أن تظل الأساليب الفنية لبناء الأشكال البيانية بسيطة وغير معقدة ويجدر الإشارة إلى أن الحاسب الآلي يستخدم الترقيم لمستخدم في التمثيل بالأسهم ومع أن التمثيل بالتواجد يستخدم نظام الترقيم المفرد فإنه يمكن استخدام نظام الترقيم المزدوج لخطوط التتالي على الحاسب الآلي أيضا .

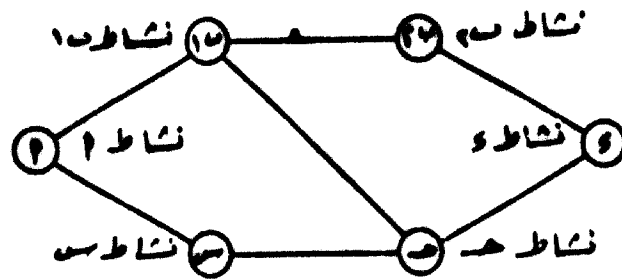
ولتوضيح طريقة التتابع في التمثيل البياني لشبكات العمل فإنه يمكن إعادة دراسة المشروع السابق عرضه في طريقة المستطيلات البيانية في الشكل رقم (١) باستخدام طريقة التواجد وهنا يجب أولا إعادة تجزئة النشاط ب مرة أخرى طالما أن التداخل غير مسموح به في التمثيل البياني لشبكات العمل (قد يبدو أن بعض برامج الحاسب الآلي تسمح بالتداخل باستخدام عامل تأخير $Iag\ factor$ ولكن واقعا تتم التجزئة في داخل عمليات الحاسب الآلي نفسه) . فالنشاط ب ١ ، هو جزء من النشاط ب ويمكن توصيفه توصيفا مستقلا ويجب استكمالها قبل بدء العمل في النشاط ح . أما النشاط ب ٢ فهو الجزء الباقي من النشاط ب ولكن يستمر أدائه في نفس وقد أداء النشاط ح ويمكن أيضا إضافة نشاط جديد س ، وربما يمثل هذا النشاط نشاطا خارجيا كتوريد بعض المعدات للتركيب أو مراجعة واعتماد رسم المصنع - وحيث أن هذا العمل لا يتم

مباشرة في المؤسسة التي يعمل بها معد البرنامج فانه عادة لا يعرضها في التمثيل البياني بالمستطيلات رغم أنه قد يراعى القيود التي تفرضها . الا أن مثل هذه الأنشطة يجب تمثيلها في شبكات العمل طالما أنها تتطلب وقتا لانجازها ويجب استكمالها قبل ان يبدأ العمل في النشاط ج اذ ان تضمينها في الشبكة يؤدي الى تمثيل أفضل للنموذج على الطبيعة حيث أنه يوضح للآخرين الذين يستخدمون خطة التنفيذ أن مثل هذه الأنشطة قد أخذت في الاعتبار . ورغم أنه في وقت اعداد خطة التنفيذ قد لا يكون للأنشطة الخارجية أيه قيود على رقابة تنفيذ المشروع الا أنها قد تصبح كذلك في وقت لاحق وقد تؤثر في توقيت جدولة الأنشطة الأخرى أو حتى توقيت استكمال المشروع .

ويمكن تجزئة المشروع الى أنشطة وتوضح علاقات التتابع بينها كالآتي :

النشاط	وقت التنفيذ (بالايام)	النشاط التالي
أ	١	ب ١ س
ب ١	٤	ب ٢ ج
ب ٢	٦	د
س	٢	ج
ج	٢	د
د	١	—

ويوضح الشكل رقم (١٣) طريقة التمثيل البياني للتتابع ، وقد يستخدم هنا التمثيل كنموذج للمشروع ويمهد الطريق لتطبيق طرق فنية أخرى في شبكات العمل . وهو يوصل للقائمين بالتنفيذ خطة تنفيذية أكثر فعالية عما هو الحال في المستطيلات البيانية المبينة بالشكل رقم (١) ولكن لا يوصل اليهم جدولة للمشروع .

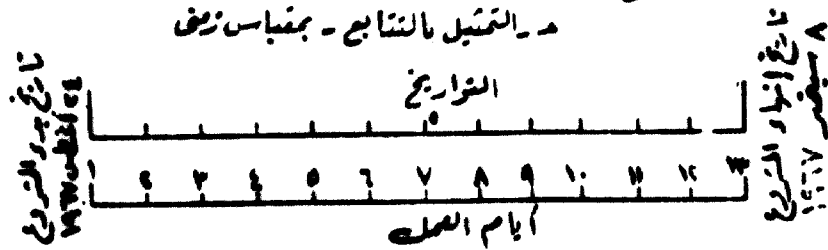
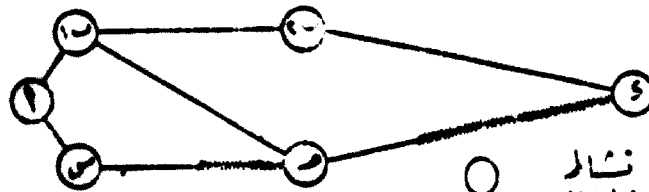
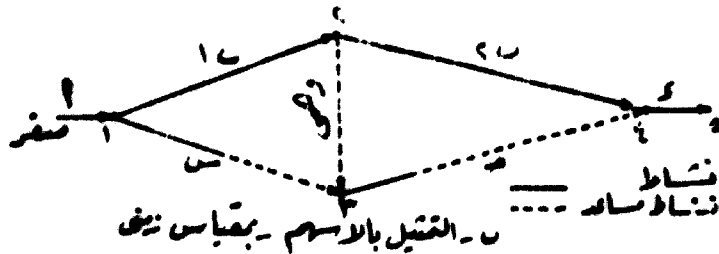


شكل رقم (١٣) التمثيل بالتتابع

ويوضح الشكل رقم (٤) ثلاث طرق لتمثيل نفس المشروع البسيط المعروض في الشكلين رقمي ١ ، ١٣ ، فالشكل رقم ١٤ - أ يعيد عرض المستطيلات البيانية السابق عرضها في الشكل رقم (١) وهو مالا يحتاج الى مزيد من الايضاح .

أنشطة المشروع	أغسطس ١٩٦٧						سبتمبر ١٩٦٧					
	٢٤	٢٥	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	١	٤	٥	٦	٧	٨
نشاط ٢	■											
نشاط ب		■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■
نشاط ج						■						
نشاط د												■

٢-٠- التمثيلات البيانية



شكل رقم (١٤) مقارنة طرق عرض خطة تنفيذ المشروع

- (أ) المستطيلات البيانية (ب) التمثيل بالأسماء وفق مقياس زمني .
- (ج) التمثيل بالرموز وفق مقياس زمني .

ويوضح الشكلان (١٤ - ب) و (١٤ - ج) شبكة عمل خطة تنفيذ المشروع في صورتي التمثيل بالاسهم والتمثيل بالتتابع وحتى تكون المقارنه أكثر فعالية فانه قد تم عرض الشكلين الاخيرين بمقياس رسم زمني في أسفل الشكلين وهو يعرض كل من تواريخ التنفيذ وكذلك أيام العمل ويمثل النشاط ١ بالاسهم صفر - ١ والنشاط ب ١ بالاسهم ١ - ٢ . الخ ولتوضيح علاقة التتابع بين النشاط ب ١ والنشاط ج السابق ظهورها في الشكل رقم ١٣ فان الامر يحتاج الى ادخال النشاط المساعد ٠ وهذا يظهر في الخط المتقطع المثل بالاسهم ٢ - ٣ والذي يوضح أن النشاط ج (المثل بالاسهم ٢ - ٤) لا يمكن أن يبدأ الا بعد استكمال النشاط ب (١ - ٢) وكما يتضح أيضا من الشكل المذكور أن الجزء الأخير من كل من النشاطين س (١ - ٣) و ج (٢ - ٤) خطين متقطعين . هذا يعني أن هذين النشاطين يتوقع استكمالهما قبل حدوث الحدثين التاليين، الحدث ٣ و الحدث ٤ على التوالي فان هذين الجزئين المتقطعين يمثلان السمان الزمني أو التراخي المسموح به في كل من هذين النشاطين . ويرجع ذلك الى أن النشاط ب (١ - ٢) له وقت تنفيذ يقدر بأربعة أيام كما هو واضح بالجدول السابق لكن النشاط س (١ - ٢) له وقت تنفيذ يقدر بيومين فقط وحيث أن الحدث ٣ لا يمكن أن يقع قبل نهاية اليوم الخامس من أيام العمل أي في بداية اليوم السادس من أيام العمل كما هو موضح في الشكل ١٤ - ب فان النشاط س (١ - ٢) تتوافر لديه فترة سماح أو وفر تقدر بمقدار يومين . وهذا يعني أنه في خلال هذه الفترة يمكن تأخير وقت الانتهاء من النشاط س دون أن يؤثر ذلك على البدء في الحدث ٣ . وبنفس الطريقة فان النشاط ج (٢ - ٤) لديه سماح قدره أربعة أيام وأنه في خلال هذه الفترة يمكن أن يؤجل الانتهاء من النشاط س دون أن يؤثر ذلك على توقيت الحدث ٤ ويلاحظ أن هذه الأنشطة تقع على المسار ١ - ٣ - ٤ وأن وقت انجازها هو $2 + 2 = 4$ أيام ولكن من جهة المقياس الزمني نجد أن الفترة بين حدوث الحدث ١ والحدث ٤ (فترة البدء أو الانتهاء من الأحداث الموجودة على المسار ١ - ٣ - ٤) على التوالي) تبلغ ١٠ أيام وهذا يشير الى أن المسار (١ - ٣ - ٤) به ستة أيام سماح . ولذلك فان هذا المسار يمكن أن يسمى (مسار السماح أو المسار غير الحرج) . من جانب آخر فان الأنشطة ب ١ (١ - ٢) و ب ٢ (٢ - ٤) ليس بهما سماح وهما يمثلان بخطوط غير متقطعة بين الأحداث ١ و ٢ وكذلك بين الأحداث ٢ و ٤ حيث أن الوقت اللازم لانجازها $4 + 6 = 10$ أيام أي نفس الفترة بين وقوع الحدثين ١ ، ٤ . لذلك فان المسار ١ - ٢ - ٤ ليس به سماح ويمكن أن يسمى المسار الحرج .

ويوضح الشكل رقم ١٤ - ج التمثيل بالتتابع لنفس العلاقات وبدلا من الاسهم فقد استخدمت (العقد) لتمثل أنشطة المشروع وأن خطوط التتابع قد استخدمت لتمثيل علاقة التتابع ويرمز الحدث ه الى الانتهاء من النشاط د وأيضا الانتهاء من المشروع . أما الجزء المتخرج من خطوط التتابع بين النشاطين س و ج والنشاطين ج و د فانها يمثلان فترتي تأخير قدرهما يومين و ٤ أيام نكل من خطي التتابع على الترتيب . وفي الحالة المعروضة الآن فان فترتي التأخير تساويان السماح في النشاطين س و ج على

التوالى ويمكن ان يسمى المسار س - ج - د مسار السماح او غير الحرج طالما ان هناك مرة اخرى سنة ايام سماح . بينما خطى التوالى الآخرين ب١ - ب٢ - د ليس بهما سماح وعليه فانه يمكن ان يطلق عليه «المسار الحرج» وكل من هذه المصطلحات سوف تناقش بالتفصيل فى الفصل الثالث .

اعداد شبكة العمل لخطه تنفيذ المشروع

والخطوة الاساسية لتنفيذ برمجة تنفيذ المشروع هى بناء شبكة عمل مبدئية لانشطة المشروع موضعا بها العلاقات بينها . وتتقدم برمجة التنفيذ فانه يمكن تطوير شكل شبكة العمل المبدئية . وهذا يضمن ان كل أنشطة المشروع بعلاقات المتتابع بينها قد اخذت فى الاعتبار وتم تمثيلها فى الشكل .

ولبدء هذه المرحلة فى برمجة التنفيذ فانه يجب اخذ الخطوات التالية فى الاعتبار .

اعداد قائمة بانشطة المشروع :

يجب اعداد قائمة بانشطة المشروع بمجرد ورودها الى الذهن وقد يكون فى هذا هونا للمبتدئين ولكنه ليس ضروريا عند اكتساب الخبرة فى بناء الشبكات ، على أى حال قد يكون لهذه الخطوة أهمية فى المشروعات المعقدة التى تحتوى على عدد كبير من الانشطة . ومن ثم فانه عند اعداد هذه القائمة ، يجب اتخاذ قرار بالنسبة لمستوى ودرجة التجزئة لانشطة المشروع ، وهذا يعتمد على العناصر التالية :

طبيعة العمل الذى يشتمل عليه النشاط :

يحتاج انجاز كل نشاط من الانشطة او مجموعات الانشطة فى المشروع الى انواع مختلفة من الموارد (عمالة ، معدات ٠٠٠ الخ) . فمثلا الانشطة الاجمالية للمشروع مثل وضع خطة المشروع فى صورتها النهائية ، انشاء المباني وتركيب الماكينات والمعدات يتم تنفيذها بواسطة انواع مختلفة من العمالة والماكينات وبالتالي فانه يجب اخذ كل مجموعة من هذه المجموعات على حدة فى التعامل معها . وعليه يمكن اعتبار كل منها نشاطا مستقلا .

مكان ووقت العمل :

اذ يمكن اعتبار العمل الذى يتم فى اماكن مختلفة او فى اوقات مختلفة بانه نشاطا مستقلا .

الاشراف والمسئولية عن العمل :

اذا كان المشرفون او الأشخاص الأساسيون فى العمل والذين يمكن افتراض مسئوليتهم عن بعض اجزاء المشروع يمثلون عنصر ندره فانه يمكن تجميع الأنشطة بحيث

يقع على كل شخص مسئولية مجموعة نشاط أو أكثر . وإذا ما تطلب الأمر القيام بهذا التجميع للأنشطة فإنه يجب مراعاة العناصر المتعلقة بطبيعة العمل، زمن التنفيذ أما العمل الذي يتم في إدارات مختلفة أو عن طريق مقاولين أو مقاولين من الباطن فإنه يجب أن يؤخذ في الاعتبار على حدة .

اسلوب تمويل المشروع :

قد يتحدد مستوى التجزئة لأنشطة المشروع في بعض الأحيان بالطريقة التي يتم بها تمويل المشروع . إذ قد يكون من الضروري تسهيل الرقابة المالية ويتضح ذلك عندما يتم تمويل المشروع عن طريق عدة مصادر . مثل بنك تنمية ، هيئة مساعدة فنية لحكومة دولة أجنبية أو منظمه دولية ، ويقوم كل مصدر بتمويل مرحلة أو أكثر أو مجموعة نشاط في المشروع .

بناء شبكة عمل مبدئية للمشروع

باستخدام الورقة يمكن لرأسي الشبكات اعداد شكل مبدئي لشبكة العمل . يحدد أولا الأنشطة الأساسية للمشروع ويمثل كل نشاط « بعقدة » في الجانب الايمن من الورقة ويعطى لهذه « العقد » رموز معينة . وعند تمثيل كل الأنشطة في الشكل يثار السؤال التالي « ما هي الأنشطة التي يجب استكمالها قبل أن يبدأ هذا النشاط ؟ وما هي الأنشطة التي يمكن أن تبدأ عند استكمال هذا النشاط ؟ وبإجابة هذين السؤالين فإن الأنشطة المثلثة لهاتين الاجابتين يتحدد مواقعها وتضاف الى الشكل ، يتم ترميزها وترتبط بعقد الأنشطة الأخرى بخطوط تتابع بحيث تعرض العلاقة الملائمة بينها . ويتم تكرار هذا الاجراء حتى ينتهي ادخال آخر نشاط في شبكة العمل . وطالما أن بناء شبكة العمل يتطلب أن يكون كل نشاط ممثل في الشكل قد تم استكماله قبل البدء في النشاط التالي له . فإنه يتطلب كذلك تجزئة أكثر تفصيلا للأعمال المتداخلة فمثلا عندما يصبح من الممكن البدء في نشاط قبل انتهاء النشاط السابق له فإنه يجب تجزئة النشاط السابق هذا الى جزئين ، جزء يجب استكماله قبل بدء النشاط التالي وجزء آخر يمكن أن ينفذ أثناء تنفيذ النشاط التالي فتمثيل شبكة العمل اذن أكثر صعوبة من المستطيلات البيانية . ولكن هذه التجزئة التفصيلية في شبكة العمل تعني أنها أكثر فائدة من التجميع المخل . كما أنها تمنع التداخل المعيب في الأنشطة . وعليه فإنه يمكن تبرير الجهد الإضافي المبذول في عملية التجزئة طالما أنه يسمح بل ويدفع معدى البرامج لأداء عملهم بطريقة أفضل ويظهر هذا في شكل خطة تنفيذ أكثر وضوحا وفعالية . هذا ويمكن اتباع أسلوب آخر في بناء شبكة العمل إذ يمكن البدء بوضع آخر نشاط في المشروع على الجانب الأيسر من الشكل واعطاء رمز له ثم التراجع الى الخلف بإضافة الأنشطة التي يجب استكمالها قبل البدء في الأنشطة التي دخلت لتوها في الشبكة ويستمر تطبيق هذا الاجراء حتى تدخل كل الأنشطة الأساسية في الشبكة . ومرة أخرى

فانه يتم رسم خطوط التوالى بين « العقد » مع كل خطوة فى اعداد شبكة العمل ويتم وضع رؤوس الاسهم على خطوط التوالى خلال بناء الشبكة لتوضيح علاقة التتابع بين الانشطة .

ورغم ان الطريقة الاولى أكثر شيوعا الا ان الاختيار هنا متروك لراسمى الشبكات ولكن يجب على راسم الشبكة ان يعرض شبكة عمل خطة التنفيذ بطريقة يمكن فهمها من كل من هم مرتبطين بالمشروع وربما يمكنهم ان يروا بوضوح علاقات التتابع بين الانشطة .

ويمثل الشكل رقم (١٥) نموذجا لشكل شبكة عمل مبدئية لخطة تنفيذية مركزة لمشروع . حيث ان هيكل تجزئة العمل المرروضة فى هذا الشكل تتخذ شكل مجموعة أعمال تظهر فى عقد الشكل « ومجموعة الاعمال فى مجموعة أنشطة يسأل عنها فرد واحد او وحدة تنظيمية واحدة ويجب ان يتم تجزئة « مجموعة الاعمال » هذه الى شبكات عمل فرعية لتفاصيل الانشطة وذلك حتى يمكن التأكد من اتخاذ القرارات اليومية بطريقة سليمة من جانب والتأكد من فعالية البرمجة والرقابة فى تنفيذ المشروع من جانب آخر . وكما هو واضح فان الشكل المبدئى لشبكة العمل لا يعرض بوضوح خطة تنفيذ المشروع حيث انه قد رسم فى معظمه بطريقة « كروكية » وان موقع العقد لا يتبع أى تجميع منطقي . اذ ان بعض « العقد » قد وضعت بحيث ان بعض خطوط التتابع التى تربط بينها وبين « العقد » الأخرى تسير من اليسار الى اليمين بدلا من أن تسير من اليمين الى اليسار وهو الاتجاه المنطقي لتدفق العمل . ولهذا السبب فان رؤوس الاسهم قد وضعت على خطوط التتابع ثم الضيت فظهرت مشطوبة كما هو واضح فى الشكل . ومع ذلك فان الشكل المبدئى لشبكة العمل يمثل ورقة عمل مفيدة لمعدى البرامج ولن يهتمون بالمشروع . اذ انه يعرض أساس حساب الجدولة المبدئية .

اعادة رسم شبكة عمل الخطة التنفيذية للمشروع

يفضل ان يتم عرض ادق واوضح لخطة عمل المشروع عما هو عليه فى شبكة العمل المبدئية وذلك بغرض :

- (أ) تقييم الخطة بطريقة أسرع واجراء التعديلات الضرورية .
- (ب) الحصول بطريقة أسهل على بيانات ومعلومات من شبكة العمل لاجراء تقديرات او مراجعة دورية .
- (ج) تسهيل التطوير الزمنى للخطة .
- (د) اعداد التقديرات والحسابات على شبكة العمل .
- (هـ) توفير لغة عامة للتخاطب بين جميع من يرتبطون بخطة التنفيذ .

ومن المفضل تأجيل إعادة رسم شبكة العمل المبدئية الى أن يتم تبرير ذلك وللتحقيق من قيام خطة التنفيذ بالوفاء بما يتطلب منها فإنه يمكن ادخال حسابات الزمن القائمة على أساس تقديرات وقت التنفيذ للأنشطة في الشكل المبدئي لشبكة العمل . وهنا فإن معد البرزاج لا يحتاج لاكثر من القيام بعمل (تتبع للأمام) لحسابات الزمن الأساسية مبتدئا من أول الأنشطة ومنتهايا بآخرها حيث يتم حساب وقت البدء المبكر ووقت الانتهاء المبكر لأنشطة المشروع وبالتالي حساب تاريخ التنفيذ المبكر للمشروع . ويعتبر وقت البدء المبكر للنشاط أنه أكثر الأوقات تأخرا أو أكبر من وقت البدء المبكر لكل الأنشطة التي تسبقه بينما يعتبر وقت الانتهاء المبكر للنشاط أنه وقت البدء المبكر زائدا وقت التنفيذ للنشاط وعليه فإنه لتحديد الأنشطة الحرجة وبالتالي المسارات أو المسار الحرج دون القيام بحساب وقت البدء المتأخر والانتهاء المتأخر والسماح الكلي للأنشطة فإنه يمكن البدء من آخر نشاط للمشروع والقيام بتتبع للخلف للأنشطة الأساسية على طول خطوط التتابع التي تربط بين تلك العقد للأنشطة التي لها نفس وقت البدء المبكر والانتهاء المبكر . فمثلا في شكل (١٥) لو بدأنا من آخر أنشطة المشروع وأجرينا تتبعا للخلف للأنشطة الأساسية كما هو موضح بعاليه فإنه يتضح أن « تركيب واختبار الماكينات » ، « اعداد المصنع للإنتاج » ، « انشاء مباني المصنع وقواعد الآلات » ، « شق الطرق » وتسوية وتمهيد الأرض و « الانتهاء من تصميم واعتماد خطط التمويل » . تعتبر من الأنشطة الحرجة وبالتالي فإن المسار الذي تقع عليه هذه الأنشطة يعتبر مسارا « حرجا » (١) . وعليه فإذا وجد أن وقت التنفيذ يتفق ومتطابنا وإذا كانت علاقة التتابع بين أنشطة المشروع والتي تتضمنها خطة التنفيذ (أساسا تلك المتعلقة بالأنشطة الحرجة) تعتبر علاقة مقبولة فإنه يمكن اذن اتخاذ قرار بإمكانية إعادة رسم شبكة العمل المبدئية ومن جانب آخر فإنه إذا كان وقت تنفيذ المشروع لا يتفق مع ما يراه المخطط فإنه يجب إعادة النظر في الخطة التنفيذية للمشروع . وقد لا يكون هناك مفر من إعادة برمجة خطة المشروع وبالتالي فقد يتطلب الأمر ادخال بعض التغييرات في شكل شبكة العمل . وقد يتطلب الأمر عند تحديد الأنشطة الحرجة تغيرا في درجة تجزئة الأنشطة أي في مستوى التفصيل في أنشطة المشروع والتي تمثلها شبكة العمل وبالتالي فإنه قد يتم ايجاد تداخل بين بعض الأنشطة . وبعد ادخال هذه التغييرات وبعد مراجعة وقبول وقت تنفيذ وخطة المشروع فإنه يمكن إعادة رسم شبكة العمل باستخدام طريقتي «خطوات التتابع» أو «التمثيل بالمقياس الزمني» .

طريقة « خطوات التتابع » :

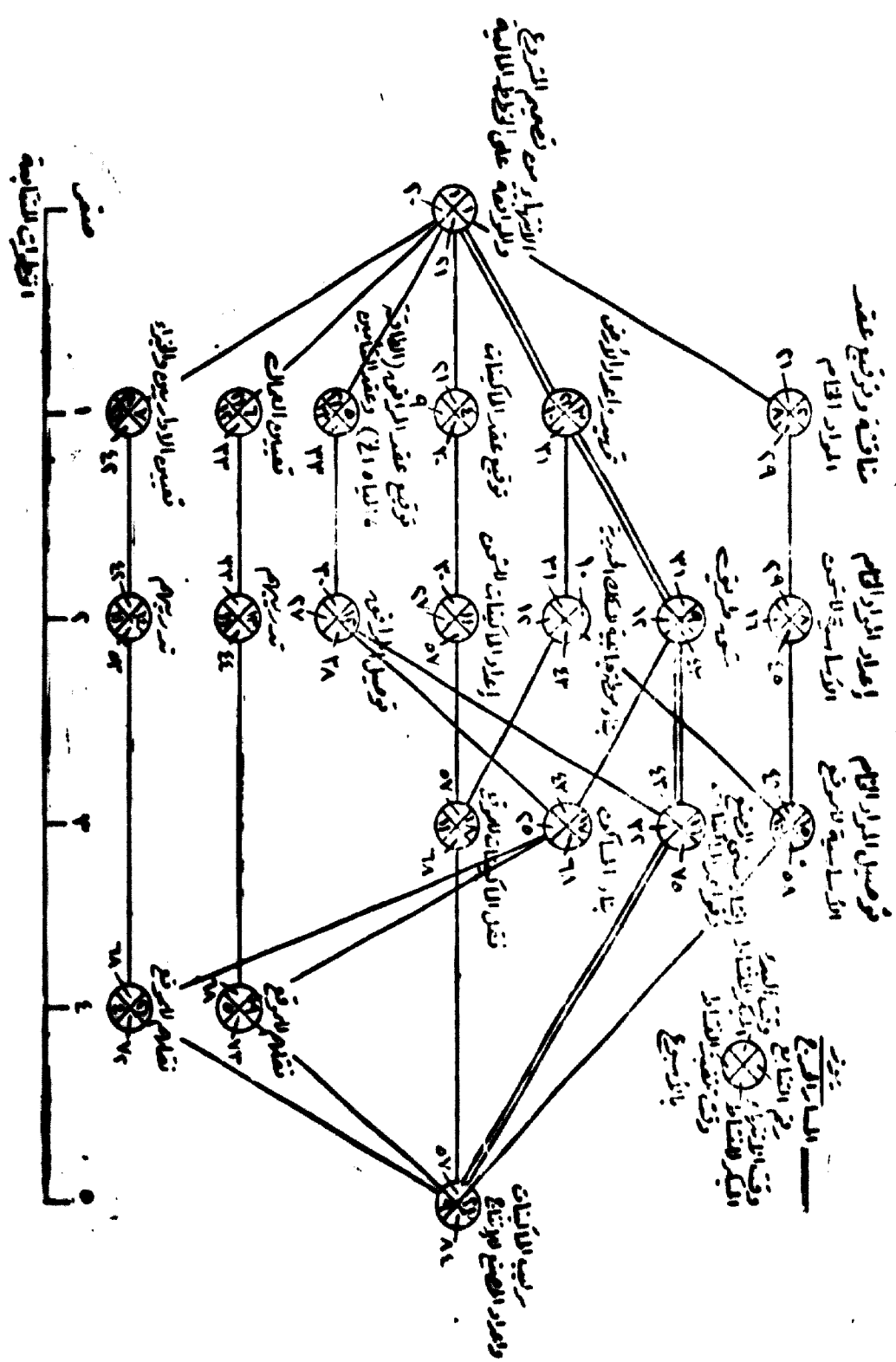
يمكن اختيار عدد ملائم من الخطوات التي تتابع فيها عمليات المشروع وترسم لخطوط رأسية عند كل خطوة من هذه الخطوات . واختيار حجم أو طول خطوات التتابع هذه عملية تقديرية ولكن من الضروري أن يتم اختيارها بحيث تمكن من رسم شبكة

(١) حسابات الجدول الأساسية التي يتضمنها الشكل المذكور ستناقش بالتفصيل فيما بعد .

عمل المشروع وبعد أن يتم ترقيم خطوات التتابع من ثم الخطوط الراسية فإنه يمكن تحديد مكان العقد الممثلة للأنشطة (وربما لأحداث الأساسية) على الخطوط الراسية وفقا لأرقام خطوات التتابع ويتم وضع كل عقدة أفقيا على يسار الأنشطة التي تسبقها ويحدد بجانب كل عقدة وصف مختصر للنشاط الذي تمثله وكما يتضح من شكل رقم (١٦) تتحدد خطوة تتابع كل نشاط باعطاء الأنشطة الأولية للمشروع رقم صفر مرسومة على الخط الراسي الممثل لها . وبعد ذلك فإن أى نشاط آخر يعطى رقم تتابع أكبر من أعلى رقم النشاط الذي يسبقه مباشرة . هكذا ويجب أن تختار الأوضاع الراسية للعقد فى شكل شبكة العمل بطريقة تحقق التجميع المنطقي وتمكن من رسم خطوط التتابع بطريقة واضحة وعليه فإنه يتم ترقيم العقد . ويبدأ الترقيم من قمة أول خط تتابع باعطاء العقدة فى الجانب العلوي الأيمن من الشكل رقم (١)، ويستمر الترقيم الى أسفل على الخط الراسي باعطاء العقدة الثانية الرقم (٢) ، وهكذا . وبهذا الشكل يستمر الترقيم من قمة الخط الثانى للأنشطة ويستمر الى أسفل هذا الخط . ويستمر الأمر كذلك حتى آخر عقدة فى الجانب الأيسر من شبكة العمل . وبذلك فإن أى نشاط لن يسبق نشاطا آخر له رقم أكبر من رقمه . وبعد إجراء عمل الحسابات والمراجعة الضرورية فإن هذا النوع من التمثيل يمثل خطوة فعالة نحو شكل نهائي أو بناء شبكة عمل على أساس مقياس زمني . وفى بعض الأحيان فإن بناء شبكة العمل وفق خطوات التتابع قد تعتبر هى الشكل النهائي للشبكة ويتم فى هذه الحالة تضمين الشكل سواء بجانب العقد أو فى داخلها أوقات تنفيذ الأنشطة وكذلك البيانات الأساسية فى الشبكة كما هو موضح بالشكل رقم (١٦) وهذا يتوقف على ما يحتاجه معد البرنامج أو المستخدمون للبرنامج من درجة الدقة التى يتم بها تمثيل العلاقة بين الأنشطة .

توقيع شبكة العمل على مقياس زمني

يمكن توقيع شبكة العمل اما فى صورتها الأصلية أو فى صورة خطوات التتابع على مقياس زمني وتظهر الحاجة الى تمثيل شبكة العمل وفق المدى الزمني بسبب أن كلا من شبكة العمل فى صورتها الأولية أو فى صورة خطوات التتابع لا تمثل أنشطة المشروع فى علاقاتها الزمنية الملائمة فقد تظهر شبكة العمل المعدة وفق خطوات التتابع نشاطين أو أكثر لهما نفس رقم التتابع (أى موضوعين على نفس خط التتابع الأفقى) ولكن قد ينفذان فى الواقع فى أوقات مختلفة فإذا ما وزعت شبكة العمل على تقديرات زمنية فإنها تظهر التداخل الحقيقى بين الأنشطة وعلى الأقل فى بداية تنفيذ المشروع . ويمكن استخدام كل من شكل خطوات التتابع والمقياس الزمني وفى هذه الحالة فإنه يمكن بناء شبكة عمل بخطوات تتابع لكل خطة تنفيذ المشروع وفى كل فترة زمنية (شهر أو شهرين) يمكن اعداد شكل تفصيلي بمقياس زمني لشبكة العمل لذلك الجزء من نشاط المشروع الذى يتم تنفيذه فى خلال الفترة محل التحليل . ويعتمد اختيار الفترة الزمنية على طبيعة المشروع ودرجة التفصيل المطلوبة وكذلك على درجة تعقيده



شكل رقم (١٦)
تمثيل خطوة التتابع

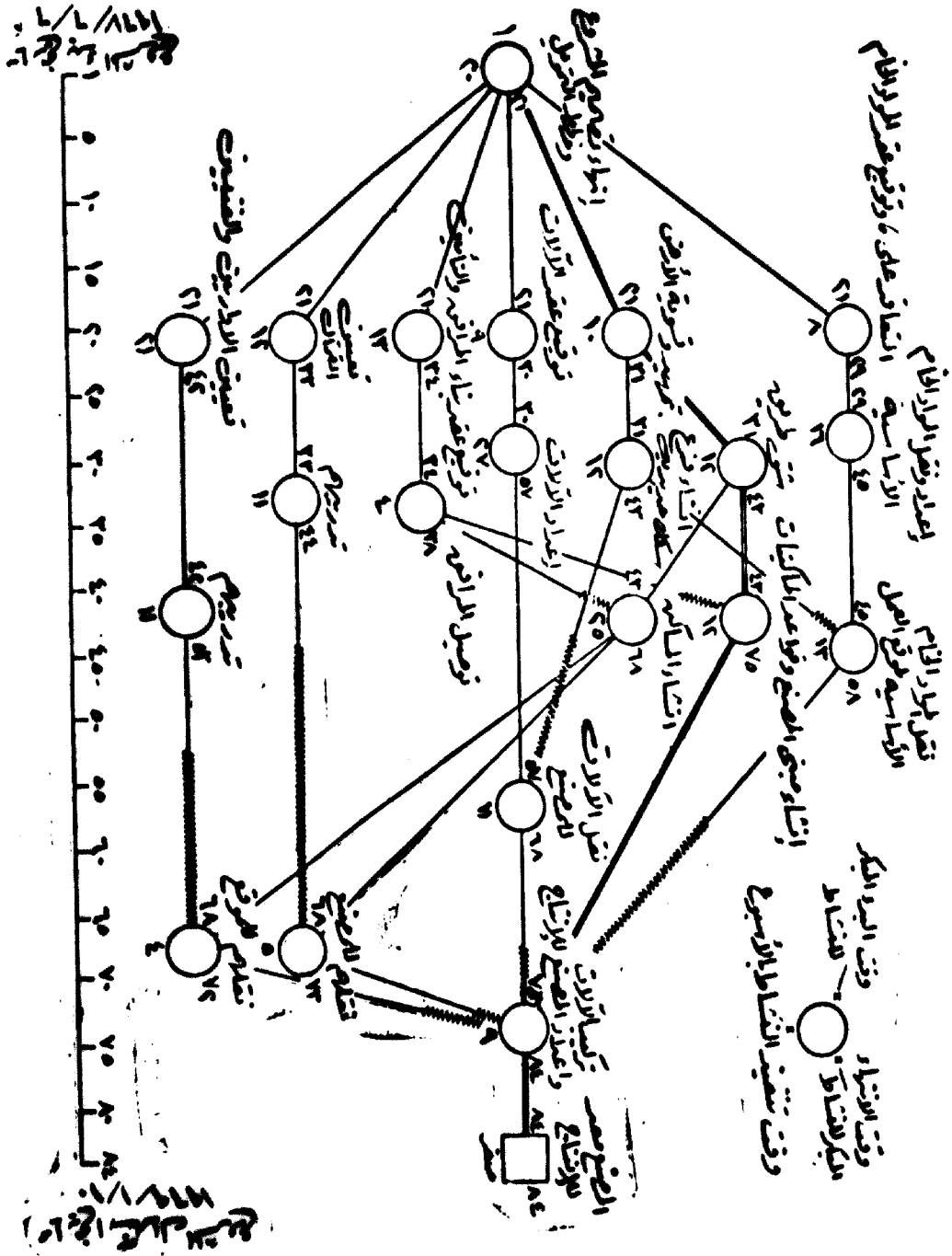
وعند تغير ظروف المشروع فان بناء شكل متطور لشبكة العمل لتتواءم مع هذه الظروف وفقا لمقياس زمني يتطلب قدرا كبيرا من العمل . وعليه فانه في حالة المشروعات الضخمة المعقدة وبوجه خاص عند استخدام طرق غير آلية فانه لا ينصح بتطوير كل شكل شبكة العمل . فقد يتم اجراء تعديل على كل الشكل مرة . ويتم بعد ذلك وفي كل فترة زمنية خلال فترة تنفيذ المشروع تطوير وتعديل شكل شبكة عمل المشروع بالمقياس الزمني لتلك الفترة الزمنية التي سوف ياتي دورها في التنفيذ خلال الفترة الزمنية التالية . ويمكن اجراء تعديل الشكل الموزع وفق المدى الزمني في حالة تغير علاقة التتابع بين الانشطة او في حالة التعديل في تجزئة أنشطة المشروع .

وعند القيام بتوزيع شكل شبكة العمل وفق مداها الزمني فانه يتم رسم مقياس زمني كما هو موضح في الشكل رقم (١٧) . وعلى هذا المقياس الزمني يتم رسم خط راسي لوقت البدء المبكر (أو الجدول) لكل نشاط ويتم تحديد العقد الممثلة للأنشطة على هذا الخط الراسي . فاذا كان لخطة التتابع فارق زمني (انظر الفصل الثالث) فانه يظهر في شكل الجزء المتعرج من خط التتابع .

واحد مزايا بناء شبكة العمل على أساس المقياس الزمني انه يمكن بمدد عدد من الخطوط الرأسية عند فترات زمنية مختلفة أن نحدد أي الأنشطة التي يجب أن تكون قد تمت عند أي نقطة من الزمن ، وما هي الأنشطة التي يتم انجازها حاليا ، ثم ما هي الأنشطة التي يجب أن تنفذ في المرحلة التالية . وحيث أن الخطوط الرأسية في الشكل تعرض للأنشطة الجارية تنفيذها فانه يمكن تحديد الفترات الزمنية التي يظهر خلالها طلب متزايد على مورد أو أكثر من الموارد الأساسية . وقد يؤدي هذا الى ادخال بعض التعديلات السريعة على توزيع الموارد وقد يتم ذلك قبل تطبيق الأساليب الفنية الخاصة بتخصيص الموارد كان يكون ذلك في شكل تغيير في ترتيب بعض الأنشطة على طول شبكة العمل وذلك حتى يمكن تحقيق استخدام الموارد بقدر متساوي خلال فترة تنفيذ المشروع ويجب التأكيد على أن بناء شبكة العمل له أهمية اولى لبرمجة ومراقبة تنفيذ المشروع وأنه الأساس في تطبيق الأساليب المتقدمة لشبكات العمل كبداية التكلفة / الزمن وتخصيص الموارد .

اعداد بيانات جدولة المشروع

وبمجرد بناء شكل واقعي لشبكة عمل المشروع فان الخطوة التالية في ادخال بيانات الزمن باعداد تقديرات عن وقت تنفيذ كل نشاط ويتم اعداد هذه التقديرات باستخدام أي وحدات زمنية ملائمة سواء الشهور أو الأسابيع أو الايام أو الساعات اذ يمكن استخدام أي وحدات زمنية طالما أنها تستخدم لكل أنشطة المشروع وعند استخدام الايام كوحدة زمنية فانه يجب اتخاذ قرار بشأن ما اذا كانت هذه الايام هي ايام عمل أم ايام الترقيم العادي للتواريخ (ايام التقويم الميلادي) واستخدام ايام العمل اكثر شيوعا في هذا الشأن . وهذا يتطلب تحويل ايام التنفيذ التي عادة ما تؤخذ على



شكل رقم (١٧) تمثيل التتابع بقياس رسم زمني

كل ايام تقويمية ، مثل اوقات التسليم ، أو فترة جفاف الاسمنت الى ايام عمل مماثلة .
وجه عام فانه بسبب وجود ايام توقف فى العمل وعطلات نهاية الاسبوع أو الاجازات .
سنوية أو الايام التى لا يمكن فيها انجاز عمل ما مثل الايام التى تتخللها العواصف
لامطار ٠٠٠ الخ فانه يظهر ضياع فى الوقت وبالتالي فان عدد ايام التقويم المنقضية
ون أكبر من عدد ايام العمل الفعلية فى أعمال الانشاءات مثلا فان موسم الأمطار
لعواصف قد يؤدي الى تأخير العمل وتعويقه . فاذا كان وقت التنفيذ الاصل لنشاط
نشاء دون أخذ العوامل المناخية فى الاعتبار مقدرا ب ١٢ أسبوعا وقد توقف العمل
الانشاء ٤ أسابيع بسبب موسم الأمطار فانه من الضروري تعديل وقت التنفيذ الى
أسبوعا (١٢ + ٤) . وعادة لا تتأثر الأنشطة الأخرى مثل توريد الآلات والمعدات
عوامل المناخية .

وتعتمد كل حسابات الجدولة على وقت تنفيذ الأنشطة . لذلك يجب أن تبنى
بيانات وقت تنفيذ الأنشطة على فهم ومعرفة كامنين بالعمل الواجب القيام به والأساليب
نية التى قد تستخدم وعليه فان النتائج الطيبة لبناء شبكات العمل انما تأتي فقط
خلال ممارسة التقدير السليم لأزمنة الأنشطة المكونة لهذه الشبكات .

وقد تظهر الحاجة فى أثناء تنفيذ المشروع الى تغيير وقت تنفيذ الأنشطة اذ أن التغيير
أساليب الانتاج أو فى حجم الموارد المتاحة للاستخدام فى أى نشاط عادة ما يؤدي
تغير فى وقت تنفيذ النشاط وكذلك الحال عندما يتم تخصيص مزيد من الموارد
نشاط ما . أو عندما يتم اكتشاف أن تقديروقت التنفيذ لم يكن دقيقا بسبب عدم الفهم
نم للعمل الذى يشتمل عليه النشاط أو تدخل بعض العناصر المؤثرة على التقدير
ى تم اعداده .

فاذا كان نوع العمل الذى يجرى تقدير وقته يتوافر فيه قدر معقول من الخبرة ،
التقديرات الزمنية لكل نشاط على حدة تعتبر طريقة عملية وبسيطة . والمنهج الذى
ع فى طريقة توقيت وضبط تنفيذ المشروعات يسمح باجراء ثلاث تقديرات زمنية
نشاط . وهى الزمن الأكثر احتمالا ، الزمن المتفائل والزمن المتشائم . وقد كان

لم العمل الذى تضمنه برنامج الصواريخ والذى صمم من أجله أسلوب PERT
ميصا لرقابته يتضمن بحوثا وانشاء وتصنيع مكونات وأجزاء لم يتم بناؤها من قبل
. كان من المفهوم أن المسؤولين يحجمون عن اعطاء أى تقدير زمنى لتنفيذ أى من
شطة المكلفين بها . وقد تم اعداد معادلة مرجحة بالأوزان لتحويل التقديرات الزمنية
ذات الى تقدير واحد معادل لهم احصائيا ومن ثم فقد تم تطبيق وقت تنفيذ النشاط
س الطريقة كما لو كان هناك تقدير زمنى واحد لكل نشاط . وهذه الدراسة سوف
رض تقدير زمنى وحيد ، وهى الطريقة التى أتبعتم فى أسلوب المسار الحرج . وقد
ن هناك بعض الحالات التى تشتمل على أعمال تصميم هندسى ، مثلا حيث نواجه

بامتناع مماثل من اعطاء تقدير زمني ، وفي هذه الحالة فانه يمكن الرجوع الى نص
طريقة 'P.E.R.' ونطبق معادلة الأوزان للتقديرات الزمنية المتعددة التي نحصل عليها
في مثل هذه الحالات .

وبعد الوصول الى تحديد وقت تنفيذ الأنشطة ، سواء عن طريق تقدير زمني مفر
أو باستخدام معادلة الأوزان المرجحة للتقديرات الزمنية المتعددة ، لكل نشاط ، يتم
اجراء حسابات جدولة معينة . وهذه عادة نمدها بستة بنود من البيانات لكل نشاط
وقت البدء المبكر أو أكثر تبكيرا ، وقت الانتهاء المبكر أو الأكثر تبكيرا ، وقت البدء
المتأخر أو الأكثر تأخيرا (المسموح به) وقت الانتهاء المتأخر أو الأكثر تأخيرا (المسموح
به) السماح الكلي والسماح الحر .

والقواعد التي تحكم حسابات بيانات الجدولة السابقة تبني على منطق شب
العمل ويمكن تلخيصها فيما يلي :

(أ) وقت البدء المبكر للنشاط (E S) ؛

وهو يساوي لأكبر أو آخر أوقات الانتهاء المتأخر للأنشطة التي تسبقه .

(ب) وقت الانتهاء المبكر للنشاط (E F) ؛

وهو يساوي لوقت البدء المبكر للنشاط مضافا اليه وقت تنفيذه .

(ج) وقت الانتهاء المتأخر للنشاط (L F) ؛

وهو يساوي لأصغر وقت بدء أو وقت البدء المبكر للأنشطة التي تتبعه .

(د) وقت البدء المتأخر للنشاط (L S) ؛

هو يساوي لآخر وقت انتهاء من النشاط مطروحا منه وقت التنفيذ الخاص به

(هـ) السماح الكلي للنشاط (T F) ؛

وهو الفرق بين وقت الانتهاء المبكر ووقت الانتهاء المتأخر للنشاط (أو الفرق
بين وقت البدء المبكر ووقت البدء المتأخر للنشاط) ويعطى وقت السماح الكلي للنشاط
حجم الوقت (عدد الأيام مثلا) التي يمكن أن يزيد بها وقت انتهاء النشاط عن وقت
الانتهاء المبكر له دون أن يؤثر على وقت التنفيذ المسموح به للنشاط . وبعبارة أخرى
فانه مقياس للوقت الزائد أو الانحراف الزمني المتاح في تنفيذ النشاط دون أن يتسبب
ذلك في أن يمتد وقت تنفيذ المشروع .

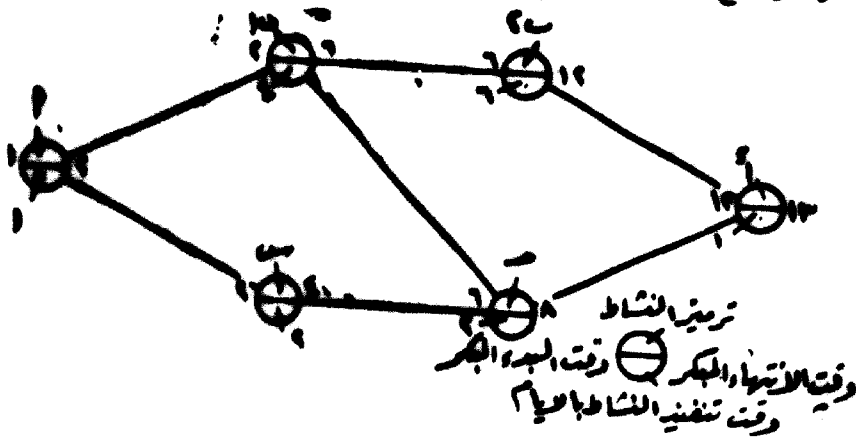
(F F) السماح الحر للنشاط

وهو الفرق بين وقت الانتهاء المبكر للنشاط ووقت البدء المبكر أو أكثر الأوقات تبكيرا - للأنشطة التي تتبع النشاط . يعطى وقت السماح الحر حجم الوقت (عدد الايام مثلا) الذي يمكن أن يزيد به وقت انتهاء النشاط عن وقت الانتهاء المبكر لأي نشاط آخر وبعبارة أخرى فإنه مقياس للموقت الزائد أو الانحراف المسموح به في تنفيذ النشاط دون أن يسبب أي تأخير في أي نشاط آخر .

وبناء على شكل شبكة العمل الموضحة في الشكل رقم (١٣) وبالإشارة إلى وقت تنفيذ الأنشطة التي تم تقديرها والتي ستوضح هنا ، فإن حسابات الجدولة يمكن إعدادها .

الأنشطة	زمن التنفيذ (يوم)
أ	١
ب ^١	٤
ب ^٢	٦
س	٢
د	٢
د	١

وتحدد أول العمليات الحسابية تواريخ الابتداء والانتهاء المبكر لكل نشاط وغالبا ما يشار إليها بـ « التتبع للأمام » ويمكن إجراء هذه الحسابات في جداول مستقلة باستخدام شبكة العمل لتحديد علاقات التتابع أو يمكن إجراؤها على شبكة العمل مباشرة كما هو موضح بالشكل رقم (١٨) التالي :



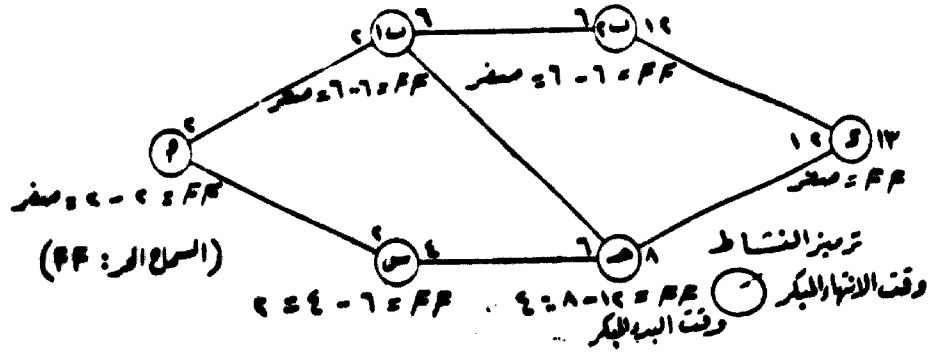
شكل رقم (١٨) الحساب بالتتبع للأمام

وبالابتداء ببداية المشروع فان وقت الابتداء المبكر للنشاط أ هو ١ ، أى بداية اليوم الأول وبإضافة الوقت اللازم لتنفيذ النشاط (وقت الاستغراق) وهو يوم واحد فان وقت الانتهاء المبكر بعد $١ + ١ = ٢$ أى بداية اليوم الثانى (أو نهاية اليوم الأول) وحيث أن الشكل يوضح أن النشاطين ب ١ ، س يمكن أن أن يبدأ بعد انتهاء النشاط أ فان وقت البدء المبكر لهذين النشاطين هو ٢ أى بداية اليوم الثانى وتستمر العملية من خلال شبكة العجل حتى استكمال النشاط الأخير . وعندما يكون هناك أكثر من فيه أى من الأنشطة السابقة له ويظهر هذا فى حالتى النشاطين س ، د فالنشاط ج يتبع كلا من النشاطين ب ١ ، س ووقت الاستكمال المبكر لهذين النشاطين هما ٦ (أى بداية اليوم السادس) و ٤ (أى بداية اليوم الرابع) على التوالى وعليه فان وقت الابتداء المبكر للنشاط ح هو ٦ ، وبالنسبة للنشاط د فان الأنشطة التى تسبقه هما النشاطان ب ٢ ، ج وأوقات الانتهاء المبكر لهما هي ١٢ ، ٨ على الترتيب وبذلك فان وقت البدء المبكر للنشاط د هو ١٢ أى بداية اليوم الاثنى عشر وبجانب ما تمدنا به طريقة التتبع للأمام من حساب التواريخ المبكرة لبدء وانتهاء كل نشاط فانها تمدنا أيضا بوقت تنفيذ المشروع إذ أنه يكون فى هذه الحالة وقت الانتهاء المبكر لآخر نشاط فى المشروع وهو ١٢ يوما فى هذه الحالة . حيث أن وقت الانتهاء من النشاط د هو بداية اليوم الثالث عشر (أو نهاية اليوم الثانى عشر) .

وبتثبيت الوقت الذى يستغرقه تنفيذ المشروع فان وقت الانتهاء المتأخر للنشاط الأخير فى المشروع يوضع مساويا لوقت الانتهاء المبكر له ومن ثم فانه يمكن اجراء « تتبع للخلف » للوصول الى وقت البدء والانتهاء المتأخر وبالنسبة للنشاط د فان وقت الانتهاء المتأخر هو ١٣ ، أى بداية اليوم الثالث عشر ووقت البدء المتأخر للنشاط د هو $١٣ - ١ = ١٢$ أى وقت الانتهاء المتأخر للنشاط ناقصا وقت تنفيذه وحيث أن الشكل يوضح أن النشاطين ب ٢ ، ج يجب استكمالهما قبل البدء فى النشاط د فان وقت الانتهاء المتأخر لكل منهما هو ١٢ ويستمر تتبع هذا الحساب الى الخلف حتى بداية المشروع فإذا كان هناك نشاط سبقه أكثر من نشاط واحد فان وقت الانتهاء المتأخر له يعتمد على النشاط الذى يتلوه وله وقت بدء أكبر تبكيرا من الأنشطة الأخرى . وذلك هو الحال فى النشاطين ب ١ ، أ فالنشاط ب ١ يسبق النشاط ب ٢ ، ج ولكل منهما وقت انتهاء متأخر تقدر ب ٦ ، ١٠ أيام على التوالى وبذلك فان وقت الانتهاء المتأخر للنشاط ب ١

العمل من بدايتها حتى نهايتها وتحدد الوقت الكلي لاستغراق تنفيذ المشروع ويشير الى مثل هذه السلسلة « بال مسار الحرج » وهي تتكون في هذا المثال من الأنشطة ١ ، ١٤ ، ٢ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٣ ، ١٤ ، ورغم أنه في شبكة العمل محل الدراسة نجد ثلثي الأنشطة هي أنشطة حرجة فانه في معظم الحالات في شبكات العمل الكبيرة نجد فقط جزء ضئيل، وربما ١٠ أو ٢٠٪ من الأنشطة أنشطة حرجة .

ويوضح الشكل رقم (٢١) السماح الحر للأنشطة .



شكل رقم (٢١) حساب السماح الحر للأنشطة

فالنشاط س له سماح حر قدره يومان وهذا يوضح أن استكمال هذا النشاط يمكن أن يتأخر لمدة لا تتجاوز يومين دون أن يؤثر ذلك على أي نشاط آخر . ومع وجود سماح كلى للنشاط قدره ٦ أيام فان لهذا يوضح أن هذا النشاط يمكن أن يتأخر ٤ أيام أخرى ، دون أن يؤثر ذلك على وقت تنفيذ المشروع ككل . وقد يتطلب مثل هذا التأخير أن يتأخر النشاط ح وهو ما يؤثر في السماح الكلي الخاص به لفترة الأربع أيام هذه ، الفرق بين السماح الكلي والسماح الحر للنشاط ، سيشار إليها بأنها « السماح المتداخل » حيث أنها تتضمن تداخلا بين ازمنا الأنشطة الأخرى .

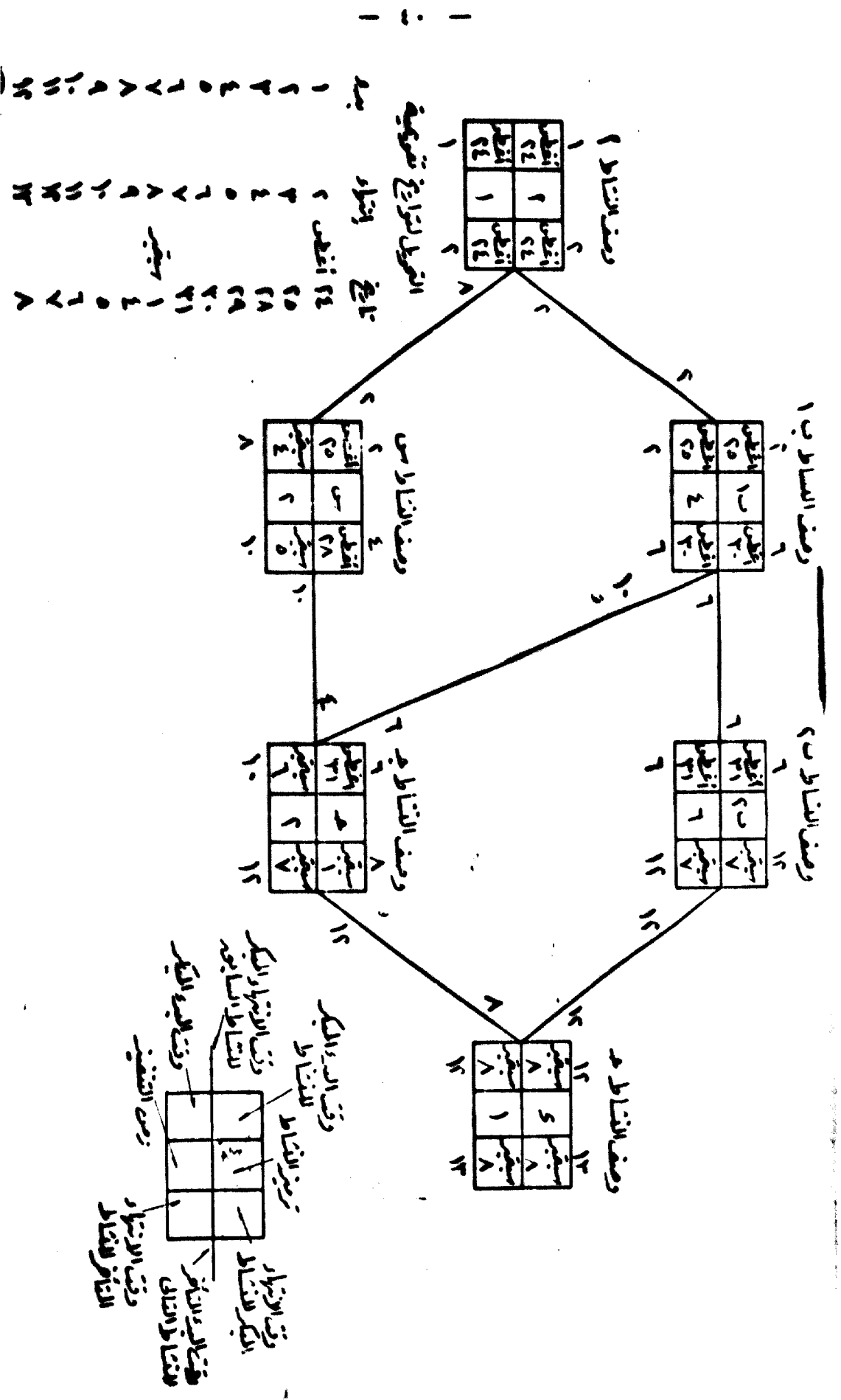
وحيث أن حسابات الجدولة الزمنية التي تم توضيحها فيما سبق هي عملية ميكانيكية بحتة ، وأنه قد يتم حساب العديد منها في شبكات العمل الكبيرة فان الحاسب الآلي قد يكون مفيدا في هذا الشأن ، ومن ناحية أخرى فان هذه الحسابات بسيطة للغاية لا تتطلب الا جمع أو طرح رقمين في وقت ما يمكن أن يتم تنفيذها يدويا اذا لم تتوفر امكانيات الحاسب الآلي .

توصيل خطة التنفيذ والجدولة الزمنية

بعد الاعداد الملائم لكل من خطة التنفيذ والجدولة الزمنية فانه من الضروري بوجه عام توصيل هذه المعلومات الى من يقومون بمراجعة برمجة تنفيذ المشروع أو الى من يساهمون في تنفيذ ورقابة العمل ، وهناك عدة طرق يمكن أن يتم بها هذا العمل يمكن عرض ثلاثة منها باختصار فيما يلي :

يوضح الشكل رقم (٢٢) الطريقة الأولى : وفي هذه الحالة فان كل المعلومات قد تم اعدادها ومثلت مباشرة في الشكل . فقد تم تقسيم كل عقدة الى مجموعة خلايا لاطهار ترميز للنشاط وزمن التنفيذ ، وقت البدء المبكر ، وقت الانتهاء المبكر ، وقت البدء المتأخر ووقت الانتهاء المتأخر وتحسب بيانات الزمن مبدئيا على أسس غير « تواريخ التقويم » وينتقل وقت الانتهاء المبكر لكل نشاط الى نهاية خط التتابع الذي يربط بين النشاط والنشاط التالي له ويوضع فوق هذا الخط ويتحدد وقت البدء المبكر للنشاط من بين أكبر الأرقام التي تحملها نهايات خطوط التتابع من الأنشطة السابقة . ففي الشكل رقم (٢٢) فان الرقمين ٦ و ٤ قد كتبا فوق نهاية خطي التتابع اللذين يربطان النشاط حـ بالنشاطين ب١ ، س على الترتيب والرقم ٦ هو وقت الانتهاء المبكر للنشاط ب١ بينما الرقم ٤ هو وقت الانتهاء المبكر للنشاط س وعليه فان وقت البدء المبكر للنشاط حـ هو ٦ . ويرقم تاريخي البدء المبكر والانتهاء المبكر للنشاط مؤقتا فوق الخانتين المتعلقتين بهما في كل نشاط . وعند القيام بالتتابع للخلف يتم نقل وقت البدء المتأخر الى نهاية خط التتابع للأنشطة السابقة وتوضع أسفل الخط . ويتساوى وقت الانتهاء المتأخر للنشاط مع أصغر رقم على نهايات الخطوط المجاورة لخطوط التتابع اللاحقة . ويلاحظ في الشكل رقم (٢٢) أن الرقمين ٦ ، ١٠ موضوعين أسفل خط التتابع التالي الذي يربط النشاط ب١ بالنشاط ب٢ ، حـ . والرقمان ٦ و ١٠ هما - أوقات البدء المتأخر للنشاطين ب٢ ، حـ على التوالي ، لذلك فان وقت الانتهاء المتأخر للنشاط ب٢ هو ٦ . ويوضع رقمي وقت البدء والانتهاء المتأخرين للنشاط تحت الخانتين المخصصتين لهما مؤقتا . وفي النهاية وباستخدام جدول تحويل وقت البدء والانتهاء غير المؤرخين الى تواريخ تقويم ويظهران في الخانات المخصصة لهما (١) في كل عقدة . فهذا يظهر اذن خطة تنفيذ المشروع وجدول التنفيذ الزمني ويمكن الوصول الى السماح الكلي والسماح الحر للنشاط بطرح القيود المرتبطة بالجدول السابقة من بعضها البعض . وهناك امكانية اضافية أخرى وذلك برسم الشكل على مقياس زمني يظهر علاقات الزمن وكذلك العلاقات المنطقية بين الأنشطة ويمكن تحقيق هذا بطريقة فعالة برسم كل عقدة نشاط في وضع مماثل لوقت البدء المبكر مع توزيع هذا الوقت أفقيا على مقياس زمني كما سبق ذكره .

(١) تسمح تواريخ التقويم بالاجازات الأسبوعية وقد افترض ل هذا المثال خمسة ايام عمل .



شكل رقم (١٢٢)
تمثيل الشبكة

والطريقة الثانية للعرض هي طريقة المستطيلات البيانية (شكل رقم ٢٣) وحيث أن معد البرنامج قد استخدم شبكة العمل فان تجزئة المستطيلات البيانية ستتم كما تحدها الشبكة . وتتحدد علاقة المتتابع بوضع ترميز الأنشطة السابقة في بداية المستطيل التالي . وترميز النشاط التالي في نهايته ويتحدد السماح الكلي والحر والمتداخل كامتداد للمستطيل الذي يعرض أساسا وقت تنفيذ النشاط وكما هو في الطريقة الأولى فان كل بيانات البرمجة والجدول الزمنية والسماح تتضح بمجرد رسم الشكل . وهذه الطريقة قد لا تتميز بتقديم المعلومات في شكل معتاد وقد تتطلب بعض التعديل لتتواءم مع هذا الهدف .

ترميز النشاط	وصف النشاط	الوقت بالأيام	أغسطس																	
			٢٤	٢٥	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	١	٤										
٢	النشاط ٢	١	س	س																
١	النشاط ١	٤	س	س	س	س	س	س	س	س	س	س	س	س	س	س	س	س	س	س
س	النشاط ٣	٢																		
س	النشاط ٤	٦																		
س	النشاط ٥	٢																		
س	النشاط ٥	١																		

شكل رقم (٢٣) العرض عن طريق المستطيلات البيانية

والطريقة الثالثة تعرض معلومات البرمجة ومعلومات الجدول الزمني كل على حدة وفي هذه الطريقة فان شكل شبكة العمل يعرض في شكله المبسط (شكل رقم ١٣) لخطة تنفيذ المشروع فقط . بينما بيانات الجدولة الزمنية تعرض في شكل جداول مطبوعة . وهذا هو المنهج العام عندما يتم هذا العمل عن طريق الحاسب الآلي ويمكن تطبيقه كذلك دون استخدام الحاسب الآلي ويوضح الشكل رقم (٢٤) تبويبا يمكن استخدامه بالاشتراك مع الشكل رقم (١٣) :

ترميز النشاط	وصف النشاط	الوقت بالأيام	الزمنية لجمعية	البدء المبكر	الانتهاء المبكر	البدء المتأخر	الانتهاء المتأخر	السماح الكلي	السماح الحر
٢	النشاط ٢	١	*	أغسطس ٢٤	أغسطس ٢٤	أغسطس ٢٤	أغسطس ٢٤	صفر	صفر
١	النشاط ١	٤	*	أغسطس ٢٥	أغسطس ٣٠	أغسطس ٢٥	أغسطس ٣٠	صفر	صفر
س	النشاط ٣	٢		أغسطس ٢٥	أغسطس ٢٨	سبتمبر ٤	سبتمبر ٥	٦	٢
ب	النشاط ٤	٦	*	أغسطس ٢٦	سبتمبر ٧	أغسطس ٢٦	سبتمبر ١	صفر	صفر
س	النشاط ٥	٢		أغسطس ٣١	سبتمبر ١	سبتمبر ٦	سبتمبر ٧	٤	٤
س	النشاط ٥	١	*	سبتمبر ٨	سبتمبر ٨	سبتمبر ٨	سبتمبر ٨	صفر	صفر

شكل رقم (٢٤) تبويب الجدولة الزمنية

ويمكن تطوير هذا الجدول زمنيا بادخال التغيرات التي قد تحدث فى البيانات الزمنية كما يمكن أيضا تطوير شبكة العمل بتتبع التغيرات التي قد تحدث فى البيانات الزمنية كما يمكن أيضا تطوير شبكة العمل بتتبع التغيرات الأساسية فى البيانات المتتابعة ويمكن أن نعرض بيانات الجدولة الزمنية فى صورة التمثيل بالمستطيلات البيانية وبحذف البيانات المتتالية التي وضعت فى الطريقة الثانية وفى أى من الحالات فإنه قد يتطلب الأمر عرض كل من بيانات برمجة التنفيذ وبيانات الجدولة الزمنية على بعض المهتمين، بينما أن بيانات الجدولة الزمنية قد تهم أناسا آخرين . وقد يكون من المفيد فى كثير من الأحيان حمل هذا التحليل خطوة أبعد ونقل بعض بيانات الجدولة الزمنية الى من تهمهم هذه البيانات فقط . فقد نجد مثلا أن مقاول من الباطن أو مورد غير ملم بالبرنامج الرئيسى للمشروع ليس فى موقف يمكنه من الحكم عما اذا كان يستطيع استخدام وقت السماح المتداخل أم لا . ومع أنه قد يكون مفيدا تزويده ببيانات السماح الحر بحيث يمكن أن يكون لديه عمليا أكثر ما يمكن من حرية ، فقد لا يكون من الحكمة الكشف على بيانات السماح الكلى أو تواريخ البدء المتأخر والانتهاؤ المتأخر . وهذه الطريقة الثالثة لتوصيل بيانات البرمجة والجدولة الزمنية تعطى فى الواقع أكبر درجة من المرونة .

مراقبة المشروع

لا يكفى اعداد خطة تنفيذية جيدة وجدولة زمنية لتنفيذ المشروع بل لا بد أن تبذل جهود قوية لتنفيذها فاذا ما فشل تنفيذ كل من هذه الخطة وتلك الجدولة فإنه يجب أن تكون هناك جهود فعالة مصححة للحد من الآثار السيئة التي تترتب على ذلك وهنا يقدم الأسلوب الفنى لشبكات العمل بيانات مفيدة أكثر من أى أسلوب آخر فى الرقابة على شكل العمل فى المشروع .

وتتطلب الرقابة الجيدة معرفة بالمواقع التي يجب أن نتركز جهود الادارة عليها لانجاح الخطة ودرجة الجدوية فى التغيرات التي تحدث فعلا أو تلك المقترحة وما هى قرارات التصحيح الأكثر فعالية التي قد تتم بعد حدوث التغيير .

ويوضح الأسلوب الفنى لشبكة العمل أين تركز جهود الادارة عن طريق ما توضحه بيانات « السماح » فالأنشطة التي لا يوجد بها سماح كلى على الاطلاق تعتبر أنشطة حرجة ويجب أن تسير وفق جدولها الزمنى والا تأخر تنفيذ المشروع . أما الأنشطة القريبة من « الحرجة » . والتي بها قدر ضئيل من السماح الكلى فيجب أن تراقب جيدا حيث أنها تؤثر على وقت تنفيذ المشروع اذا حدث تأخير طفيف فى جدولها الزمنى . أما الأنشطة

تتمتع بوفرة في السماح الكلي فانها في الواقع أقل الأنشطة حاجة الى الاهتمام واذ كانت القيود على الموارد قد أوضحت سلامة التقدير الزمني للأنشطة بتواريخ محدودة فان هذه الأنشطة يجب أن تلاحظ ملاحظة زمنية بغض النظر عن كمية السماح الموضحة . ترتيب استخدام الموارد يجب أن يمد الادارة بتحذير وعن أهمية المحافظة على مثل هذا ترتيب .

ويعطى أسلوب شبكة العمل مؤشرا واضحا لجديية التغيرات التي تحدث أو التي شرح ادخالها فاذا كان استكمال نشاط حرج سوف يتأخر أو أن نشاطا غير حرج قد يمد الى ما بعد وقت انتهائه المتأخر فان وقت تنفيذ المشروع سوف يتأخر كذلك ما لم يتم اتخاذ اجراء تصحيحي . فاذا تأخر تنفيذ النشاط غير الحرج في نطاق السماح الحرج ، ان تنفيذ المشروع والجدولة الزمنية للأنشطة الأخرى لن تتأثر (ما لم تثار مشكلة وارد) فاذا تأخر تنفيذ المشروع من نقطة الى نقطة داخل مدى السماح المتداخل ، فانه - يكون هناك احتمال لظهور مشكلة وهنا يتطلب الامر تحليلا أكثر دقة . وقد لا يتغير وقت استكمال المشروع مباشرة ولكن قد يتأجل تنفيذ بعض الأنشطة وحيث أن هذه الأنشطة تتأخر في نطاق فترة سماحها فان الأثر لا يكون مهما وعلى أي حال فانه في بعض الحالات قد يكون لأثر تأجيل الأنشطة نفس خطورة التأخير في الأنشطة الحرجة . فمثلا إذا كان تنفيذ نشاط معين يجب أن يتم عن طريق مفاول من الباطن فانه قد لا يتم تنفيذه في الجدول الزمني بسبب ارتباط مفاول الباطن بارتباطات سابقة في نفس الوقت التي يجب أن يبدأ فيه النشاط فالأثر الكلي قد يكون تأخيرا طويلا يمتد الى فترة طويلة من المدى الذي يسمح به السماح ويتسبب في زيادة وقت تنفيذ المشروع وطالما أن سوب شبكة العمل يمدنا بالوسائل التي تمكننا من تحديد أي من الأنشطة التي تتأثر بما يتأخر أحد الأنشطة في نطاق السماح المتداخل فان مثل هذه الآثار التي وضحت . لكن توقعها بواسطة الادارة كما أن الأثر على جدولة المواد يمكن أيضا توقعه اذا تم مداد هذه الجدولة .

وأخيرا فان أسلوب شبكة العمل يساعد في تحديد اجراءات التصحيح الملائمة حيث تساعد في التطوير الزمني الملائم لجدولة كل الأنشطة فاذا امتد وقت تنفيذ المشروع وكان المرغوب فيه العودة الى تاريخ الاستكمال السابق للمشروع ، مع أن الأنشطة الحرجة - تحدثت ، فان ادارة المشروع تعرف كيف تكتشف الأنشطة التي تختصر من وقت تنفيذ شروع واذا متوافرت بيانات التكلفة ، فان أسلوب بدائل التكلفة / الزمن سوف يوضح نشر الطرق اختصارا لانجاز مثل هذا الكشف . واذا مارغبت ادارة المشروع أن تنظر مناهج جديدة لبرمجة التنفيذ ، فان شبكة العمل يمكن أن تعدل وأن تعد لها الجدولة الملائمة واذا ما توافرت بيانات الموارد فانه يمكن استخدام أساليب تنصيب وسلامة توزيع الموارد لتحقيق الجدولة التي تفي مرة أخرى بالقيود على الموارد .

الفصل الثالث

ميكانيكية شبكة العمل بالتطبيق على تعديل وتطوير شبكات العمل الفرعية

مقدمة

يعتبر تمثيل خطة تنفيذ المشروع بواسطة شبكة العمل التي توضح مكونات الأنشطة وعلاقات التتابع بينها ، مبدا أساسيا تعتمد عليه كل الأساليب الفنية الأخرى لشبكات العمل ومنها بعض الأساليب الديناميكية مثل تطوير الجدولة الزمنية وبدائل التكلفة الزمن . حيث أنها تشتمل على اجراء تغييرات في البيانات وتحدد أثر هذه التغييرات على بقية شبكة العمل . ويعتبر فهم أسس ميكانيكية العمل شرطا مسبقا لبناء أساليب التطبيق الديناميكية ، ويهدف هذا الفصل الى توضيح أساس ميكانيكية شبكة العمل بالدرجة الأولى .

ويمثل حجم شبكة العمل قيما رئيسيا على التطبيق اليدوي لهذا الأسلوب وهو الممكن تناول حلول شبكات العمل الضخمة بنجاح عن طريق تجزئة هذه الشبكات الرئيسية الى شبكات أصغر حجما ويجب أن تتم هذه التجزئة بعناية بحيث يتم تمثيل عمل وعلاقات شبكة العمل الرئيسية بواسطة شبكات العمل الفرعية بطريقة دقيقة وبفهم ميكانيكية العمل يتم اجراء هذا التمثيل بسهولة .

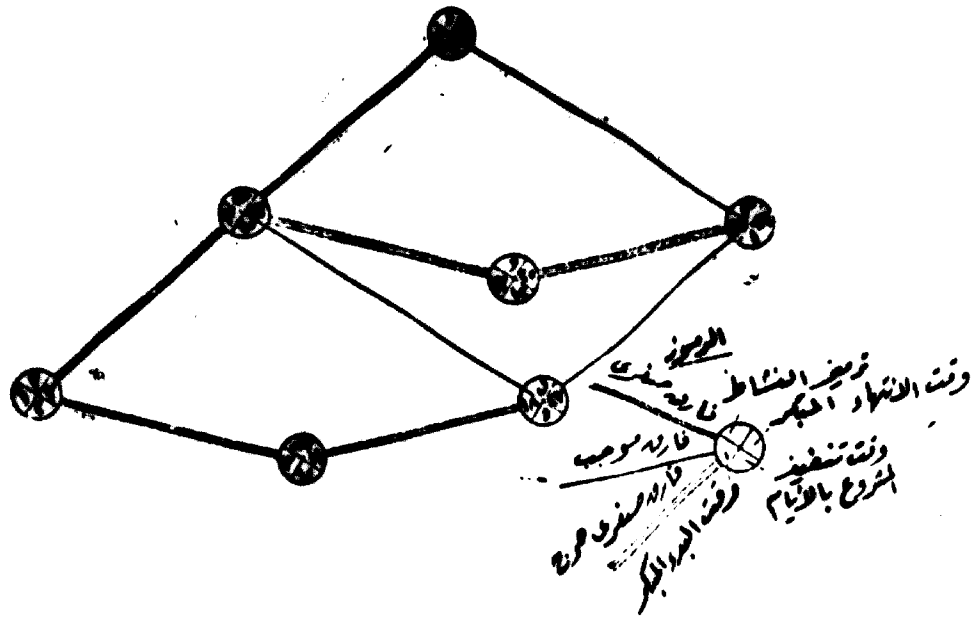
الفروق الزمنية

توضح خطوط التتالي في أشكال التواجد علاقة التتابع بين الأنشطة المتماثلة وقد اقترح ، في هذا الشأن مبدا مفيد وذلك بربط كمية زمنية يطلق عليها « فارق » بكمية خط تتابع (Fondahl ١٩٦٢) ففي عديد من الحالات يبدأ النشاط التالي بمجرد اتمام النشاط السابق وفي هذه الحالات تعتبر قيمة الفارق الزمني صفر أما في الحالات الأخرى فإن بدء النشاط التالي يتأخر والسبب العادي لهذا التأخر هو أن النشاط التالي يتحدد ببعض الأنشطة السابقة والتي لها وقت استكمال متأخر وفي بعض الحالات يكون التأخير لسبب عوامل تأخير متعددة وقد تم ادخالها في الجدولة الزمنية لمواجهة

من القيود مثل انتظار الموارد ، وفي مثل هذه الحالات توجد « فوارق زمنية موجبة »
يتحدد حجمها بطرح وقت الانتهاء المبكر أو وقت الجدولة المحددة للانتهاء أيهما أكثر
خيرا ، للنشاط السابق من وقت البدء المبكر أو وقت البدء في الجدولة الزمنية ، أيهما
أثر تأخيرا ، للنشاط التالي وقيمة الفارق الزمني لا يمكن أن تكون سالبة ، حيث أنه
لغا لفوائد رسم شبكة العمل فإن النشاط التالي لا يمكن أن يبدأ إلا إذا انتهت كل
النقطة السابقة عليه .

نقل التغيرات

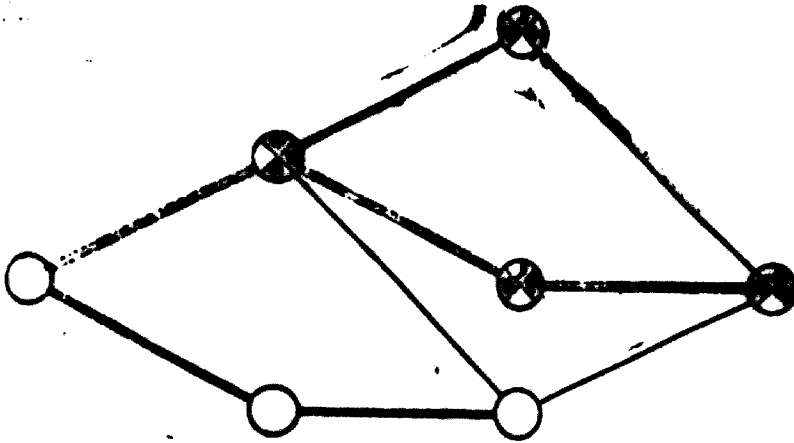
ضح قيمة الفارق الزمني خاصة عامة لخط التتالي فخطوط التتالي « بفوارق زمنية »
محتما صفر تعمل على نقل آثار التغييرات الى بقية شبكة العمل . أما خطوط التتالي ذات
فوارق زمنية « الموجبة » فانها لا تؤدي الى ترابط آثار التغييرات التي تحدث ويوضح
كل رقم (٢٥) هيئة شبكة العمل ، وقد حسب البدء والانتهاء المبكر لكل نشاط



شكل رقم (٢٥) هيئة شبكة عمل

عديد قيم (الفوارق) لكل خط تتابع كما هو موضح . فإذا ازداد وقت تنفيذ
شروع (ب) يوما عما هو مقدر له ، فإن وقت الانتهاء المبكر له سوف يزداد يوما كما

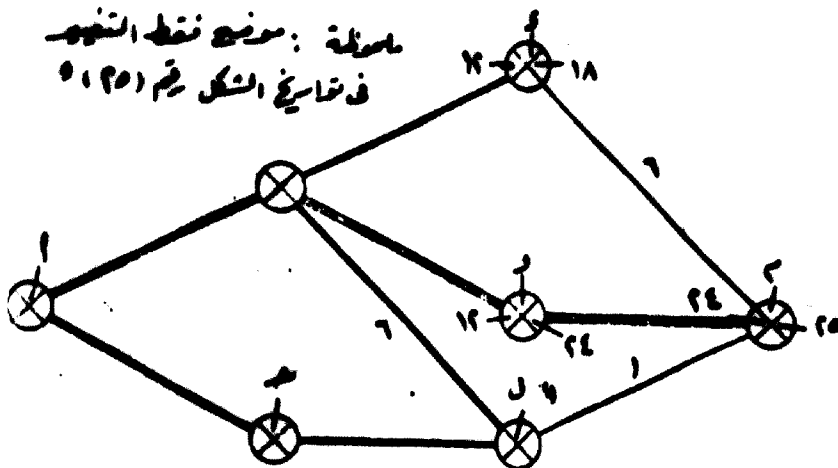
هو موضح في شكل رقم (٢٦) وهذا التغيير سوف يتم توصيله الى كل الأنشطة التالية المتصلة بالنشاط ب بواسطة خط التعالي ذو فارق زمني يساوي صفري .
 ملاحظة : تفسر فقط التغييرات في بيانات الشكل رقم (٢٥) .



شكل (٢٦) التطور الزمني بسبب زيادة وقت التنفيذ

فأوقات البدء والانهاء المبكرين للأنشطة د ، و ، م كلها قد ازدادت بمقدار يوم آخر أما الأوقات المرتبطة بالنشاط «ل» فانها لم تتأثر حيث ان خط التتابع الذي يربط هذا النشاط بالنشاط «ب» له فارق زمني ذو قيمة موجبة فإذا زاد وقت تنفيذ النشاط يوما آخر فان هذا التغيير ينتقل بنفس الطريقة . فإذا ما نقص وقت تنفيذ النشاط «ب» بدلا من أن يزداد فان نفس الأنشطة سوف تتأثر وبالتالي ينتقل وقت البدء المبكر لهذه الأنشطة يوما للأمام كما هو موضح في الشكل رقم (٢٧) .

ملاحظة : تظهر فقط التغييرات في بيانات الشكل رقم (٢٥) .



شكل لم (٢٧) التطور الزمني بسبب نقص وقت التنفيذ

التغير في قيم « الفوارق الزمنية »

عندما يحدث تغيير في الجدولة الزمنية لشبكة العمل فإن قيم الفوارق الزمنية قد تزداد ، وقد تقل أو قد تبقى كما هي . فإذا ما انتقل نشاط تالى الى وقت أكثر تأخرا ، بينما لم يحدث « تغير في الجدولة الزمنية للأنشطة السابقة » ، فإن قيمة الفارق الزمنى لخطوط التتابع التى تربطهم سوف تزداد . وتحدث نفس النتائج عندما تنتقل الأنشطة السابقة الى تاريخ أكثر تبكيرا بينما يظل النشاط التالى ثابتا . ويحدث العكس ، أى تنقص قيمة الفارق الزمنى حينما ينتقل النشاط التالى الى وقت أكثر تبكيرا بينما تظل الأنشطة السابقة ثابتة . أو تنتقل الأنشطة السابقة الى وقت أكثر تأخيرا بينما لا تتأثر الأنشطة . وتظل قيمة الفوارق الزمنية ثابتة عندما لا تتأثر الأنشطة السابقة أو اللاحقة بتغيرات الجدولة الزمنية أو عندما يتأثر كل منهما وينتقل كل منهما بقدر زمنى متساوى ، ويتضح هذا بمقارنة الشكلين رقمى (٢٢) و (٢٦) فبسبب الزيادة فى وقت تنفيذ النشاط «ب» ينتج نقص محسوب يؤدي الى زيادة فى قيمة فارق « خط التتابع ل م » بمقدار يوم واحد والى نقص قيمة « فارق خط التتابع ب - د ، ب - و ، و - ل بمقدار يوم واحد ، طالما أن وقت الانتهاء للأنشطة السابقة ووقت البدء للأنشطة التالية قد انتقلا جميعا الى تاريخ متأخر . أما قيم فوارق خطوط التتابع أ - ب ، أ - ج و ح - ل لم تتغير طالما أن وقت الانتهاء للأنشطة التالية يتأخر ويوضح الشكل رقم (٢٧) نتائج مماثلة مصاحبة للنقص فى وقت تنفيذ النشاط ب ، فيما عدا قيمة فارق خط التتابع ب - ل فتزداد بدلا من أن تنقص ، بينما قيمة فارق خط التتابع ل - م تنقص بدلا من أن تزداد فقد زادت الأولى الى ستة أيام بينما نقصت الأخيرة الى يوم واحد .

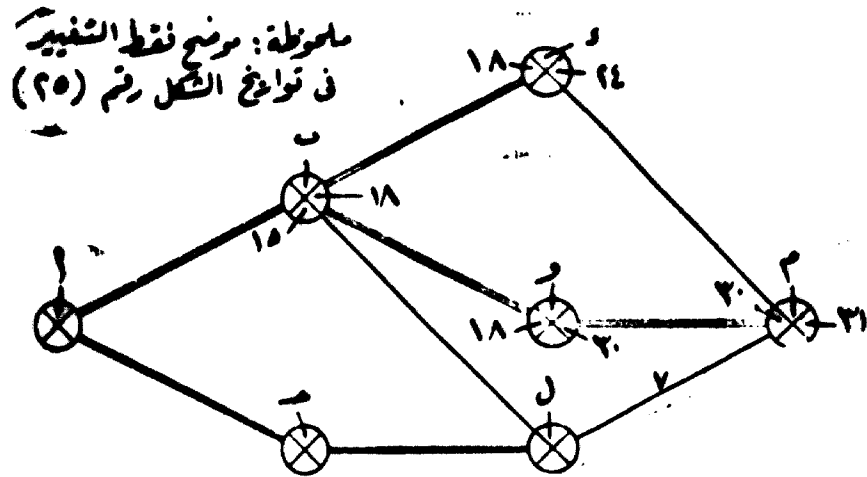
حد التفاعل فى شبكة العمل

طالما أنه يمكن تغيير قيم الفوارق الزمنية لخطوط التتابع فإنها يمكن أن تحول من قيمة موجبة الى صفر أو من صفر الى قيمة موجبة ولقد سبق اثبات أن التغييرات داخل شبكة العمل بخطوط تتابع ذات فوارق زمنية مساوية للصفر ولا تنتقل بخطوط تتابع ذات فوارق زمنية موجبة . لذلك فإن ادخال أو استبعاد أية علاقة ذات فارق زمنى قيمته صفر أمر له أهمية خاصة ، حيث أنه يغير سلوك شبكة العمل فى نقل التغييرات .

ولنعبر الحالة التى يحدث فيها زيادة اضافية فى وقت تنفيذ النشاط «ب» فى الشكل رقم (٢٦) . فإذا امتد وقت التنفيذ الى خمسة عشر يوما ، كما موضح فى

الشكل رقم (٢٨)، فإن قيمة الفارق لخط التتابع ب - ل والتي نقصت ، سوف تصل الى الصفر . وتبدأ شبكة العمل عند هذه النقطة في اتخاذ سلوك مختلف اذا ما ازداد وقت تنفيذ النشاط ب مرة أخرى . وتبدأ الجدولة الزمنية للنشاط ل في التأثر وان كانت قيم الفوارق الزمنية لخطوط التتابع ب - ل و ل - م ، التي سبق أن تغيرت ، سوف تظل ثابتة . الا أن قيمة الفارق الزمني لخط التتابع ج - ل والتي سبق أن تغيرت من قبل ثم أصبحت صفراً بعد ذلك ، سوف تأخذ قيمة موجبة وتبدأ في الزيادة .

ملاحظه : التغيير الوحيد عن شكل رقم (٢٥) موضح بالشكل .



شكل رقم (٢٨) العطور الزمني بسبب زيادة اضافية في وقت التنفيذ .

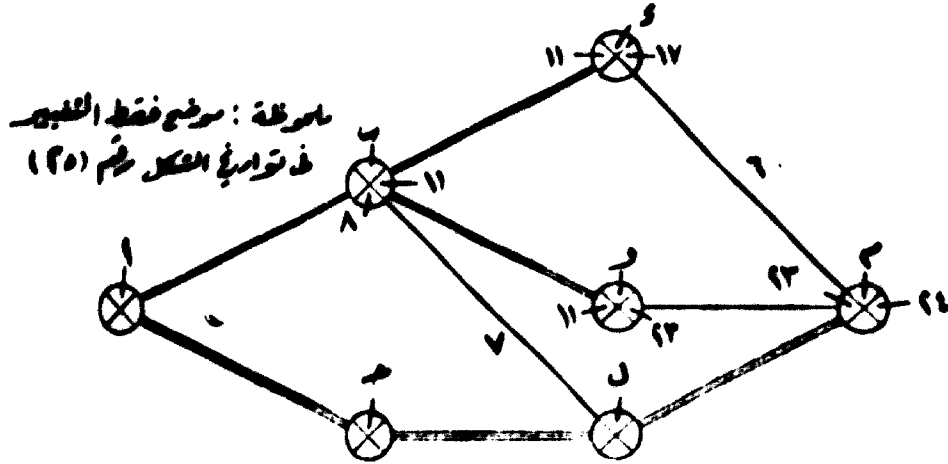
والاصطلاح المفيد الآخر الذي اقترحه (Fondahl, 1962) فيما يتعلق بميكانيكية شبكة العمل هو ما يسمى « حد التفاعل في شبكة العمل » او الفترة الزمنية المرتبطة بالتغيير ، في اتجاه محدد وفي تاريخ استكمال نشاط محدد . فهو يساوي عدد ايام ذلك التغيير الذي يتسبب اولاً في أن يتحول خط تتابع ذو فارق موجب الى خط تتابع له فارق يساوي صفر . اذ يمكن القول مثلاً أنه بالنسبة لشروط الشكل (٢٥) فإن حد لتفاعل في شبكة العمل لزيادة وقت تنفيذ النشاط ب هو خمسة ايام او يمكن القول بأن حد تفاعل شبكة العمل لتخصيص وقت تنفيذ النشاط ب هو يومين .

زيوضح حد تفاعل شبكة العمل NIL عدد الوحدات الزمنية التي يمكن

في حدودها نقل وقت تنفيذ نشاط محدد في اتجاه محدد قبل أن يحدث تعديل أساسي في عمليات الشبكة . فاذا كان هناك تغيير يجب ادخاله يزيد من هذا الحد فإنه من الضروري أن يتم اجراء ذلك في خطوتين أو أكثر . اذ يتحدد نطاق كل خطوة عن طريق « حد تفاعل شبكة العمل » بملاقة الفارق القائمة في نهاية الخطوة السابقة اذ أنه في نهاية كل خطوة تتحول خطوط التتابع ذات الفارق الموجب الى خط تتابع بفارق صفر . ويجب أن يوضح هذا على الشكل بحيث يمكن نقل التغييرات التالية أيضاً خلال هذا الخط .

وعادة ما يؤدي تواجد تتابع بدون فارق الى ادخال مسار حرج جديد وتظهر هذه الحالة عندما ينقص وقت تنفيذ النشاط ب الى ثمانية ايام اذ يتكون مسار حرج جديد خلال الأنشطة ا ، ج ، ل ، م كما هو موضح في الشكل رقم (٢٩) .

ملاحظة : تظهر فقط التغييرات في بيانات الشكل رقم (٢٥) .



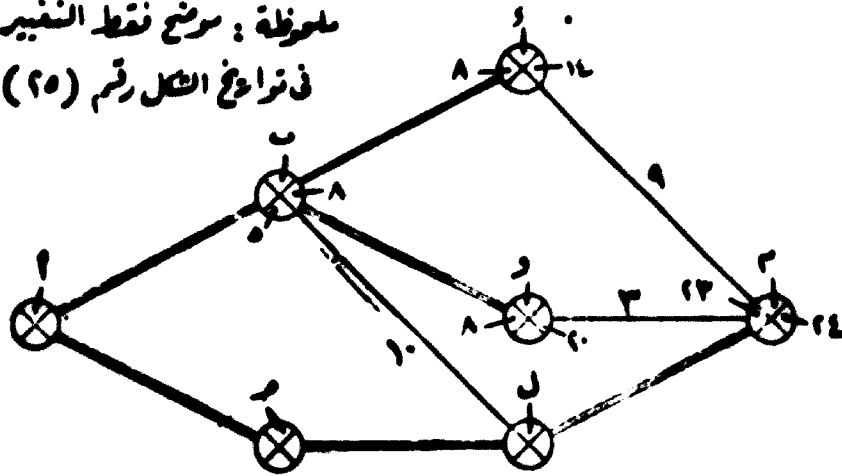
شكل رقم (٢٩) اضافة مسار حرج

وفي بعض الاحيان قد يظهر وضع يتناقض فيه الفارق لخط تتابع ليس له فارق اصلا وحيث ان قيمة الفوارق السالبة ليس مسموح بها فان هذا يتطلب مزيدا من الدراسة فمثلا اذا انخفض وقت تنفيذ النشاط ب في الشكل رقم (٢٩) اكثر من ذلك . فان خطوط التتابع التي ليس لها فوارق سوف تنقل التغير الى النشاط م وليس النشاط ل . وهذا سوف يوضح انتقال النشاط الى تاريخ اكثر تبكيرا بينما يظل النشاط ل ثابتا وبالتالي سوف يوضح تناقص في قيمة فارق التتابع ل - م . على أي فان قيمة هذا الفارق قد وصلت صفرا فعلا . وتحليل شبكة العمل في مثل هذه الحالات يستنتج منه أن النشاط التالي سوف يظل ثابتا . لذلك فان خط التتابع عديم الفارق الذي ينقل التغير الى هذا النشاط التالي يجب أن يحول الى خط تتابع بفارق موجب وبالتالي يتوقف عن نقل آثار التغير ، ففي المثال المذكور يجب ملاحظة أن خط التتابع و - م في شكل رقم (٢٩) سوف يتحول الى خط موجب عندما يصبح وقت تنفيذ النشاط ب اقل من ثمانية ايام . ويظهر الشكل رقم (٣٠) شبكة العمل المطورة عندما ينخفض وقت تنفيذ النشاط ب الى خمسة ايام . ويلاحظ أن النشاطين ب ، و قد اصبحا من غير الأنشطة الحرجة ويتبقى لدينا مرة ثانية مسار حرج واحد ولكنه يختلف عن ذلك الموضح في الشكل (٢٥) .

ويلاحظ أن تعريف حد تفاعل شبكة العمل يفترض أن الفارق ذا القيمة الموجبة سوف يتحول الى فارق بقيمة تساوي الصفر ولكن لا يشتمل على الحالة والتي يتحول فيها فارق ذو القيمة صفر الى فارق له قيمة موجبة . وأن كلا من هاتين الحالتين تظهران بسبب تعديلات في شبكة العمل . على أي حال فان الحالة الثانية يتم أخذها في

الاعتبار تلقائيا في بداية او نهاية دورة العمليات الحسابية للتطوير . ويمكن التاكيد من أن هذا يتم فعلا عن طريق تحليل الطريقتين اللتين يتحول بهما خط ليس له فارق موجب ، ففي الطريقة الأولى يظل النشاط التالي ثابتا ينتقل النشاط السابق الى تاريخ أكثر تبكيرا . ويحدث هذا فقط في حالة ما اذا اندمج على الأقل خط آخر له فارق صفر

ملحوظة : موضع فقط التغيير
في ترازج الشكل رقم (٢٥)



شكل رقم (٣٠) المسار الحرج

في النشاط التالي ، ويؤدي الوضع الذي يوجد فيه فارق يبدو سالبا وقد سبق مناقشاته في الفقرة السابقة ، وقد ظهر هذا في أوائل دورة اعداد الحسابات وتم تعديله في الحال كما سبق توضيحه . والطريقة الثانية التي يتحول فيها خط بفارق صفر الى آخر بقيمة موجبة هو أن يتحول النشاط التالي الى تاريخ أكثر تأخيرا بينما تظل الأنشطة السابقة ثابتة . ومع أنه من الضروري أن يؤخذ في الاعتبار اسقاط خط تتابع ليس له فارق في أي دورات تطوير لاحقة فإنه ليس ضروريا أن تقاطع الدورة التي في طريقها لبدء . وتوضح طبيعة الحالة أن الأنشطة التي تأثرت قد نقلت الى تواريخ أكثر تأخيرا وأن التغييرات محل البحث لا تؤثر على النشاط السابق لخطه المتتابع محل الاعتبار . لذلك فسواء كان الخط له فارق يساوي صفرا أو فارق موجب فإنه ليس له أثر في نقل التغييرات في دورة التطوير التي يتم اجراؤها .

تطوير البيانات الأساسية

يعتبر التطوير الدائم للجدولة الزمنية الناتجة من شبكة العمل عملا على درجة كبيرة من الأهمية للاستفادة بالمزايا الكاملة لهذه الجدولة . فعند استخدام العمليات الآلية يتمثل أبسط المناهج في تغيير البيانات محل التطوير ثم إعادة حساب كل بيانات شبكة العمل . وبوجه عام فإنه قد افترض أيضا أن هذا المنهج هو أبسط المناهج للحساب اليدوي . وقد وضع هذا قيودا على عدد مرات اجراء التطوير وعلى حجم شبكة العمل التي يمكن تناولها بالاساليب غير الآلية .

ويمكن تطبيق ميكانيكية شبكة العمل التي سبق عرضها لاحداث التطوير بوسائل مختلفة . فالانشطة التي تتاثر بالتغيير هي فقط التي تحتاج الى تطوير ، واذا اضيف الى ذلك توافر حرية اكبر في اختيار بيانات النشاط الواجب تطويره فان الوسائل اليدوية تتمتع بمدى واسع للتطبيق ، اذ نلاحظ انه اذا كانت عملية التطوير تتطلب ضعف عدد البيانات المتوافرة لكل نشاط فان الزيادة في الوقت اللازم للتطوير اذا تم ذلك على الحساب الآلي تكون زيادة ضئيلة بينما مثل هذا العمل يتطلب ضعف الوقت العادي اذا تم ذلك بالطريقة اليدوية .

ومن المرغوب فيه عند التحديد الاولي لجدولة المشروع حساب مجموعة كاملة لبيانات المشروع وتشتمل هذه المجموعة على وقت البدء والانتها المبكرين ، وقت البدء ووقت الانتهاء المتأخرين والسماح الكلي والحر لكل نشاط . وقد يحدث في بعض فترات تقدم العمل أن يرغب في تكرار هذه الحسابات للوصول الى مجموعة كاملة مطورة لبيانات . فالتطوير الاكثر فائدة هو الذي يحدث فورا بمجرد تغيير ما ، ليس ذلك الذي يتم اجراه دوريا . اذ يمكن أن يكون هذا التطوير غير المتكرر اكثر فعالية دون أن يشتمل على تطوير نكل بيانات المشروع . ويعتبر وقت البدء المبكر أو وقت البدء المجدول ، اذا كان هذا أكثر تأخيرا من البدء المبكر ، أهم بند في بيانات جدولة النشاط اذ يجب الاحتفاظ باستمرار بتسجيل عن أوقات البدء المبكر أو المجدول والتقديرات الجارية لأوقات تنفيذ المشروع .

كما يجب اجراء تحديد واضح للأنشطة الحرجة بقدر الامكان اذ تعتبر هذه المعلومات من المعلومات الأساسية اذ أن هذا سوف يؤدي الى احاطة المسؤولين عن التنفيذ في المستقبل وباستمرار بالتغيرات في اوقات البدء المجدولة كما يسمح ذلك أيضا لادارة المشروع بالتركيز على الأنشطة الملأمة . وحتى يمكن وصف وسائل التطبيق فانه من الضروري أيضا الاحتفاظ بتسجيل عن قيم الفوارق لكل خط من خطوط التتابع في شبكة العمل . وحتى يمكن أن تكون الحسابات اليدوية أكثر عملية فانه يمكن أن يتم اجراء التطوير لأنشطة المشروع في المستقبل القريب فقط كان يتم ذلك للثلاثين يوما القادمة بدلا من أن يتم ذلك لكل أنشطة المشروع خلال فترة التنفيذ ، ويؤدي استخدام شبكات العمل الفرعية التي سوف تعرض في نهاية الفصل الى امكانية اجراء مثل هذا التطوير .

وبتخليص ، فان البيانات الأساسية التي يجب باستمرار الاحتفاظ بتسجيل لها هي ، تقديرات أزمنا تنفيذ الأنشطة ، أوقات البدء المبكر أو المجدول ، قيم فوارق خطوط التتابع فاذا ما طبق منهج شبكات العمل الفرعية ، فان هذه البيانات يحتفظ بها فقط لذلك الجزء من المشروع الذي يتم التعامل عليه للفترة المطلوبة في المستقبل فقط ، ويمكن الاحتفاظ ببقية البيانات اذا ما رغب في ذلك . ويلاحظ أن أكثر أوقات الانتهاء المجدول تبكيرا يعادل أكثر أوقات البدء المجدول تبكيرا مضافا اليها وقت التنفيذ . ويمكن أن

يتحدد السماح الحر من قيم الفوارق طالما أنها تساوى أصغر قيمة فارق لخطوط التتابع المنبثقة من النشاط وطبيعى أنه إذا ما انبثق خط تتابع واحد من النشاط ، فإن السماح الحر للنشاط يساوى لقيمة فارق خط التتابع المذكور أما السماح الكلى فإنه يمكن تحديده بوسيلة لا تتطلب أى حساب آخر للبيانات وسوف يتم عرضها فى نهاية هذا الفصل . ويمكن أن يتحدد وقت البدء والانتهاؤ المتأخرين من وقت البدء والانتهاؤ المبكرين زائد السماح الكلى . ويمكن أن تتحدد الأنشطة الحرجة بملاحظة الأنشطة التى ترتبط بآخر نشاط فى المشروع بسلسلة من خطوط التتابع التى ليس لها فارق .

طرق للتطوير

يمكن أن يتم استنباط طرق التطوير اليدوية للبيانات المجدولة من الأسس التى سبق عرضها عن ميكانيكية شبكة العمل ، فالتغير فى نشاط معين ينتقل الى الأنشطة الأخرى بواسطة خطوط التتابع التى ليس لها فارق ، وبتحديد خطوط التتابع التى ليس لها فوارق على الشكل فإنه يمكن بسرعة تحديد الأنشطة التى تتأثر بتغير معين . ومن الضرورى فى تطبيق هذا الأسلوب اجراء تطوير دائم لقيم الفوارق وعند تحديد الأنشطة التى تتأثر بالتغير فإنه يمكن أيضا تحديد خطوط التتابع التى تربط هذه الأنشطة بالأنشطة التى لن تتأثر ، فهذه الخطوط هى تلك التى لها قيم فوارق متغيرة ، وبملاحظة ما اذا كانت بيانات الجدولة قد نقلت الى تواريخ متقدمة أو متأخرة وبتحديد ما اذا كانت الأنشطة السابقة أو اللاحقة هى التى تأثرت فإنه يصبح من الممكن تحديد ما اذا كانت قيم الفوارق تزداد أو تنقص . ويسمح ذلك بتطوير قيم الفوارق ، بإضافة أو استبعاد خطوط تتابع ليس لها فارق وبالتالي إيجاد حد تفاعل شبكة العمل .

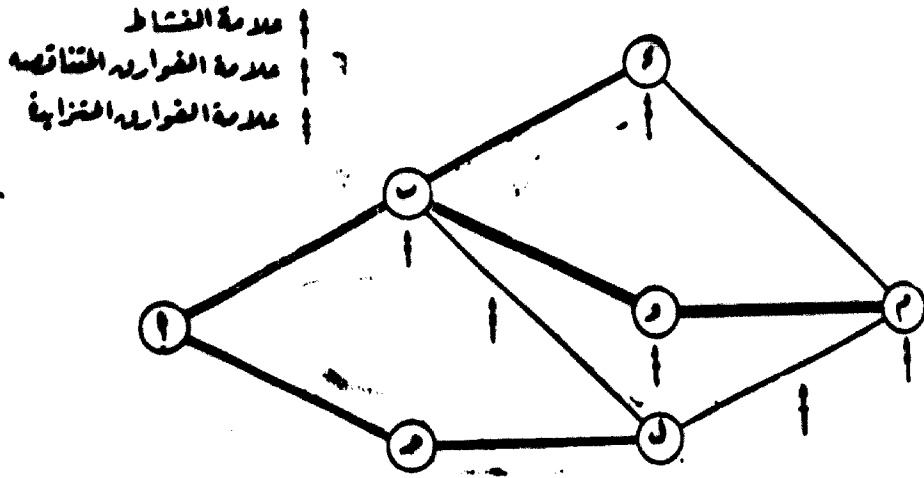
وتشتمل التغييرات التى تتطلب تطويرا على تغيير فى وقت تنفيذ النشاط ، على تغيير فى الجدولة الزمنية للنشاط ، استبعاد أنشطة قائمة ، إضافة أنشطة جديدة ، أو مزيج من هذا وذاك فإذا ما تم استيعاب وسيلة للتطوير بسبب التغيير فى وقت التنفيذ ، فإن الوسائل الأخرى التى تطبق لمواجهة التغييرات الأخرى يتم اجراؤها بسهولة حيث أنها تشتمل فقط على تعديلات بسيطة . لذلك سيتم تناول هذه الحالة الأساسية بالتفصيل . نفترض تواجد شكل لشبكة العمل موضعا بها خطوط التتابع التى ليس لها فوارق وخطوط التتابع ذات الفوارق الموجبة كما هو موضح فى شكل رقم (٢٥) . كما يفترض كذلك الاحتفاظ بتسجيل عن بعض بيانات المشروع ويتضمن أحد هذه التسجيلات تقديرات وقت التنفيذ الجارى ووقت البدء المبكر (أو الجدول لكل نشاط) . ويتضمن التسجيل الثانى القيم الجارية للفوارق لكل خط من خطوط التتابع ، ويوصى الاحتفاظ بتسجيل ثالث عن التغييرات التى تتم موضعا بها طبيعة التغيير ، سبب التغيير ، حجم واتجاه التغيير ، وقائمة بالأنشطة وخطوط التتابع التى تتأثر به .

ففى الشكل قد تم تمييز الأنشطة التى تغير وقت تنفيذها • ويمكن استخدام وسيلة ملائمة هنا وذلك برسم الشكل على لوح معدنى واستخدام مغناطيس باللوان معينة (أحمر مثلاً) لتحديد الأنشطة • ومن ثم فان كل الأنشطة التى تلى النشاط الذى تغير وتترتبط به بخطوط تتابع ليس لها فوارق يتم تحديدها بعناية وبانتظام بنفس الطريقة ويوضح هذا التمييز أو التحديد الأنشطة التى تحتاج تواريخ بدئها الى التطوير (فيما عدا تلك الأنشطة التى تظل تواريخ بدئها ثابتة) ، فى الخطوة التالية يتم تمييز خطوط التتابع التى تتناقص قيم الفوارق بها باستخدام مغناطيس بلون مختلف (أخضر مثلاً) فاذا اشتمل التغيير على سبيل المثال على زيادة فى وقت تنفيذ النشاط فان خطوط التتابع التى تمتد من الأنشطة التى تم تمييزها الى أنشطة أخرى غير مميزة سوف يكون لها فوارق متناقصة • الخطوة التالية تجرى بتمييز كل خطوط التتابع التى بها فوارق متزايدة باستخدام مغناطيس بلون مختلف (أزرق مثلاً) • وفى حالة زيادة وقت التنفيذ فان كل خطوط التتابع التى تدخل الى الأنشطة المميزه من أنشطه سابقة غير مميزة (فيما عدا تلك الخطوط التى تدخل الى النشاط الذى تغير وقت تنفيذه) سوف تنسم بازدياد قيمة الفوارق بها • والخطوة التالية توضح حد تفاعل شبكة العمل • ويتم ذلك بمراجعة القيم الجارية للفوارق لكل خطوط التتابع التى لها فوارق متناقصة واختيار أقلها قيمة وفى النهاية يتم تنفيذ التطوير الفعلى • فاذا كان التغيير فى وقت تنفيذ النشاط أقل من حد التفاعل فى شبكة العمل فان أوقات بدء كل الأنشطة وقيم فوارق خطوط التتابع المتأثرة بهذا التنفيذ سوف تتغير بقدر مساوى للتغيير فى التنفيذ • وبدخول هذا التغيير فى السجل القائم لهذه التغييرات فان المغناطيسات قد تزال من الشكل وعندما تزال كل المغناطيسات فان التطوير يكون قد تم اجراؤه تماماً • واذا كان التغيير الذى حدث فى وقت تنفيذ المشروع أكبر من حد تفاعل شبكة العمل فان الأنشطة وكذلك خطوط التتابع المتأثرة بهذا التغيير يتم تطويرها بقدر مساوى لهذا الحد • ثم تدخل على الشكل علامات خطوط جديدة للتتابع ليس لها فوارق ثم تجرى دورات اضافية للتطوير • حتى نصل فى آخر دوره الى أن تكون الزيادة المكتملة للتغيير أقل من حد تفاعل شبكة العمل وعادة يتم هذا فى أكثر من دورتين •

ولناخذ مثلاً يتضمن معظم التغييرات التى قد تواجهنا ، فلنفرض أن وقت تنفيذ النشاط ب فى شكل رقم (٢٥) قد انخفض الى ستة أيام توضع العلامات على الشبكة كما هو موضح فى شكل رقم (٣١) •

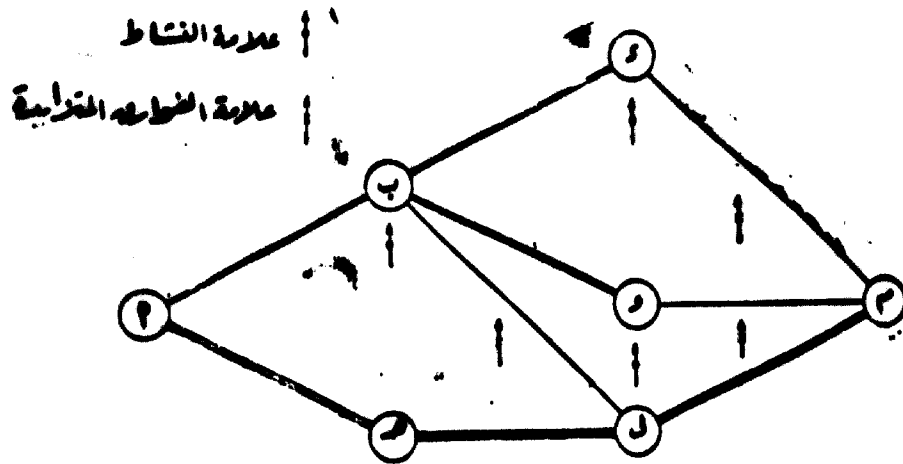
وبمواجهة خطوط التتابع ذات الفوارق المتناقصة (الخط الوحيد هو لـم هنا) سوف يوضح أن حد تفاعل شبكة العمل يساوى يومين فقط وبالتالي يخفض كل من وقت تنفيذ النشاط وأوقات البدء المبكر للأنشطة د ، و ، م بمقدار يومين وبذلك تتغير فوارق خطوط التتابع ب - ل ، ل - م الى ٧ ، صفر على التوالى ومن ثم تتغير كل الشبكة

لاظهار العلاقة الجديدة التي لها فارق قيمته صفر . وفي محاولة اجراء دورة التطوير
القانية يظهر هنا فارق متناقص لخط التتابع ل - م وهو ذو قيمة صفرية فعلا



شكل رقم (٣١) الدورة المبدئية لتغيير وقت التنفيذ

وهذا يتطلب مراعاة ضرورة تحويل خط التتابع د - م الى خط بفارق ذي قيمة
موجبة وباجراء هذا التعديل يتم مرة اخرى وضع علامات للأنشطة وخطوط التتابع التي
تتغير قيمها ويمكن ان تظهر الشبكة كما هو موضح في شكل رقم (٣٢) . وطالما انه
لا توجد فوارق متناقصة القيمة فان حد تفاعل شبكة العمل يصبح لانهاى ويمكن
بالتالى استكمال اليومين الباقيين من التطوير . اذ ينتقص هذين اليومين الباقيين من
وقت تنفيذ النشاط ب وأوقات البدء المبكر للأنشطة د ، و وتزداد قيم فوارق خطوط
التتابع د - م ، و - م ، ب - ل بمقدار يومين وحيث أنه تم تسجيل هذه التغييرات
على الشكل تزال العلامات وينتهى بذلك التطوير .



شكل رقم (٣٢) الدورة النهائية لتغيير وقت التنفيذ

ويمكن اجراء التطوير الذى يشتمل على تنفيذ أكثر من نشاط فى عملية واحدة
طالما ان الأنشطة التي تحتاج الى تطوير لا ترتبط ببعضها بخطوط تتابع لها فوارق

صفريّة القيمة وطالما أن التغييرات في اتجاه زمني واحد وإذا كانت التغييرات ذات قيم مختلفة فإنه يتم إجراء التطوير بالبداة بالنشاط الذي تحقق فيه أصغر قدر من التغيير ثم يتم إجراء دورات تطوير إضافية لتنفيذ التطوير للتغييرات الأخرى لبقية الأنشطة حتى يتم تطوير شبكة العمل للنشاط الذي تحقق فيه أكبر قدر من التغيير . وعلى أي حال فإذا كانت الأنشطة التي تغير وقت تنفيذها تؤثر في بعضها البعض أو إذا كانت التغييرات تتضمن زيادات أو نقص في أوقات التنفيذ فإن تطوير مثل هذه التغييرات يجب أن ينفذ في عمليات مستقلة .

أما التغييرات التي تتضمن إعادة جدولته للنشاط في تاريخ مختلف فإنه يتم تناولها بطريقة مماثلة تماما للتغيير يطرؤ على وقت التنفيذ . والاختلاف الوحيد هو نقل تاريخ البدء الذي أعيد جدولته للنشاط وبالتالي وقت الانتهاء له إلى تاريخ آخر . وفي هذه الحالة فإن خطوط التتابع التي تدخل النشاط المعاد جدولته وتأتي من أنشطة سابقة غير محدودة (لم تتأثر بالتغيير) سوف تكون قيم الفوارق فيها متغيرة . والتغيير الذي يتضمن استبعاد نشاط معين من شبكة العمل يمكن إجراؤه عن طريق تخفيض وقت تنفيذ ذلك النشاط وذلك حتى يصل وقت التنفيذ إلى صفر أو إلى أن يبدأ النشاط في خلق سماح حر ، أيها يحدث أولا . إذ يبدأ النشاط في اظهار سماح حر عندما تتحول كل الفوارق لخطوط التتابع التي تخرج منه إلى أنشطة تالية إلى فوارق موجبة . وعندما يتحقق أي من هذين الشرطين فإنه يمكن استبعاد النشاط من شبكة العمل . ومن الضروري فحص علاقات التتابع بين الأنشطة السابقة والأنشطة اللاحقة للنشاط المستبعد لتحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإضافة خط تابع جديد بين هذه الأنشطة .

أما التغيير الذي يتضمن إضافة نشاط ما فيمكن إنجازه عن طريق ادخال نشاط جديد بخطوط التتابع اللازمة له في شبكة العمل ، مع تسكين وقت التنفيذ للنشاط الجديد مؤقتا عند القيمة صفر . ثم تزداد قيمة وقت التنفيذ من صفر إلى قيمته المقدرة - باستخدام نفس الوسائل التي تطبق عند تغير وقت تنفيذ النشاط .

ويمكن تناول التغييرات الأخرى في برمجة وقت تنفيذ وجدوله المشروع كمزيج من بين الحالات التي سبق عرضها . فالتغيير في تتابع نشاطين مثلا يمكن إنجازه بإسقاط أحد هذه الأنشطة ثم إضافته في مكانه الجديد .

حساب السماح الكلي

تمدنا حسابات الجدولة الأساسية لكل شبكة العمل بمجموعة كاملة من البيانات متضمنة وقتي البدء والانتهاؤ المتأخرين والسماح الكلي . ويمدنا البند الأخير بفكرة عن درجة « الحرج » النسبية لكل الأنشطة غير الحرجة وهذا ما يساعد على الرقابة المفتوحة على العمل . ولا تستطيع أساليب التطوير السابق عرضها أن تطور هذا النوع من البيانات . ولا يعتبر هذا عيبا خطيرا من وجهة نظر الرقابة اليومية على التنفيذ فطالما أنه قد تم تحديد الأنشطة في كل أوقات تنفيذ المشروع وطالما أن كل مجموعة البيانات يتم تطويرها دوريا لمعرفة درجة « الحرج » في الأنشطة غير الحرجة فإن الاحتفاظ ببيانات جارية عن أوقات البدء والانتهاؤ المتأخرين والسماح الكلي لا يعتبر أساسيا وقد يكون من المرغوب فيه في بعض الأوقات معرفة القيمة الجارية للسماح الكلي لنشاط معين إذا ما تعلق الأمر مثلا باتخاذ قرار في اقتراح إعادة الجدولة ، وأن كانت هذه المعلومات يمكن الحصول عليها لاي نشاط باستخدام وسائل التطوير المستخدمة عند زيادة وقت تنفيذ النشاط والسابق عرضها . فالنشاط الذي يرغب في تحديد وقت السماح الكلي له ، يتم زيادة وقت تنفيذه مؤقتا حتى يتم تشكيل مسار بفارق قيمته صفر بينه وبين النشاط الأخير للمشروع وبعبارة أخرى يتم تحديد عدد أيام التأخير التي تحول هذا النشاط الى نشاط حرج . وهذا هو السماح الكلي وتتميز هذه الوسيلة أيضا بأنها تعرض بوضوح للأنشطة التي تتأثر باستخدام وقت السماح هذا ، وعادة ما تطلب هذه المعلومات للوصول الى قرار سليم يرتبط باقتراح استخدام وقت السماح الكلي ، ولا يتم الحصول على هذه البيانات من - التبويب العادي للقيم المطورة للسماح الكلي لكل نشاط من الأنشطة .

وبالتمكن من تحديد السماحات الكلية تأتي القدرة على الوصول الى تاريخي بدء وانتهاء متأخرين مطورين بمجرد تجميع بسيط للبيانات المتاحة ، لذلك فإن الأساليب التي نوقشت في الفقرات السابقة تسمح بتطوير أي بيانات مطلوبة دون حساب كل بيانات شبكة العمل .

شبهات العمل الفرعية

يعتبر بناء واستخدام شبكات العمل الفرعية أسلوبا هاما يمكن تصنيفه على أنه تطبيق ميكانيكية شبكة العمل . والمنهج البسيط لهذا الأسلوب يتم عن طريق عزل جزء من شبكة عمل أكبر بين نقطتين من النقاط يرتبط بهما هذا الجزء ببقية الأجزاء

ويمكن ازالة هذه الشبكة الفرعية لمعالجة منفصلة ويمكن أن يحل محلها في شبكة العمل الأساسية نشاط واحد له وقت تنفيذ يتحدد بالمسار الحرج لشبكة العمل الفرعية وأسوء الحظ هذا ما لا يحدث عادة اذ عادة ما يتم مد نشاط واحد في شبكة لعمل الأساسية الى شبكة عمل في حد ذاتها لأغراض تحليل تفصيل .

وهناك منهج آخر يطلق عليه طريقة « التجزئة الفترية » (Fondahl 1962)

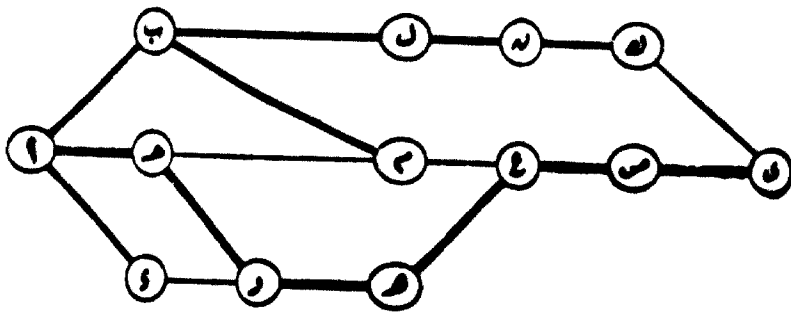
هنا تقسم شبكة العمل الرئيسية الى شبكات عمل فرعية وفق فترات زمنية وعادة ما يتم بناء شبكة عمل فرعية للفترة الجارية فقط (شهر أو شهرين مثلا) ومع تقدم عمل يتم بناء شبكة عمل فرعية للفترة القادمة . وعندما يتحرك العمل الى هذه الفترة التالية يتم اسقاط شبكة العمل الفرعية السابقة وتستمر العملية حتى يتم استكمال شبكة الفرعية النهائية لآخر فترة زمنية .

ولهذه الطريقة ميزتان هامتان ، أولا : تسمح هذه الطريقة باستخدام شبكات بل صغيرة وهذا ما يجعل الطرق اليدوية ممكنة . فنعتبر مثلا شبكة عمل مشروع لونة من ٦٠٠ نشاط ويستمر تنفيذها لمدة سنتين . فاذا ما تم بناء شبكات عمل بعية لفترات شهرية فمن المتوقع أن تحتوى شبكة العمل الفرعية في المتوسط على ٢ نشاطا وبفرض أن أكبر شبكة عمل في هذا الصدد سوف تحتوى على ضعف عدد أنشطة التي توجد في شبكة العمل الفرعية في المتوسط فانها بذلك لن تزيد عن ، نشاطا ويمكن تناول مثل هذا الحجم ببساطة بالوسائل اليدوية والميزة الثانية انه يمكن تركيز الانتباه على ذلك الجزء من العمل الذي سيبدأ في المستقبل القريب ومع أن مجة التنفيذ والجدولة لكل المشروع مهمة للغاية ، فانه ليس عمليا أن يتم اجراء هذا تفصيل ، فاجراء تطوير تفصيل أو توزيع للاحتياجات من الموارد لأنشطة يتم تنفيذها سنة مقبلة من الآن مثلا يعتبر ضياعا للوقت والجهد طالما أن هناك عديد من يرات سوف تحدث حتى قبل أن يتم تنفيذ هذه الأنشطة ، اذ من المرغوب فيه بوجه اعطاء عناية دقيقة لخطة التنفيذ والجدولة للثلاثين أو الستين يوما المقبلة مثلا .

ومن المهم أن يتم التطوير على أساس يومي حتى يمكن المشتركين الذين تقرر أن أوا العمل في المستقبل القريب من أن يحصلوا على آخر معلومات متعلقة بأوقات . المتوقعة لهم كما يمكن هنا أيضا تبرير الجهود الكبيرة التي قد تبذل في محاولة يية حجم الطلب على الموارد ويصبح من الجدير عمليا النظر الى جدولة للموارد غير الجدولة الأساسية التي قد سبق دراستها بالنسبة للمشروع ككل .

وحتى تكون طريقة شبكة العمل الفرعية ذات فائدة فمن المهم أن تنعكس آثار التفيرات داخل شبكة العمل الفرعية بعناية على تاريخ استكمال المشروع ويجب أيضا أن تكون هناك امكانية لتحديد وتطوير كل البيانات المطلوبة بحيث يشتمل ذلك على معرفة درجة حرج النشاط بالنسبة لأنشطة الشبكة الفرعية .

ويمكن أن يوضح مثال بسيط أسس أسلوب « التجزئة الفترية » ولنعتبر شبكة عمل رئيسية كما هو موضح في شكل رقم (٣٣) ولنفترض استخدام شبكات عمل فرعية لفترات دورية قدرها ٣٠ يوما . وقد تم اجراء حسابات الجدولة الاولى لكل شبكة العمل ويوضح الشكل (٣٤) تبويب هذه الحسابات .



شكل رقم (٣٣) شبكة العمل الرئيسية

وقد بنيت شبكة العمل الفرعية الاولى لتشتمل على كل الأنشطة التي تبدأ قبل أو في اليوم الثلاثين ويضاف في نهاية الجانب الايسر حدث يمثل انتهاء المشروع ثم تضاف أنشطة ربط صناعية بين الحدث الممثل لاستكمال المشروع وبين أنشطة المواجهة . ونشاط المواجهة هو نشاط في شبكة العمل الفرعية يمتد منه خط أو أكثر من خطوط التابع الى الأنشطة في ذلك الجزء من شبكة العمل الرئيسية التي استبعدت ، ويعادل وقت تنفيذ كل نشاط من أنشطة الربط عدد أيام أطول مسار بين النشاط السابق عليه وحدث استكمال المشروع ، ويتحدد هذا بسهولة باستخدام وقتي البدء والانتهاء المتأخرين السابق حسابهما في شكل رقم (٣٤) . فوقت تنفيذ الربط يساوي وقت الانتهاء المتأخر « الفعالي » للنشاط السابق مطروحا من وقت تنفيذ المشروع فاذا لم يكن للنشاط السابق أي أنشطة لاحقة في داخل شبكة العمل الفرعية فان وقت انتهاء المتأخر هو نفس وقت انتهائه المتأخر العادي . وهذا صحيح للأنشطة ب ، و . أما اذا كان للنشاط السابق على نشاط الوصل أنشطة تالية في شبكة العمل الفرعية فان وقت

• انتهائه المتأخر الفعال يساوي أكثر أوقات البدء • تبكيرا من كل أوقات البدء المتأخر
للأنشطة التالية والتي تقع خارج شبكة العمل الفرعية وهذا صحيح بالنسبة
للنشاط ج •

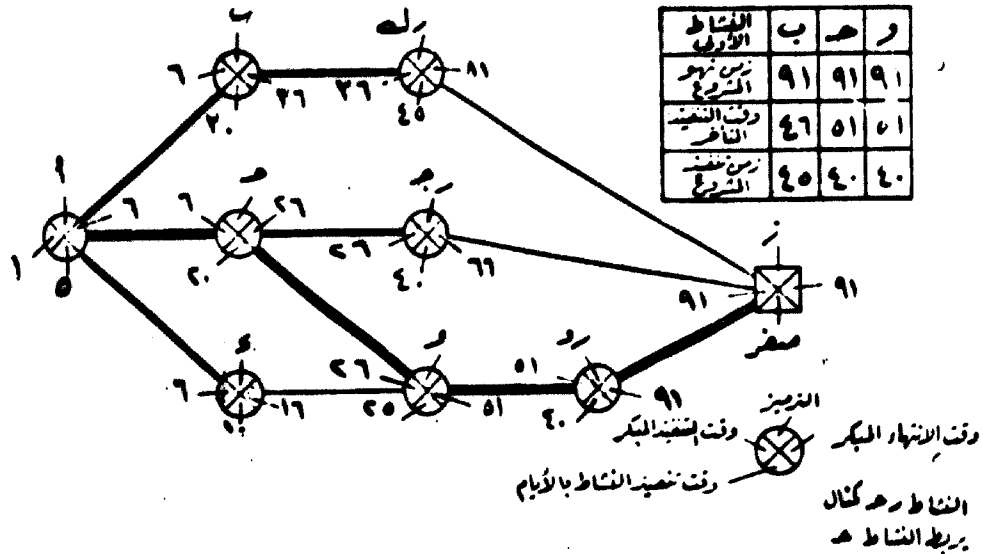
المرحلة	المرحلة	المرحلة	المرحلة	المرحلة	المرحلة	المرحلة	المرحلة	المرحلة	المرحلة
المرحلة	المرحلة	المرحلة	المرحلة	المرحلة	المرحلة	المرحلة	المرحلة	المرحلة	المرحلة
أ	٥	٠	١	٦	١	٦	٦	٦	٦
ب	٢٠		٦	٢٦	١٦	٤٦	٤٦	٤٦	١٠
ج	٢٠	٠	٦	٢٦	٦	٤٦	٤٦	٤٦	١٠
د	١٠		٦	١٦	١٦	٢٦	٢٦	٢٦	١٠
هـ	٢٥	٠	٢٦	٥١	٢٦	٥١	٥١	٥١	١٠
و	٢٠		٢٦	٥٦	٤٦	٦٦	٦٦	٦٦	١٠
ز	٥		٢٦	٤١	٥١	٥٦	٥٦	٥٦	١٥
ح	٥	٠	٥١	٥٦	٥١	٥٦	٥٦	٥٦	١٥
ط	١٠		٥٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	١٠
ي	٢٠	٠	٥٦	٧٦	٥٦	٧٦	٧٦	٧٦	١٥
ك	١٠		٦٦	٧٦	٧٦	٨٦	٨٦	٨٦	١٠
ل	١٠	٠	٧٦	٨٦	٧٦	٨٦	٨٦	٨٦	١٠
م	٥		٨٦	٩١	٨٦	٩١	٩١	٩١	١٠

شكل رقم (٢٤) تطوير بيانات الجدولة الزمنية

وشبكة العمل الفرعية الناتجة تظهر في الشكل رقم (٣٥) وهناك طريقة بديلة
تستخدم القيد المزدوج لبيانات أنشطة المواجهة وتستبعد وجود أنشطة الربط
(Fordahl ١٩٦٢) •

ولا تعرض شبكة العمل الفرعية في شكل رقم (٣٥) خفضا كبيرا في عدد الأنشطة
التي تحتويها وإن كانت سوف تؤدي الى تحقيق ذلك في حالة تنفيذ ذلك في مشروع
فعل ذي شبكة عمل ضخمة • ويمكن بعد بناء شبكة العمل الفرعية الأولية أن توسع
بتفصيل أكبر • ونلاحظ أن المسار الحرج في شبكة العمل الفرعية عادة ما يكون
معلوما • وإذا تشكل مسار حرج فإنه يمكن تحديد الأنشطة الحرجة في هذا المسار ولكن

لا يمكن معرفة بقية الأنشطة الا بعد بناء شبكات العمل الفرعية التالية او تم تطوير تطوير كل المشروع كما يلاحظ ايضا انه طالما ان الحدث الممثل لوقت انتهاء المشروع يدخل ضمن شبكة العمل الفرعية فان اثر التغيرات التي تحدث داخل شبكة العمل سوف نعدس عليه

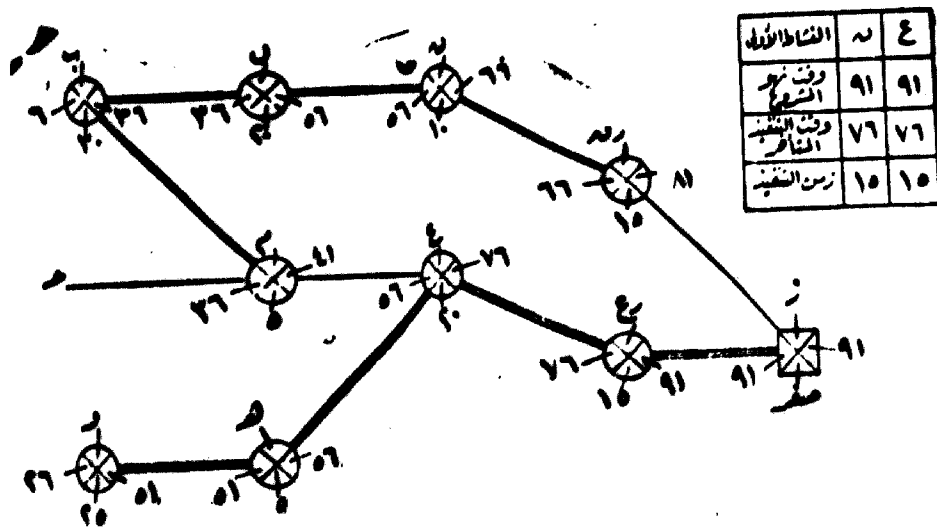


شكل رقم ٥ (٣٥) شبكة العمل الفرعية لمدة ٣٠ يوما الأولى

والشكل رقم (٣٦) يوضح شبكة العمل الفرعية للثلاثين يوما الثانية وبفرض عدم وجود تغيير خلال استخدام شبكة العمل الفرعية الأولى ، ويتم اعداد شبكة العمل الفرعية هذه بينما تكون شبكة العمل الفرعية الأولى تحت التنفيذ وعندما ينتقل العمل الى مرحلة تنفيذ شبكة العمل الفرعية الثانية فان شبكة العمل الفرعية الأولى تسقط تماما ، ثم يبدأ بناء شبكة عمل فرعية للمرحلة الثانية وتستمر هذه العملية حتى يتم اعداد شبكة العمل الفرعية لفترة الثلاثين يوما الأخيرة .

ويعتبر استخدام شبكة العمل الفرعية مفيدا وبوجه خاص في تطوير الجدولة الزمنية للنشاط وتسوية الطلب على الموارد تفصيليا . وهناك بعض عيوب لهذا الأسلوب ناتجة من نقص المعلومات عن معرفة الأثر على الأنشطة واحتياجات الموارد في الفترات التالية من فترات التنفيذ التي تلي فترة تطبيق شبكة العمل الفرعية . كما أن هناك ايضا بعض جوانب القصور عند تحليل بدائل التكلفة/الزمن والتي تنتج من عدم القدرة

عمل تحديد الأنشطة العرجة في بقية شبكة العمل والتي تلي شبكة العمل الفرعية ولكن
مزايًا تطبيق شبكات العمل الفرعية تزيد على جوانب الصور فيها .



الفصل الرابع

بدائل التكلفة/الزمن

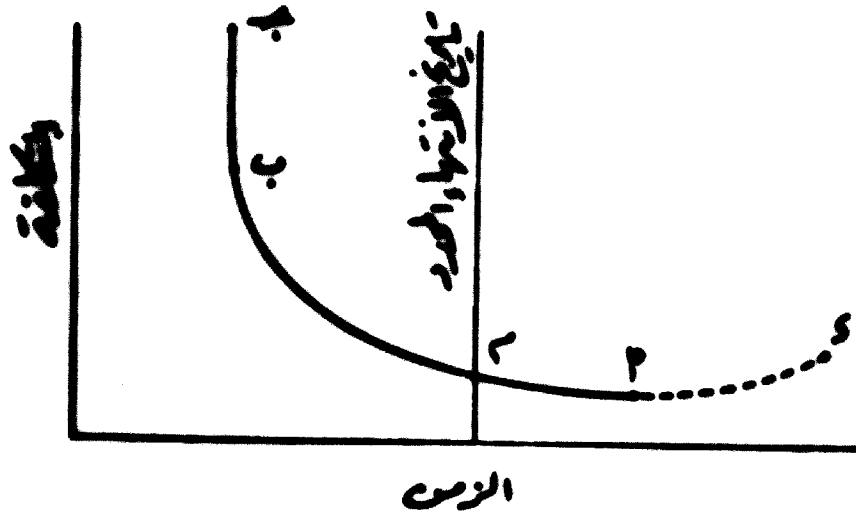
المقدمة

يتطلب تكتيك شبكة العمل تجزئة المشروع الى عديد من الأنشطة المستقلة لأغراض برمجة التنفيذ كما يتطلب الامر تقديرات زمنية لتنفيذ كل نشاط من الأنشطة لأغراض تنفيذ الجدولة الزمنية وفي الواقع ، فانه يمكن بوجه عام تنفيذ كل نشاط من الأنشطة بطرق مختلفة وبالتالي فان كل طريقة تتطلب أوقاتا مختلفة للتنفيذ . وحيث أن هناك عديد من الأنشطة وعدد مختلف من طرق تنفيذ كل منها فانه عادة ما يوجد عدد لا نهائى من الجدولة الزمنية للمشروع . وعلى معد البرامج أن يبني ذلك الجدول الزمنى الذى يمد به بأفضل الحلول . وتعتبر التكلفة عنصر عام فى الحكم على فعالية الحلول المقدمة . لذلك فان ادخال بيانات التكلفة يضع الأساس للاختيار من بين الجداول المتاحة . والأسلوب الفنى لبدائل التكلفة/الزمن الذى يناقش فى هذا الفصل هو وسيلة لتطبيق التكلفة هذه بطريقة منظمة ومنطقية . فعندما يتم تحديد وقت استكمال المشروع ، تطبق بدائل التكلفة / الزمن للوصول الى أكثر الجداول الزمنية اقتصادا والتي تفى بالوقت المحدد لاستكمال المشروع . أما اذا كان الهدف هو تحديد أكثر الجداول الزمنية اقتصادا فان أسلوب بدائل التكلفة / الزمن يستخدم لبناء ذلك الجدول الزمنى الذى يفى بهدف خفض التكلفة والوصول فى نفس الوقت الى وقت استكمال المشروع .

علاقات التكلفة / الزمن فى المشروع

من المفيد عند مناقشة علاقات التكلفة - الزمن فى المشروع التفريق بين التكلفة المباشرة وغير المباشرة حيث أن شكل التغير فى كل منهما مختلف فالتكاليف المباشرة هى تلك التى ترتبط بالأنشطة التى جزء اليها المشروع وهذه التكلفة تتغير وفقا لطريقة أداء الأنشطة فهى تشتمل فى الانشاءات مثلا على تكاليف العمل ، المواد ، وإيجار المعدات ، أما التكلفة غير المباشرة فهى تلك المرتبطة بالمشروع ككل وتتغير فقط بسبب مرور الوقت فهى قد تتضمن مرتبات الادارة والأشخاص المكتبيين الزائدة على استثمارات المشروع المتراكمة ، والصيانة والمرافق والخدمات خلال فترة الانشاء ، كما أنها تتضمن الخسارة التى يفقدها المشروع خلال كل فترة زمنية من الفترات التى لم يتم فيها استكمال المشروع .

ويعطى الشكل رقم (٣٧) الأساس للمناقشة المبدئية للتكلفة المباشرة وعلاقات الزمن وتمثل النقطة أ جدولاً زمنياً يمكن بناءه بسهولة ، إذ أنها تفترض أن كل نشاط في المشروع ينفذ بالطريقة التي تحقق أقل تكلفة مباشرة . فهذه هي التكلفة التي يتم عرضها إذا ما تم التعاقد على المشروع إذ يجب أن يكون في إمكان مقدر المشروع أن يحدد هذه التكلفة وقت التنفيذ المرتبطة بهذه التكلفة فالنقطة على إحداثي التكلفة المقابلة



شكل رقم (٣٧) منحنى الزمن - التكلفة المباشرة للمشروع

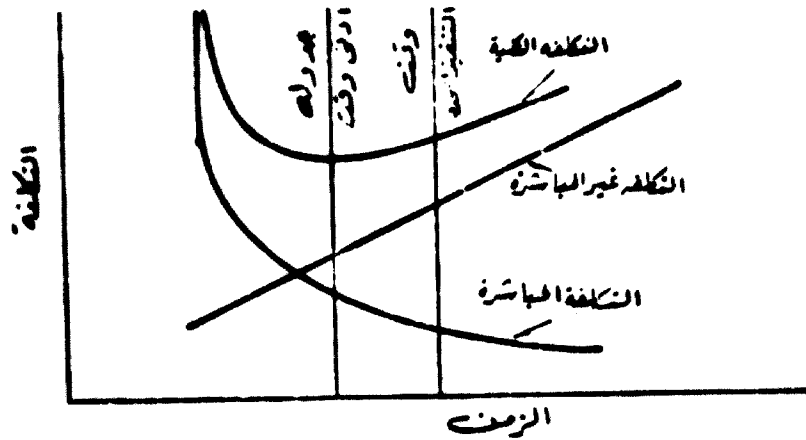
لنقطة أ هي ببساطة مجموع تكاليف أنشطة المشروع أما النقطة المقابلة للنقطة أ على إحداثي الزمن فهي وقت تنفيذ المشروع الناتج من حساب أوقات تنفيذ الأنشطة والتي يحددها مقدار المشروع ، بطريقة والتعب للأمام ، وبوجه عام فلا يوجد ما يدعو إلى مد المنحنى إذ يمين النقطة أ . حيث أنه يمثل مجرد جدولاً زمنياً لتأجيل تنفيذ المشروع دون أن يؤدي إلى خفض تكلفته . وفي الواقع أن ارتفاع التكلفة عادة ما ينتج من عدم الكفاءة والذي يرتبط بوجه عام بمد وقت تنفيذ المشروع خارج حدود الوقت الذي يحقق أقل تكلفة ممكنة .

ومن جانب آخر فإن النقطة ج تمثل جدولاً زمنياً آخر يمكن بناؤه بسهولة إذ أنها تفترض أن كل نشاط في المشروع ينفذ بأسرع الطرق الممكنة ومن ثم فإنها تمثل جدولاً التسرع التام ، ويجب على مدير البرنامج ، أن يعد تكاليف الأنشطة وأوقات تنفيذها لكل هذه الجدولة ومن ثم فإنه يمكن الوصول إلى نقط أ ، ج إحداثيات التكلفة والزمن للنقطة ج بنفس الطريقة التي تم بها إعداد النقطة أ . وبذلك فإن النقطتين أ ، ج يمثلان

المدى الزمني لكل حلول الجدولة المقبولة وبالنسبة للنقطة ب فانها تمثل جدولة لنفس الحد الأدنى لوقت التنفيذ المحدد في النقطة ج وان كانت تتمتع بانخفاض كبير في التكلفة في كل الحالات . ومع تطبيق جدولة « التسرع التام » لتنفيذ المشروع فان هناك بعض أنشطة لن تصبح أبدا من الأنشطة الحرجة وبالتالي لن تؤثر في وقت تنفيذ المشروع فالجدولة الزمنية للنقطة ج تتضمن تكلفة الاسراع . او « دفع » كل الأنشطة سواء كانت حرجة أم غير حرجة . بينما ان الجدولة الزمنية للنقطة ب تتضمن تكلفة الاسراع بتلك الأنشطة التي تؤثر فعلا في تخفيض وقت تنفيذ المشروع . أما النقطة ج فانها منهج لتعامل المديرين مع العملاء الذي يواجه ضرورة بذل جهد للتسجيل بالأنشطة ولكن تنقصه معلومات وافيه عن أسلوب شبكة العمل . فهو « التسرع التام » ، والنقطة ب تمثل أكثر الحلول اقتصادا « لدفع » الأنشطة وتعتمد على منهج ذكي لاختيار الأنشطة التي يتم الاسراع بها ، وهي معلومات تتوافر من تطوير بيانات شبكة العمل . ويمثل المنحنى أ ب أكثر حلول الجدولة ملائمة لأوقات تنفيذ متوسطة لتنفيذ المشروع . وكما هو الحال في النقطة ب فان الجدولة قد تمت باختيار أنشطة للاسراع بها مدعومة بمعلومات من بيانات شبكة العمل في ارتباطها بتقديرات التكلفة ، فالغرض من أسلوب بدائل التكلفة/الزمن هو عرض حلول للجدولة الزمنية على طول المنحنى والمصطلح الشائع للنقطة أ بانها الحل الطبيعي للجدولة الزمنية ، ويشار للنقطة ج بانها الحل « المتسرع » بينما يطلق على النقطة ب بانها أقل تكلفة « للتسرع التام » والمنحنى المعروف في الشكل رقم (٣٧) هو منحنى نموذجي بمعنى أنه ممدود ومستمر والواقع وبسبب العدد الضخم من امكانيات التفسير الممكنة للجدولة الزمنية المتاحة امام « معد تقديرات المشروع » فان كل هذا المنحنى يعتبر عرضا معقولا ، وان كان شكل المنحنى لم يتم بعد ، الا ان هذا الشكل يبدو صحيحا من الناحية المبدئية . وبالبدء بالنقطة أ فانه اذا كان هناك سبب لخفض وقت تنفيذ المشروع فانه يجب البدء بأخذ تلك الاجراءات التي تحقق أقل زيادة في التكلفة . فاذا تم استنفاذ كل فرص الاسراع بالتنفيذ فانه يتم الأخذ بالطرق الأكثر تكلفة . ومع السير على المنحنى أ ب من اليمين الى اليسار . فانه يبدو منطقيا أن يصبح شراء الزمن أكثر تكلفة حتى يتم الوصول في النهاية الى النقطة ب حيث ان الفرصة الوحيدة للاسراع بالتنفيذ لن تؤدي الا الى زيادة التكلفة .

فاذا ما كان وقت تنفيذ المشروع قد تحدد فان الجدول الزمني المحدد بالنقطة م يعطينا أكثر الحلول اقتصادا في هذا التاريخ . وعلى أي حال فانه من الممكن أن تؤدي اعتبارات التكلفة غير المباشرة الى ظهور جدولة زمنية لانتهاء مبكر للمشروع يؤدي الى خفض التكلفة الكلية ، لذلك فان من المرغوب فيه مراعاة علاقة التكلفة غير المباشرة/الزمن كما هو الحال في منحنى التكلفة المباشرة .

ويأخذ منحني التكلفة غير المباشرة شكلا مائلا متجها الى اهل نحو اليمين ، طالما ان التكلفة غير المباشرة تميل الى الارتفاع مع مرور الزمن ، ورغم انه عادة ما يمثل في شكل خط مستقيم ، فانه ليس من الضروري ان يأخذ المنحني هذا الشكل الخطي اذ يمكن ان يعترض انحداره بعض التواءات والفجوات والواقع انه ليس من الضروري رسم المنحني كله او حتى التعرف على القيمة الحقيقية لاحداثياته فقرارات الجدولة تتطلب فقط معرفة التغيرات في التكلفة غير المباشرة بين تواريخ مختلفة ، وقد تقع هذه التواريخ في المدى الزمني بين « التنفيذ الطبيعي » و « التنفيذ المتسرع » وفي الحقيقة فانه يمكن الاكتفاء بمعرفة معدل تغير التكلفة غير المباشرة اثناء وقت تنفيذ مشروع معين . ومن ثم فان قرار الجدولة يمكن ان يتحدد على اساس ما اذا كان الاسراع في تنفيذ الجدولة سوف يتكلف اكثر او اقل من الوفر في التكلفة غير المباشرة . ويوضح الشكل رقم (٣٨) منحني التكاليف المباشرة وذلك الجزء من التكاليف غير المباشرة للمدى الزمني



شكل رقم ٣٨ ب) منحني التكلفة الكلية / الزمن للمشروع

للجدولة موضع الاهتمام وقد رسما على نفس المقياس الزمني كما يوضح ايضا منحني التكلفة الكلية الناتج من جمع كلا من منحني التكاليف المباشرة وغير المباشرة وحيث ان منحني التكاليف المباشرة يتغير في اتجاه مصاد لمنحني التكاليف غير المباشرة بالنسبة للزمن فان منحني التكلفة الكلية سوف تكون له نقطة نهاية صفرى . وبالتالي فان الجدول الزمني المماثل لهذه النقطة الدنيا يعتبر اكثر الجداول ميزة ما لم يؤدي ظهور عناصر اخرى الى اختيار نقطة اخرى مختلفة وطالما ان منحني التكاليف غير المباشرة ، او على الاقل الزيادة في التكاليف غير المباشرة في مدى زمني محدود ، ليس من اصعب بناؤه فان امكانية استخدام علاقات التكلفة / الزمن تعتمد من البداية على امكانية بناء منحني التكلفة المباشرة / الزمن . ويعتبر الامر فهم علاقات التكلفة / الزمن للنشاط .

علاقات التكلفة / الزمن للنشاط

يمكن أن يتم تنفيذ النشاط عادة بعدة طرق كما سبق ايضاحها في بداية هذا الفصل ولكن هناك طريقة واحدة تؤدي الى التنفيذ بأقل قدر من التكاليف . وقد أشير الى هذا الحل بأنه الحل الطبيعي . وللأسراع بالنشاط عن مستوى تنفيذه الطبيعي يتطلب عادة أساليب تؤدي الى زيادة التكلفة اذ قد يتطلب الأمر العمل وقتا اضافيا أو العمل باورديايات أو الاستخدام غير الكفء لعدد أكبر من المشرفين أو طرق أكثر تكلفة . والحد الذي يميز أكثر الطرق اختصارا في تنفيذ النشاط يطلق عليه التنفيذ « المتسرع » .

ويمكن تمثيل منحنى التكلفة / الزمن البسيط للنشاط في صورة خط مستقيم متصل بربط نقطته المتسعة بالنقطة الطبيعية للتنفيذ . ويمكن بالتالي تنفيذ أى نشاط بين الوقت الطبيعي والوقت المتسرع بالتكلفة المقابلة . وحيث أن هناك عديد من الأنشطة فان كل نشاط يعتبر عنصرا صغيرا بالنسبة للمشروع ككل وهذا في الواقع تقريب مقبول ، وان معظم أساليب التكلفة / الزمن تطبق مثل هذا الفرض اذ يشتمل على أدنى درجات التعقيد ويتطلب أقل قدر من بيانات النشاط ، اذ أن البيانات المطلوبة تقتصر على الوقت الطبيعي والوقت المتسرع والتكلفة المقابلة في الحالتين ويوضح الشكل رقم (٣٩ - ج) منحنى التكلفة / الزمن للنشاط .

ويوضح الشكل رقم (٣٩ ب) منحنى تكلفة / زمن أكثر تفصيلا وهذا له الشكل المبدىء السليم لمنحنى التكلفة/الزمن للمشروع ككل والسابق مناقشته أى أن كل خطوة للتسرع في التنفيذ تتطلب زيادة في النفقات لكل وحدة زمنية حيث أن أكثر الطرق اقتصادا قد طبقت منذ البداية . وقد يستخدم هذا المنحنى اذا كان التقريب باستخدام الخط المستقيم (شكل ٣٩ أ) غير ملائم وليس من الصعب تطبيق مثل هذا المنحنى في حالات خاصة . فالتطبيق العام له يعتبر بوجه عام غير مقبول بسبب البيانات الاضافية العديدة المطلوبة . وقد يمكن تبرير تطبيق هذا المنحنى في حال ما اذا كان هناك نشاط يجرى ادخاله الى شبكة عمل فرعية لأغراض تحليلية . واذا تم اعداد منحنى للمشروع الجزىء الناتج فان مثل هذا المنحنى يصبح منحنى تكلفة / زمن للنشاط ، له الشكل العام الموضح في شكل رقم (٣٩ ب) ، للنشاط الأساسى .

وعادة ما يوجد شكل آخر لعلاقة التكلفة / الزمن للنشاط موضحة بالشكل رقم (٣٩ - ج) فالجزء ن أ يمثل احدى طرق الأداء والتسرع المصاحب له بوسائله المختلفة مثل تخصيص المزيد من القوة العاملة أو العمل وقتا اضافيا . أما الجزء أ ب فانه يمثل تحول الى طريقة بديلة للأداء وبعبارة أخرى فان الجزء أ ب يمثل تحولا في التكلفة بسبب استخدام طريقة جديدة . أما الجزء ب ج فانه يمثل التسرع بهذا الأسلوب الجديد باستخدام مزيد من العمل أو العمل وقتا اضافيا والمنحنى بهذا الشكل ، أى

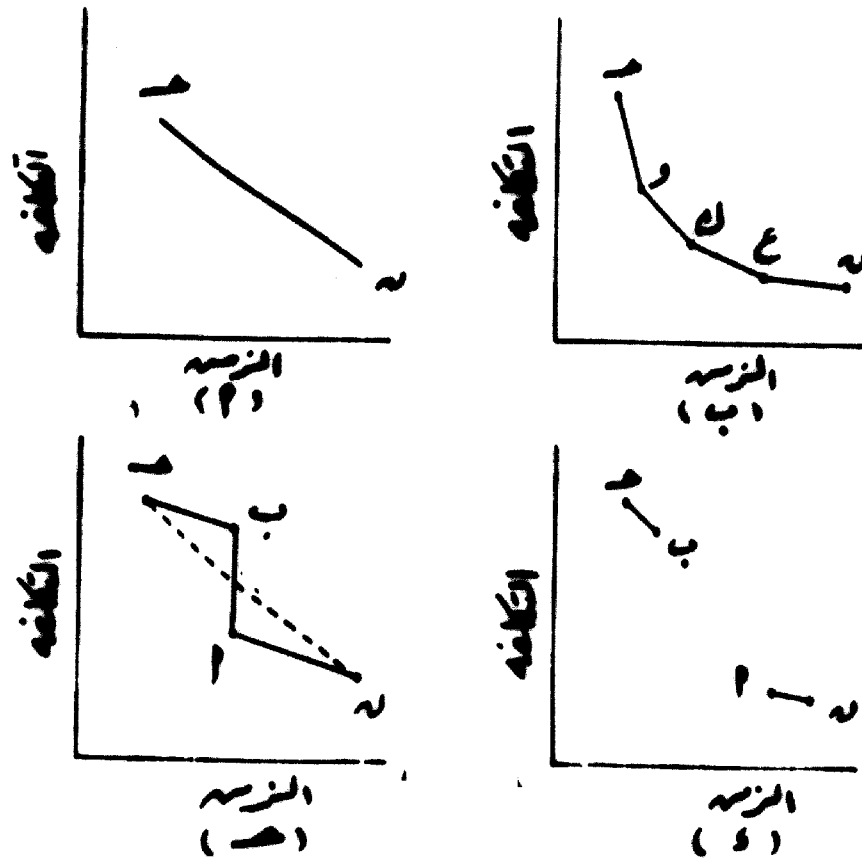
ويأخذ منحني التكلفة غير المباشرة شكلا مائلا متوجها الى أعلى نحو اليمين ، طالما ان التكلفة غير المباشرة تميل الى الارتفاع مع مرور الزمن ، ورغم أنه عادة ما يمثل في شكل خط مستقيم ، فإنه ليس من الضروري أن يأخذ المنحني هذا الشكل الخطي اذ يمكن أن يعترض انحداره بعض التواءات والفجوات والواقع أنه ليس من الضروري ان يأخذ المنحني كله أو حتى التعرف على القيمة الحقيقية لاحداثياته فقرارات الجدول تتطلب فقط معرفة التغيرات في التكلفة غير المباشرة بين تواريخ مختلفة ، وقد تتيح هذه التواريخ المدى الزمني بين « التنفيذ الطبيعي » و « التنفيذ المتسرع » ، وفي الحقيقة فإنه يمكن القضاء بمعرفة معدل تغير التكلفة غير المباشرة أثناء وقت تنفيذ مشروع معين . ومن ثم فإن الجدولة يمكن أن يتحدد على أساس ما اذا كان التسارع في تنفيذ الجدولة سوف يتسبب أكثر أو أقل من الوفرة في التكلفة غير المباشرة . ويوضح الشكل رقم (٣٨) منحني التكاليف المباشرة وذلك الجزء من التكاليف المباشرة للمدى الزمني



شكل رقم ٣٨ : منحني التكاليف الكلية / الزمن للمشروع

للجدولة موضع الاهتمام . رسما على نفس المقياس الزمني كما يوضح أيضا منحني التكلفة الكلية الناتج من جمع كلا من منحني التكاليف المباشرة وغير المباشرة وحيث أن منحني التكاليف المباشرة يتغير في اتجاه مضاة لمنحني التكاليف غير المباشرة بالنسبة للزمن فإن منحني التكلفة الكلية سوف تكون له نقطة نهاية صلبة . وبالتالي فإن الجدول الزمني المائل لهذه النقطة الدنيا يعتبر أكثر الجداول ميزة مما سيؤدي ظهور عناصر الزمن الى اختيار نقطة أخرى مختلفة وطالما أن منحني التكاليف غير المباشرة ، أو على الأقل الزيادة في التكاليف غير المباشرة في مدى زمني محدود ، ليس من الصعب بذلك فإن امكانية استخدام علاقات التكلفة / الزمن تعتمد من البداية على امكانية بناء منحني التكلفة المباشرة / الزمن . ويتطلب الأمر فهم علاقات التكلفة / الزمن للنشاطات

المنحنى غير المحدب من أعلى على امتداده الكلى ، من الصعب جدا تطبيقه فى أسلوب البدائل ومع أنه من الممكن استخدامه نظريا إلا أن أكبر الحاسبات الالكترونية طاقة والتي تستخدم الطرق الرياضية لا تستطيع إلا حل جزء صغير من شبكات العمل فى وقت زمنى معقول . ولحسن الحظ فإن التقريب بالخط المستقيم بين النقط الطبيعية والنقطة التسرعة كما هو موضح بالخط المتقطع يعتبر تمثيلا مقبولا لمثل هذا المنحنى .



شكل رقم (٣٩) منحنيات التكلفة / الزمن للنشاط

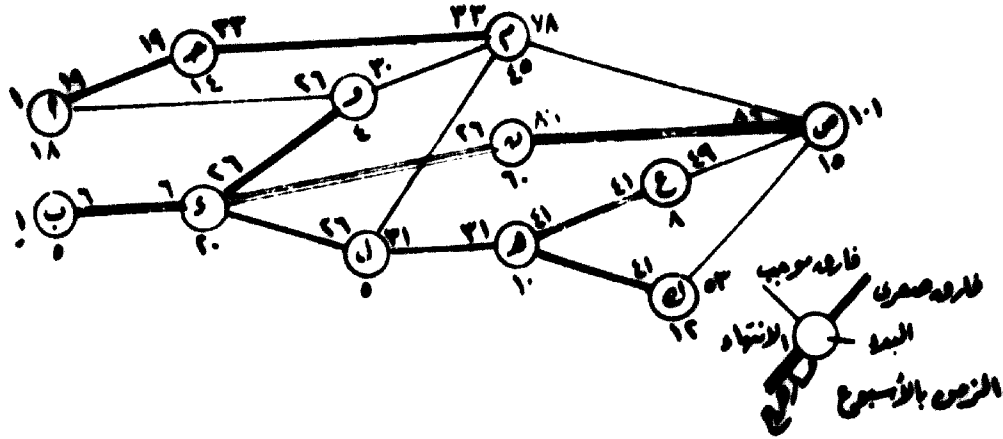
وأخيرا فإنه يمكن تواجده منحنيات تأخذ الشكل الممثل فى (٣٩ - د) إذ من المحتمل أن تمثيل علاقات التكلفة / الزمن لكل النشاط يتم بواسطة نقاط متقطعة وليس منحنى متصلا . إذ أن هناك قدر ضئيل من البيانات المختلفة لجدولة النشاط عما هو متاح للمشروع ككل قد لا تمكن من التوصل إلى منحنى متصل . وفى بعض الحالات تتواجد تقطعات محددة بفجوات كبيرة فى الحلول المتتابعة لجدولة التكلفة / الزمن للنشاط كما هو واضح فى شكل رقم (٣٩ - د) ، وغالبا ما تكون هذه الحالة فى الأنشطة المرتبطة بالتوريد حيث هناك بدائل محدودة وربما أن تعجيل أى عنصر منها يتم فى مدى زمنى قصير للغاية وإذا كانت مثل هذه الأنشطة أنشطة حرجة وتعرض وفرا اقتصاديا محددًا فى تقصير المشروع فإنه قد يصبح من الضرورى إجراء تحليل مستقل

لمنحنى التكلفة / الزمن للمشروع على أساس أخذ الأجزاء الغير متصلة فى المنحنى أولا بأول . ومن ثم فانه يمكن اختيار أكثر الأجزاء ملائمة من منحنى التكلفة / الزمن للمشروع لاجراء الجدولة الزمنية بناء عليه .

اعداد منحنى التكلفة / الزمن للمشروع

ان الطريقة التى تعرض لاعداد هذا المنحنى مبنية على المبادئ العملية والقابلة للتطبيق اليدوى لميكانيكية شبكة العمل والتى سبق مناقشتها . ويفترض أساسا ان يتوافر لمعد البرنامج بيانات التكلفة والزمن لكل نشاط وأن الشكل الخطى مقبول لمنحنى التكلفة / الزمن ومماثل للشكل رقم (٣٩ - ١) ، وهذا هو الفروض فى أساليب الحاسب الآلى التى تستخدم أساليب متطورة للبرامج الخطية . وسوف يعرض فى نهاية هذا الفصل تحسينات محدودة لهذه الفروض الأساسية التى تبسط استخدام الأسلوب اليدوى ، وتجعله أكثر فعالية ، وتمكن من استخدام بيانات أكثر واقعية عما تسمح به الوسائل الآلية .

ولتوضيح الطريقة المقترحة فان شكل رقم (٤٠) يوضح شبكة عمل المشروع.



شكل رقم (٤٠) شبكة عمل المشروع

أولا بتحديد أكثر الطرق وفرا فى تنفيذ كل نشاط ووقت التنفيذ المقابل . ويظهر هذا تحت بندى الوقت الطبيعى والتكلفة الطبيعية فى الجدول رقم (٤١) ثم يتم بعد ذلك تحديد أكثر أوقات التنفيذ اسرعا والتكلفة المائلة فى كل نشاط ويظهر هذا فى بيانات.

الوقت المتسرع والتكلفة المتسrece في نفس الجدول . ويتم قسمة الفرق بين التكلفة الطبيعية والمتسrece على الفرق بين الوقت الطبيعي والمتسرع للحصول على الميل في

ميل التكلفة دولار/أسبوع	فرق التكاليف (دولار)	الفرق في الوقت (أسابيع)	التكاليف المتسrece (بالدولار)	الوقت المتسرع (أسابيع)	التكاليف الطبيعية (بالدولار)	الوقت الطبيعي (أسابيع)	الزمن س
٥٠٠٠	٤٠٠٠٠	٨	٢٤٠٠٠٠	١٠	٢٠٠٠٠٠	١٨	١
لا شيء	صفر	صفر	٨٠٠٠٠	٥	٨٠٠٠٠	٥	ب
٢٥٠	١٠٠٠٠	٤	١٦٠٠٠٠	١٠	١٥٠٠٠٠	١٤	ج
٣٠٠	١٥٠٠٠	٥	٢١٠٠٠٠	١٥	٢٠٠٠٠٠	٢٠	د
٦٠٠٠	١٢٠٠٠٠	٢	٥٤٠٠٠٠	٢	٤٢٠٠٠٠	٤	ر
٤٠٠٠	٤٠٠٠٠	١	٦٤٠٠٠٠	٤	٦٠٠٠٠٠	٥	ل
٣٠٠٠	٤٥٠٠٠٠	١٥	١٢٥٠٠٠٠	٣٠	٨٠٠٠٠٠	٤٥	م
١٥٠٠	٢٢٥٠٠٠	١٥	٦٤٥٠٠٠	٤٥	٤٢٠٠٠٠	٦٠	ن
١٠٢٠٠	٦٠٠٠٠	٥	٧٨٠٠٠٠	٥	٧٢٠٠٠٠	١٠	هـ
١٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣	٢١٠٠٠٠	٥	١٨٠٠٠٠	٨	ح
١٠٢٠٠٠	٨٠٠٠٠	٤	٥٣٠٠٠٠	٨	٤٥٠٠٠٠	١٢	ك
لا يوجد	صفر	صفر	٨١٠٠٠٠	١٥	٨١٠٠٠٠	١٥	س
			٨٩٨٠٠٠٠		٧٥٥٠٠٠٠		الجمع

شكل رقم (٤١) بيانات التكلفة / الزمن للمشروع

التكلفة بالنسبة لوحدة الزمن في منحنى تكلفة / زمن النشاط (أو التكلفة بالشهر .
بالأسبوع أو باليوم . الخ) . وعليه فان فرض فروق خطية واستمرار المنحنى بين نقطتي
البداية والنهاية يعطى الأساس للأساليب التي ستعرض . هذا وقد تم حساب ميول
التكلفة لكل النقاط في الجدول رقم (٤١) .

ويبين الجدول رقم (٤٢) ، ملخصاً بقائمة البيانات التي تستخدم للوصول الى
منحنى التكلفة المباشرة / الزمن للمشروع . وبناء هذا المنحنى يجب أن يبدأ من نقطة

وقت س	مجموع التكاليف المباشرة	زيادة التكاليف (بالدولار)	تكلفة دولار/أسبوع	التفسير (بالأسابيع)	ح	التفسير (بالأسابيع)	الأشطة التي تم تنفيذها	الزمن س
١٠٠	٧٥٥٠٠٠٠							صفر
								١
								٢
								٣
								٤
								٥

وقت . س = وقت تنفيذ المشروع (بالأسابيع) ح = مرتفع على شبكة أصل

شكل (٤٢) ملخص النتائج

يمكن تحديدها وقد سبق مناقشة طرق الوصول الى احداثيات النقطتين ا ، ج لمنحنى المشروع في الشكل رقم (٣٧) . ويمكن البدء بالجدولة العادية المثلثة في النقطة ا كنقطة بداية منطقية . ومن ثم يبدأ بناء المنحنى من هذه النقطة من طريق دورات حسابية . تنتج كل دور منها قطاع من المنحنى مع كل اسراع في المشروع عن مستوى جدولته العادية . ويتم التوصل الى تحديد الوقت الطبيعي لتنفيذ المشروع بحساب الوقت الطبيعي للأنشطة (الموضحة في جدول ٤١) . بطريقة التتبع للامام . وقد تم اختيار فترة ١٠٠ اسبوع (وقت الانتهاء المبكر لآخر نشاط « ص » بداية الاسبوع ١٠١) . وبجمع التكاليف العادية للأنشطة فان التكلفة العادية المباشرة للمشروع تصل الى ٧٥٥٠٠٠٠ دولارا كما هو موضح في شكل رقم (٤١) .

في كل دورة من دورات الحساب يجب الاجابة على سؤالين « اى الأنشطة يجب الاسراع بها لخفض وقت تنفيذ المشروع بأقل زيادة في التكلفة » « وما هو عدد انوحداث الزمنية التي خفضت من وقت التنفيذ في هذه الدورة » . ويجب ان تؤسس الاجابة على السؤال الاول على ثلاثة معايير ، ان النشاط (او الأنشطة في حالة تواجد أكثر من مسار حرج واحد) الذي يتم اختياره يجب ان يكون نشاطا حرجا اذا ما كان له تأثير على وقت تنفيذ المشروع ، ان يكون قد اتضح لمعد البرنامج انه نشاط يمكن خفض وقت تنفيذه وانه لم يسبق الاسراع به الى وقته المتسرع ، وأن يكون بأقل ميل ممكن في التكلفة حتى يمكن ان يحقق أكثر طرق الاسراع اقتصادا للجدولة الزمنية القائمة .

ولتسهيل عملية اختيار الأنشطة للتعجيل بها فانه يمكن استخدام التبويب الموضح في شكل رقم (٤٣) ورغم أن مثل هذا الاجراء ليس في حكم الضرورة المطلقة

الترتيب	معدل التكلفة دولار/اسبوع	الوقت المرجع	التقسيم المسبق (بالأسابيع)						
			دورة ١	دورة ٢	دورة ٣	دورة ٤	دورة ٥	دورة ٦	
١	٢٥٠		٤						
ب	٣٠٠	صفر	٥						
ج	٦٠٠٠		٢						
د	٦٤٠٠		٥						
هـ	٦٥٠٠	صفر	١٥						
و	٢٠٠٠		٤						
ز	٢٠٠٠		١٥						
ح	٤٠٠٠		١						
ط	٥٠٠٠		٨						
ي	٦٠٠٠		٢						
١٠	لا ينشئ	صفر	صفر						
١١	لا ينشئ	صفر	صفر						

شكل رقم (٤٣) قائمة الاختبار

الا أنه يساعد في توضيح دورات التفكير الذي يتضمنها مثل هذا العمل اذ ترتب الأنشطة ترتيبا تصاعديا وفقا لميل التكلفة ، فاذا ما تساوى ميل التكلفة فان النشاط الأكثر تبكيرا يرتب أولا . ويوضح العمود الثالث ما اذا كان النشاط حرجا ام لا . وحيث أنه من المحتمل أن تضاف أنشطة حرجة جديدة مع استمرار عملية الاسراع فان القيود في العمود الثالث يجب أن توضح الدورة التي أصبح عندها النشاط حرجا ويوضح الفراغ المقابل في العمود الرابع أن النشاط يمكن ضغطه ويوضح القيد في هذا العمود الدورة التي تم فيها الاسراع بالنشاط الى وقت تنفيذه المتسرع كما يوضح عدم امكانية الاسراع بهذا النشاط مرة أخرى . فاذا حدد معد البرنامج عدم امكانية الاسراع بنشاط ما فانه يتم اجراء قيد في العمود الرابع في بداية تطبيق الأسلوب ، كما هو الحال في النشاطين ب ، ص ، أما الجزء المتبقى من قائمة الاختيار فانه يتيح المكان اللازم لتسجيل الوقت الذي يمكن به الاسراع بالنشاط وكذلك المكان اللازم لتطوير هذه البيانات .

وللاجابة على السؤال الأول من السؤالين الأساسيين : أي الأنشطة يمكن تقصير وقتها فانه يتم اختيار الأنشطة في أول قائمة الاختيار (أقلها تكلفة في الاسراع ، ولا قيد في العمود الثالث (حرجه) وليس لها قيد في العمود الرابع (يمكن تقصيرها) وتدخل هذه الأنشطة في العمود الثاني في قائمة التخصيص شكل (٤٢) وفي حالة وجود عدد من المسارات الحرجة فان وسيلة الاختيار تعتبر أكثر تعقيدا وسوف يتم عرضها فيما بعد .

وللاجابة على السؤال الثاني باى قدر من الزمن ؟ فانه يحتاج الى معيارين : الأول هو عدد الوحدات الزمنية التي يمكن بها تقصير النشاط الذي تم اختياره ، وبالنسبة للأنشطة المتعددة ، فان الحكم يتم بالنسبة للأنشطة الأقل تقصيرا .

والمعيار الثاني هو حد تفاعل شبكة العمل بالنسبة لتغيير التنفيذ المقترح . وعندما يتم تقصير النشاط بقدر مساوى لحد تفاعل شبكة العمل ، فإن الدورة يجب أن تنتهى من أجل تطوير علاقات الفوارق الزمنية . ومن المحتمل أن يتشكل هنا مسار حرج جديد وبالتالي سوف يتطلب اختيار أنشطة مختلفة لمزيد من الاسراع بالمشروع . ومن المهم استخدام حد تفاعل شبكة العمل ، حيث أنه يستبعد أسلوب التجربة والخطأ لتحديد التغيير المقترح الفعال لتقصير وقت تنفيذ المشروع . ويمكن تحديد حد تفاعل شبكة العمل ، عن طريق أسلوب الناشير ، الذي نوقش في الفصل الثالث في تطوير الأنشطة عند تغيير أوقات تنفيذها ، ويجب حساب وتطوير كل تغيير ، ويوضح شكل رقم (٤٤) ، جدولة لحساب قيم الفوارق وتطويرها .

الرمز	النشاط	الرمز	النشاط	الرمز	النشاط	الفوارق المعرلة				
						دورة ١	دورة ٢	دورة ٣	دورة ٤	دورة ٥
١	١	١٩	١٩	صفر						
	٢	١٩	٢٦	٧						
	٣	٦	٦	صفر						
	٤	٢٣	٢٣	صفر						
	٥	٢٦	٢٦	صفر						
	٦	٢٦	٢٦	صفر						
	٧	٢٠	٢٢	٢						
	٨	٢١	٢٢	٢						
	٩	٢١	٢١	صفر						
٣	١٠	٧٨	٨٦	٨						
٤	١١	٨٦	٨٦	صفر						
	١٢	٤١	٤١	صفر						
	١٣	٤١	٤١	صفر						
	١٤	٤٩	٨٦	٣٧						
	١٥	٥٢	٨٦	٣٣						

شكل رقم (٤٤) قائمة الفوارق

ويمكن الوصول الى كل دورة من دورات الحسابات الضرورية لاعداد منحني العكلة المباشرة / الزمن للمشروع كالاتي :

(أ) باستخدام قائمة الاختيار (شكل ٤٣) يختار النشاط الذي يتم الاسراع به اذ يكون اول نشاط له قيد في العمود الثالث وليس له قيد في العمود الرابع .

(ب) ندخل هذا النشاط في العمود الثاني بقائمة التلخيص (شكل ٤٢) . ثم نحدد امكانية اختصار وقت من قائمة الاختيار وندخل هذا الرقم بالعمود الثالث بقائمة التلخيص . ثم نحدد ميل تكلفته من العمود الثاني بقائمة الاختيار ثم ندخل هذا الرقم في العمود الرابع من قائمة التلخيص .

(ج) باستخدام شبكة العمل (شكل ٤٠) نحدد موضع العلامات لتوضيح الأنشطة المتأثرة والخطوط ذات الفوارق المتناقصة والمتزايدة ، باستخدام اشارات الموجب والسالب يتم التأشير على خطوط التابع التي لها قيم فوارق متغيرة . تراجع قيم الفوارق لتلك الخطوط التي تم التعليم عليها باشارات سالبة لتحديد اقل قيمة لتلك الفوارق والتي تعطى حد تفاعل شبكة العمل ويتم قيد رقمه في العمود الرابع من قائمة التلخيص .

(د) نستكمل قيد الدورة في قائمة التلخيص ، ويتم قيد حجم تقصير الوقت في العمود رقم ٥ وهو يساوي لاصغر رقم مدرج بالعمودين ٣ و ٤ وفي

العمود ٧ ندرج الزيادة فى التكلفة وهو ناتج من الرقمين المدرجين فى العمودين ٥ و ٦ . وتساوى القيمة الجديدة لاجمالى التكاليف المباشرة مجموع الزيادة فى التكلفة زائدا مجموع الزيادة فى التكاليف المباشرة للدورة السابقة . والقيمة الجديدة لوقت تنفيذ المشروع يتم تحديدها بطرح حجم التقصير فى وقت التنفيذ بالعمود رقم ٥ من وقت التنفيذ فى الدورة السابقة .

(هـ) تطور قائمة الفوارق (شكل ٤٤) باستخدام حجم التقصير لهذه الدورة كما تحدد من العمود رقم ٥ فى قائمة التلخيص . ثم تضاف قيمة هذه الفوارق الى قيم الفوارق السابقة لخطوط التتابع المؤشر عليها بعلامة زائد ثم تطرح كل هذه القيمة من القيم الحالية لفوارق خطوط التتابع المؤشر عليها باشارات سالبة .

(و) فاذا ما تغيرت قيمة اى فارق من قيمة موجبة الى صفر (كما هو الحال عندما يتحكم حد تفاعل شبكة العمل فى حجم (التقصير فى الدورة) او من صفر الى قيمة موجبة . يتم تعديل شبكة عمل المشروع (شكل ٤٥) تبعا لذلك موضحين العلامة الجديدة للخطوط التى تشتمل عليها الشبكة .

(ز) تطور قائمة الاختيار (شكل ٤٣) بتغيير ارقام التقصير للأنشطة المعجل بها فاذا ما وصل نشاط الى وقت تسرعه الاقصى يتم ادخال قيد فى العمود رقم ٤ لايضاح الدورة التى تحقق فيها هذا . فاذا ما انتجت علاقة فارق صفرى جديدة مسارا حرجا جديدا فى شبكة العمل يتم درج قيود فى العمود الثالث من قائمة الاختيار لتوضيح هذه الأنشطة الحرجة الجديدة والدورات التى تحققت فيها .

(ح) يكرر هذا الاجراء مبتدئين بالخطوة رقم ١

(١) يستمر الاجراء حتى :

١ - يتم بناء على منحني وقت التنفيذ المتسرع للمشروع ويتحقق هذا عندما تحصل كل أنشطة المسار الحرج الى حد تنفيذها المتسرع . وباستخدام أسلوب التتبع للأمام . يمكن حساب وقت مماثل لتنفيذ المشروع ، باستخدام وقت التنفيذ المتسرع للأنشطة من قائمة البيانات ، (شكل ٤١) وذلك كرقم مستقل للمراجعة .

٢ - تبدأ التكلفة المباشرة لوحدة الزمن للاسراع باداء المشروع ، الموضحة فى العمود رقم ٤ من القائمة المختصرة ، فى الزيادة عن التكاليف غير المباشرة المقدرة لوحدة الزمن والتى سبق توفيرها من وقت التنفيذ المبكر .

٣ - خفض وقت تنفيذ المشروع ليمائل وقت محدد للتنفيذ حتى لو زادت تكاليف الاسراع حتى هذا التاريخ عن الوفر فى التكاليف غير المباشرة .

وبوجه عام ، يبدو أن المعيار (٢) أكثر المعايير منطقية للتوقف في تطبيق هذا الاجراء ويتطلب عادة جزءا من المنحنى الكلى فقط . وتوضح الجداول من أرقام (٤٥)

الوقت سنة	مجموع التكاليف المباشرة	زيادة التكلفة (بالملايين) (دولارا)	التقصير بالأسبوع	ع	التقصير بالمسبوع (بالملايين)	الوقت سنة
١٠٠	٧٥٥,٠٠٠					صفر
٩٥	٧٥٦,٥٠٠	١,٥٠٠	٣٠٠	٧	٥	١
						٢
						٣
						٤
						٥

وقت س = وقت تنفيذ المشروع (بالأسابيع) ع = عدد نقاط شبكة العمل

شكل رقم (٤٥) - قائمة تلخيص (دورة ١)

حتى (٥٦) هذا الأسلوب خطوة خطوة ، كما أن الجداول أرقام (٥٤) ، (٥٥) ، (٥٦) تعرض قائمة التلخيص ، قائمة الاختيار وقائمة الفوارق على الترتيب في نهاية اعداد كل منحنى التكلفة المباشرة / الزمن للمشروع للمثال المعروض .

الوقت سنة	معدل التكلفة دولارا/أسبوع	الانتهاء بالمسبوع	التقصير بالأسبوع (أسابيع)					
			الدورة ١	الدورة ٢	الدورة ٣	الدورة ٤	الدورة ٥	الدورة ٦
١	٢٥٠		٤					
٢	٣٠٠	صفر	١	صفر				
٣	١,٠٠٠		١					
٤	١,٢٠٠		٥					
٥	١,٥٠٠	صفر	١٥					
٦	٢,٠٠٠		٤					
٧	٣,٠٠٠		١٥					
٨	٤,٠٠٠		١					
٩	٥,٠٠٠		٨					
١٠	٦,٠٠٠		٢					
١١	لا شيء	صفر	صفر					
١٢	لا شيء	صفر	صفر					

شكل رقم ٤٦ - قائمة الاختيار (دورة ١)

فإذا كانت التكلفة غير المباشرة في الأسبوع قد قدرت بأنها ١,٥٠٠ دولارا مثلا، فإن الحسابات يمكن أن تنتهي لتبدأ الدورة ٢ . ويلاحظ أنه بالنسبة للأداء المتسرع للمشروع تبلغ التكلفة الكلية المباشرة ٨,٠٤,٠٠٠ دولارا (شكل ٥٤) . ويمائل هذا

المبلغ تكلفة النقطة ب في شكل رقم (٣٧) وهو اقل بكثير من ٨٩٨٣٠٠ دولارا وهو الرقم الكلى لتكلفة الاداء المتسرع في شكل رقم (٤١) . ويلاحظ ايضا انه قد نتج مسار حرج جديد في نهاية الدورة ٢ . وقد تطلب هذا عملية اختيار اكثر تدخلا الى حد ما للأنشطة التي سوف يتم الاسراع بها في الدورة التالية . ومن ثم يتم الاسراع بالأنشطة من كلا المسارين الحرجين دوريا او يتم اختيار نشاط حرج مشترك في المسارين . وفي مثل هذه الحالات قد يكون من المفيد ادراج قائمة بالأنشطة الحرجة جنبا الى جنب موضعا بها الجزء الذي يتضمنه كل مسار ويوجد في نقاط مشتركة بينهما . ويمكن وضع دائرة حول أكثر الأنشطة اقتصادا في كل مسار ، ففي بداية الدورة ٣ مثلا فان اعداد القائمة يمكن ان يتم كالآتي :

(استبعد النشاط ص من القائمة طالما انه مشترك في كلا من المسارين كما انه لا يمكن تقصيره) .

الأنشطة	الوقت	الفوارق المبلغة				
		دورة ١	دورة ٢	دورة ٣	دورة ٤	دورة ٥
١	١٩					
٢	١٩	٠	٤			
٣	٦					
٤	٢٢					
٥	٢٦					
٦	٢٦					
٧	٢٦					
٨	٢٠	٠	٨			
٩	٣١	٠	٧			
١٠	٣١					
١١	٧٨	٠	٣			
١٢	٨٦					
١٣	٤١					
١٤	٤١					
١٥	٤٩					
١٦	٨٦					
١٧	٥٧					

شكل رقم (٤٧) قائمة الفوارق (دورة ١)

فالنشاطين ب ، د من المسار الحرج الاصلى قد تم استبعادهما حيث انهما قد وصلا الى نهاية وقت تنفيذهما المتسرع . وعندما تبدأ الدورة ٣ فان النشاط ح قد يكون النشاط الذي يمكن تقصير وقته . وقد يوضح التبويب السابق ان النشاط ح يتواجد في مسار حرج له مسار حرج موازى له وان النشاط ن يجب تقصيره بالتالى . وان التكلفة المشتركة هنا هي ١٧٥٠ دولارا في الاسبوع . وبمراجعة امكانية تبويب قائمة الاختبار يتضح ان أفضل اختيار تالى (بجانب النشاط ن ، الذي ينتج نفس

التزاوج ح ، ن) هو النشاط م والذي يكلف ٣٠٠٠ دولارا فى الأسبوع (والذي يتطلب أيضا اجراء تخفيض مقابل فى النشاط ن) وقد ينتهى البحث عند هذه النقطة طالما انه اذا كان هناك نشاط آخر مشترك به المسارين (مثل النشاط ص) فان التكلفة سوف تزيد عن ١٧٥٠ دولارا وهو رقم تم تحقيقه . فاذا كان هناك أكثر من نشاطين حرجين فانه يمكن اجراء تحليل مماثل طالما انه قد تم اعداد قائمة بالمسار الموازى للنقاط المشتركة لكل مسار من المسارات . ويجب بحث كل زوج من المسارات للتوصل الى الأنشطة التى يمكن الاسراع بها . وتتوقف عملية البحث عندما يتضح أنه يوجد تزاوج بين الأنشطة يؤدي الى حل أفضل من الحل الذى تم التوصل اليه .

الأسلوب الذى لخص فى هذا البحث ليس سليما تماما من الناحية الرياضية . فتحت ظروف قد تحدث نادرا فان أمثل اسراع مزدوج للأنشطة قد لا يتحقق من أسلوب يقوم كلية على تقصير وقت هذه الأنشطة . فالحل الأمثل قد يتضمن تقصيرا لبعض الأنشطة وأيضا اطالة فى بعض الأنشطة الأخرى . ويمكن أن يحدث هذا فقط فى حالة تواجد ثلاثة مسارات حرجة او أكثر وبالتالى تحت مجموعة ظروف غير عادية . وفى أبسط صورة اذا كان هناك ثلاثة مسارات حرجة أ ، ب ، ج فقد يكون هناك نشاط حرج على المسارب سبق الاسراع به . ومن ثم فقد يتواجد تزاوج لأحد الأنشطة المشتركة بين المسارين أ ، ب ونشاط آخر مشترك فى المسارين ب ، ج يمكن تقصيرها دوريا ومن ثم تنتج وحدتى تقصير زمنى مختلفتين للمسار ب فى كل من المسارين أ ، ج وقد يؤدي هذا الى مد وقت التنفيذ لنشاط سبق تقصيره على المسار ب بمقدار وحدة زمنية لكل وحدة تقصير للنشاطين الذين تم اختيارهما .

وقد يكون صافى تكلفة التسرع للنشاطين المختارين بعد طرح الوفر المتحقق من تحويل الوقت الزائد لاستخدامه فى الأنشطة التى يمكن اطالة وقت تنفيذها أقل من أفضل تكلفة تم التوصل اليها ومبنية على تزاوج التعجيل بالأنشطة فقط ويمكن باستخدام أكثر أساليب البرامج الخطية تطورا التحديد الرياضى . مثل هذا الحل الأمثل . على أى حال فان هذا يحدث نادرا كما أن فروق التكلفة ليست كبيرة عادة وحتى ومع البرامج ، الذى يعرف مثل هذه الامكانيات لا يتوصل عادة الى مثل هذا الحل الأمثل ما لم يكن هناك عديد من المسارات الحرجة المتوازية ذات علاقات معقدة . وعليه فان هذا لا يعتبر قصورا خطيرا لمنهج الحل اليدوى .

رقم س	مجموع تكاليف المادة (الدور)	زيادة الكلفة (الدور)	تكلفة دولارية	التقسيم (بالأسبوع)	ح	التقسيم (بالأسبوع)	رقم س
١٠٠	٧٥٥,٠٠٠						صفر
٩٥	٧٥٦,٥٠٠	١,٥٠٠	٢٠٠	٥	٧	٥	١
٩٤	٧٦١,٠٠٠	٤,٥٠٠	١,٥٠٠	٣	٣	١٥	٢
							٣
							٤
							٥

و. ت. س = وقت تنفيذ المشروع (بالأسابيع) ح = عدد فاعل شبكة العمل

شكل رقم (٤٨) - قائمة التلخيص (دورة ٢)

الانتهاء	البنية البرمجية	مبدأ الكلفة دولارية/أسبوع	التقسيم المرحلي (بالأسبوع)					
			دورة ١	دورة ٢	دورة ٣	دورة ٤	دورة ٥	دورة ٦
	٢	٤٥٠	٤					
١	صفر	٣٠٠	٥	صفر				
		١,٠٠٠	٢					
		١,٤٠٠	٥					
	صفر	١,٥٠٠	١٥		١٢			
		٤,٠٠٠	٤					
	٤	٢,٠٠٠	١٥					
		٤,٠٠٠	١					
	٢	٥,٠٠٠	٨					
		٦,٠٠٠	٤					
	صفر	لا يوجد	صفر					
	صفر	لا يوجد	صفر					

شكل رقم (٤٩) - قائمة الاختيار (دورة ٢)

الرقم الترتيب	الرقم الترتيب	الرقم الترتيب	الرقم الترتيب	الرقم الترتيب	الفوارق المعدلة				
					دورة ١	دورة ٢	دورة ٣	دورة ٤	دورة ٥
١	١٩	١٩	١٩	١٩					
٢	١٩	٢٦	٢٦	٢٦	٠	٢			
٣	٦	٦	٦	٦					
٤	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣					
٥	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦					
٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦					
٧	٢٠	٢٢	٢٢	٢٢	٠	٨			
٨	٢١	٢٢	٢٢	٢٢	٠	٧			
٩	٢١	٢١	٢١	٢١					
١٠	٧٨	٨٦	٨٦	٨٦	٠	٢	٠	٠	
١١	٨٦	٨٦	٨٦	٨٦					
١٢	٤١	٤١	٤١	٤١					
١٣	٤١	٤١	٤١	٤١					
١٤	٤٨	٨٦	٢٧	٢٧			٠	٢٤	
١٥	٥٢	٨٦	٢٣	٢٣			٠	٢٠	

شكل رقم (٥٠) قائمة الفوارق (دورة ٢)

دورة	الرقم الترتيب	الرقم الترتيب	ح. ت. ع	الرقم الترتيب	الرقم الترتيب	الرقم الترتيب	الرقم الترتيب	الرقم الترتيب	الرقم الترتيب
١٠٠								٧٥٥٠٠٠	
٥٥	١	٥	٧	٥	٣٠٠	١٥٠٠	٧٥٦٥٠٠		
٥٢	٢	١٥	٣	٣	١٥٠٠	٤٥٠٠	٧٦١٠٠٠		
٨٨	٣	١٢٤	٧	٤	١٧٥٠	٧٠٠٠	٧٦٨٠٠٠		
٤									
٥									

ح. ت. ع = عدد فوارق شبكة العمل (أسابيع) ر. ت. ع = وقف تنفيذ المشروع (أسابيع)

شكل رقم (٥١) قائمة الاختصار (دورة ٢)

النتيجة	مبلغ التكلفة دولار/أسبوع	الترتيب المرتبة	النهاية	التقسيم المكن (أسبوع)						
				الدورة الرقم	دورة ١	دورة ٢	دورة ٣	دورة ٤	دورة ٥	دورة ٦
ط	٢٥٠	٢	٣	٤			صفر			
ك	٢٠٠	صفر	١	٥	صفر					
ك	١٠٠٠			٣						
ط	١٢٠٠			٥						
ن	١٥٠٠	صفر		١٥		٤	٨			
ع	٢٠٠٠			٤						
م	٢٠٠٠	٢		١٥						
ن	٢٠٠٠			١						
أ	٥٠٠٠	٢		٨						
و	٦٠٠٠			٤						
ن	لا شيء	صفر	صفر	صفر						
ص	لا شيء	صفر	صفر	صفر						

شكل رقم (٥٢) قائمة الاختيار (دورة ٣)

النتيجة	الترتيب	الترتيب	الترتيب	الترتيب	الترتيب	الفوارق المعدلة				
						دورة ١	دورة ٢	دورة ٣	دورة ٤	دورة ٥
١	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					
٢	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					
٣	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					
٤	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					
٥	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					
٦	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					
٧	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					
٨	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					
٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					
١٠	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					
١١	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					
١٢	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					
١٣	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					
١٤	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					
١٥	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					
١٦	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					
١٧	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					
١٨	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					
١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					
٢٠	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					
٢١	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					
٢٢	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					
٢٣	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					
٢٤	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					
٢٥	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					
٢٦	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					
٢٧	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					
٢٨	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					
٢٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					
٣٠	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					
٣١	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					
٣٢	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					
٣٣	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					
٣٤	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					
٣٥	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					
٣٦	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					
٣٧	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					
٣٨	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					
٣٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					
٤٠	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					
٤١	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					
٤٢	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					
٤٣	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					
٤٤	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					
٤٥	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					
٤٦	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					
٤٧	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					
٤٨	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					
٤٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					
٥٠	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					
٥١	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					
٥٢	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					
٥٣	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					
٥٤	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					
٥٥	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					
٥٦	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					
٥٧	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					
٥٨	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					
٥٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					
٦٠	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩					

شكل رقم (٥٣) قائمة الفوارق (دورة ٣)

دورة	اللائحة التي تم تبنيها	التصميم المكنة (أ.س.ب.ج)	ع.ت.ع	التصميم الذي تم	مخلفه/مجموع دولارات	الزيادة في التكلفة/دولار	مجموع التكلفة الفاتورة/دولار	د.ت.س
مفتر			١				٧٥٥,٥٠٠	١٠٠
١	س	٥	٧	٥	٣٠٠	١,٥٠٠	٧٥٥,٥٠٠	٩٥
٢	هـ	١٥	٣	٣	١,٥٠٠	٤,٥٠٠	٧٦١,٥٠٠	٩٢
٣	زح	١٢ و ٤	٧	٤	١,٧٥٠	٧,٠٠٠	٧٦٨,٥٠٠	٨٨
٤	م	١٥ و ٨	٢٦	٨	٤,٥٠٠	٢٦,٠٠٠	٨٠٤,٥٠٠	٨٠
٥	لا يوجد							

د.ت.س = وقت تنفيذ المشروع (أ.س.ب.ج) ع.ت.ع = عدد تعامل شبكة العمل (أ.س.ب.ج)

شكل رقم (٥٤) قائمة التلخيص (دورة ٤) - نهائي

الترتيب	مبلغ التكلفة دولار/أ.س.ب.ج	اللائحة/لوحه	الاستثمار	التصميم المكنة (أ.س.ب.ج)								
				دورة ١	دورة ٢	دورة ٣	دورة ٤	دورة ٥	دورة ٦	دورة ٧		
ح	٤٥٠	٢	٣	صفر								
د	٣٠٠	صفر	١	صفر								
هـ	١,٠٠٠			٣								
و	١,٤٠٠			٥								
ز	١,٥٠٠	صفر	٤	٥	٣	٣	صفر					
ح	٢,٠٠٠			٤								
ط	٢,٠٠٠	٢		١٥				٧				
ي	٤,٠٠٠			١								
ق	٥,٠٠٠	٢		٨								
ك	٦,٠٠٠			٢								
ل	لا يوجد	صفر	صفر	صفر								
م	لا يوجد	صفر	صفر	صفر								

شكل رقم (٥٥) قائمة الاختيار (دورة ٤) - نهائي

الرقم الترتيب	الاسم	الرقم الترتيب	الرقم الترتيب	الرقم الترتيب	الفوارق المعدلة				
					دورة ١	دورة ٢	دورة ٣	دورة ٤	دورة ٥
١	ب	١٩	١٩	صفر					
	و	١٩	٢٦	٧	٠	٢			
٢	د	٦	٦	صفر					
٣	م	٢٢	٢٢	صفر					
٤	ر	٢٦	٢٦	صفر					
	س	٢٦	٢٦	صفر					
	٢	٢٦	٢٦	صفر					
٥	س	٢٠	٢٢	٢	٠	٨		٤	
	س	٢١	٢٢	١	٠	٧		٣	
	ص	٢١	٢١	صفر					
٦	ص	٧٨	٨٦	صفر	٠	٣	صفر		
٧	ص	٨٦	٨٦	صفر					
٨	ك	٤١	٤١	صفر					
	ع	٤١	٤١	صفر					
٩	س	٤٩	٨٦	٣٧			٠	٢	٢٢
١٠	ص	٥٢	٨٦	٣٤			٠	٢٠	١٨

شكل رقم (٥٦) قائمة الفوارق (دورة ٤) - نهائي

التطبيق الفعال لتفضيلات التكلفة / الزمن

يمكن تبسيط الطرق التي لخصت في البحث السابق الى درجة كبيرة في التطبيق اليدوي . حيث يسمح المنهج اليدوي بدرجة من حرية التقرير والحكم واستخدام بيانات واقعية وهو مالا يسمح به المنهج الذي يستخدم الحاسب الآلي ويعتمد على أساليب رياضية متقدمة . وهذه ميزة تفوق بكثير امكانية الوصول الى حل اقرب الى الحل الأمثل في ظل ظروف نادرة الوقوع ستناقش في الفصل الأخير . وتوضح النقاط التالية هذه المزايا :

(١) أن الأسلوب الذي نوقش حتى الآن في هذه المذكرة وكذلك الحلول الرياضية بوجه عام ممتدة على فرض أن الأنشطة في المشروع أنشطة مستقلة عن بعضها البعض فيما عدا ما يختص بعلاقات التابع التي تعرض في شبكة العمل . والواقع أن الحالة ليست كذلك من وجهة النظر العملية في كثير من الأحيان إذ قد تؤثر الاجراءات التي تتخذ للتعجيل بنشاط ما على أنشطة أخرى وبالتالي تنتج آثار ثانوية على التكاليف يجب أخذها في الاعتبار . وقد يكون من الملائم في بعض الأحيان مراعاة آثار هذه التكاليف في الدورات التي تجرى لتفضيلات التكلفة / الزمن وفي أحيان أخرى يجب مراعاة أخذ هذه الآثار في الاعتبار في حالة اعداد دورات مستقبلية .

وفي كلا الحالتين فان تحليل الترابط يعتبر أمرا ضروريا خلال الخطوات الوسيطة في بناء منحنى التكلفة / الزمن وان استخدام العمل اليدوي دورة بدورة يتمتع بميزة حقيقية حيث أنه يسمح بتطبيق مستمر للتقديرات وتعديل للبيانات وخطوات الحل .

فمثلا قد يؤدي اتخاذ قرار بالعمل وقتا اضافيا للتعجيل بنشاط معين الى التأثير على الأنشطة الجارية العمل فيها . إذ قد يصبح ضروريا من وجهة نظر واقعية للعلاقات العمالية أن يتم وضع الفئات العمالية الأخرى على نفس الجدول الزمني - ويجب أن يراعى آثار التكلفة والزمن الناتجين في علاقتهما بالتغيير الأصلي المقترح . أو ، باتخاذ مثال آخر ، يتطلب الأمر تحريك آلة كبيرة ، مثل آلة رفع الى مكان العمل كطريقة للاسراع بالعمل في نشاط معين . ومن المحتمل جدا أن هذه الآلة ، طالما انها أصبحت متاحة في مكان العمل ، فانها يمكن أن تستخدم في أنشطة أخرى تالية . فحقيقة أن تكلفة ادخال مثل هذه الآلة الى العمل في المشروع قد امتصت في اول الأنشطة التي استخدمت فيها بمعنى أن ميول التكلفة للاسراع بالأنشطة الأخرى التالية قد تقل وفي بعض

الاحيان ، ومن أجل تبرير مثل هذا الاجراء ، فانه يجب مراعاة الآثار المترتبة على أكثر من نشاط حتى يتم الوصول الى القرار النهائي .

والاعتراض الذي يرتبط مباشرة بأى طريقة من طرق حساب تفاصيل التكلفة/الزمن هو انها تتطلب مجموعة كاملة من البيانات اللازمة للدخول فى العمليات الحسابية وليس من العدل أن نتوقع أن يمدنا مقدر المشروع بمثل هذا القدر من البيانات حيث أنه لا يتوفر لديه معلومات كافية .
وبتطبيق هذا بوجه خاص على تقديرات التكلفة الخاصة بالتسرع بالأنشطة . وكما وضع فى شكل رقم (٤١) ، فان مقدر المشروع مطالب بتحديد تكلفة التسرع بكل الأنشطة . ولكن لا يتوافر للمقدر أية فكرة عن الأنشطة المفضل الاسراع بها وفى أى مرحلة إذ قد يتم اختيار نشاط معين فى مقدمة الأنشطة التى يتم الاسراع بها عند نقطة تكون فيها بقية الأنشطة يتم تنفيذها على أساس خمسة أيام ، وردية عمل واحدة فى الاسبوع وباستخدام أقل المعدات تكلفة . أو قد يكون من المفضل الاسراع بنشاط بعد أن يكون قد تم الاسراع بعدد من الأنشطة الأخرى وأن بقية العمل فى المشروع من المحتمل أن يتم تنفيذها على أساس العمل سبعة أيام . ثلاث وريديات عمل فى الاسبوع وباستخدام عديد من المعدات المتخصصة للاسراع بالأعمال الأخرى . ومن الواضح أن تكلفة التعجيل بنشاط معين سوف تختلف باختلاف هذين الوضعين . وعليه فان مطالبة مقدر المشروع باعداد تكلفة التعجيل دون أن يعلم بالمناخ الذى يحيط بالمشروع ويتم فيه التعجيل يعتبر مطلباً غير عملي وبالتالي فان البيانات الناتجة عنه تعتبر نظرية . وبدون المطالبة بمجموعة كاملة من البيانات كما يتضح من النقط التالية ، وبالسماح بالتعديلات بعد كل دورة تعجيل فان أساليب الدراسة الحالية لا تتطلب أو تعتمد على بيانات غير واقعية .

(ب) احدى المشاكل الرئيسية من وجهة النظر العملية عند تطبيق الأساليب الحالية لتفضيلات التكلفة / الزمن هي أن كمية البيانات المطلوبة تتزايد باستمرار وعلى الأقل فان هناك تقديران للزمن والتكلفة لكل نشاط فى المشروع يعتبران مطلبين ممكنين وقد كانت هذه الحالة بالنسبة للبيانات التى عرضت فى شكل رقم (٤١) - وبوجه عام فان هذا هو أيضا الحال فى كل أساليب الحساب الآلى . واحد المزايا الرئيسية لاسلوب العمل اليدوى هو عدم الحاجة الى مجموعة كاملة من البيانات . إذ أن بيانات جدول التكلفة الوحيدة المطلوبة عند مرحلة معينة من الاسلوب تتعلق ببيانات عن تلك الأنشطة الحرجة عند تلك النقطة . وغالباً لا تشتمل مثل هذه الحالات الا على نسبة ضئيلة من مجموع الأنشطة .

ويمكن للمقدر الكفء بالفحص السريع أن يستبعد معظم هذه الأنشطة الحرجة من الدراسة التفصيلية وأن يركز دراساته التفصيلية على عدد قليل من الأنشطة . ففي شبكة العمل بالشكل رقم (٤٠) مثلا توجد أربعة أنشطة حرجة هي ب ، د ، ن ، ع والنشاطان ب ، ع نشاطين يمكن للمقدر أن يستبعدهما من التحليل بنظرة واحدة . وعليه فإنه من الضروري أن يفحص ويعد بيانات لنشاطين فقط في بداية تطبيقه لأسلوب تفضيلات التكلفة/الزمن على المثال السابق .

وعندما تصبح الأنشطة ا ، ج ، ل أنشطة حرجة في نهاية تطبيق أسلوب الحل ، فإنه قد يحتاج الأمر الى دراسة هذه الأنشطة بالدراسة . ومن المحتمل أن يقوم مقدر المشروع ، مرة أخرى ، بتأجيل عملية الدراسة التفصيلية للنشاطين ب ، ا طالما أنه يستطيع أن يحدد بسرعة أن ضغط النشاط ج هو أفضل الامكانيات للاسراع بالمشروع . والواقع أنه لا يصح التكير من شأن الطلب الخاص بتقليل حجم البيانات المطلوبة للتطبيق الفعال لأسلوب تفضيلات التكلفة/الزمن إذ أن هناك مزايا كبيرة لاستخدام هذه الأساليب القوية كما أن هناك مزايا كامنة في استخدام الطريقة اليدوية وتطبيق أساليب حساباتها دورة بدورة .

(ج) سبق أن أشير في بداية هذا الفصل الى أن منحني التكلفة / الزمن للنشاط عادة ما يأخذ نفس الشكل العام الذي يأخذه منحني التكلفة / الزمن للمشروع ، وهذا وضع منطقي طالما أنه يمكن تفضيل ومدد عديد من الأنشطة الى شبكات عمل قائمة بذاتها مثلها في ذلك مثل المشروع ويمكن اعتبارها كمشروع .

وقد عرض هذا المنحنى في شكل رقم (٣٩ - ب) ولكل من هذه الأنشطة وانتي لها مثل هذا المنحنى هناك فترة معينة يمكن الاسراع فيها عند ميل تكلفة أقل بكثير من ميل التكلفة الذي تحدده نقطتي نهاية المنحنى . واذا لم يتم الاسراع بعديد من الأنشطة أثناء تطبيق طرق تفضيلات التكلفة/الزمن بسبب ما تظهره ميول التكلفة الخاصة بهذه الأنشطة والتي تحددت من حسابي الأداء العادي والمتسرع من التزايد فإن هذا يعني افعال فرص عديدة لتحسين تكلفة المشروع ومن الأهمية بمكان أن تبني قرارات الاسراع على أقل ميول تكلفة الأنشطة الحرجة . انخفاضها في مداها بدلا من أن تبني على ميول التكلفة العادية أو المتعجلة المتعارف عليها ونادرا ما يكون هذا أسلوب عمل في طرق الحساب الآلي حيث أن البيانات المطلوبة لمنحنيات التكلفة / الزمن للأنشطة المتعددة قد تكون مستحيلة . وكما عرض تحت النقطة (ب) فإن الطلب الخاص

بنقطة تكلفة/زمن لكل نشاط قد يمثل عقبة كبيرة في التطبيق العملي .
ولكن بأسلوب الحساب اليدوي دورة بدورة فانه لا توجد مشكلة
عندما نراعي اقل الميول للأجزاء الرئيسية لمنحنى التكلفة / الزمن
للنشاط .

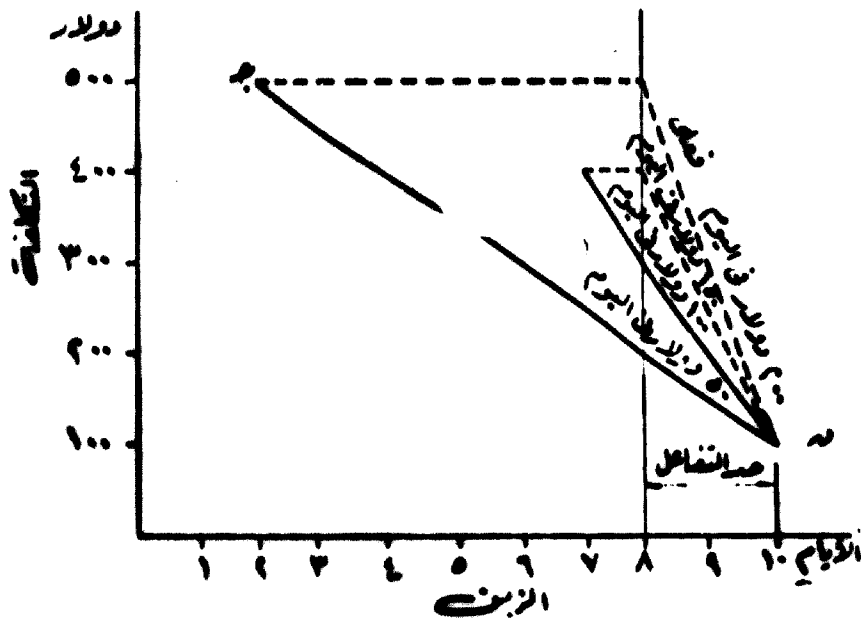
وبوجه عام فان أكثر الحلول ملائمة سوف تنتج من الاسراع المحدود
لعدد من الأنشطة بدلا من الاسراع بعدد قليل من الأنشطة على طول
الخط .

(د) بسبب العدد اللانهائي من تزاوج الجدولة الذي يتواجد عادة ، فان نقط
التقاء التكلفة/الزمن ينتهيان عمليا الى منحنى غالبا ما يكون ممهدا ومستعرا
ولكن هذا لا ينطبق على منحنيات الأنشطة . اذا انها غالبا ما تأخذ شكل
سلسلة من النقاط المتقطعة والتي تمثل عددا محدودا من البدائل . ففي
بعض دورات بناء منحنى التكلفة/الزمن للمشروع يتحدد حجم ضغط
الأنشطة بحد التفاعل في شبكة العمل .

فاذا وجد أن نشاطا ما يجب ضغطه من الناحية العملية ، بمقدار زمني
يفوق حد تفاعل شبكة العمل لتحقيق ضغط زمني في المشروع يساوى حد
تفاعل شبكة العمل ، فان الميل الحقيقي للتكلفة سوف يكون أكبر من ذلك
الميل المحسوب على أساس المنحنى المستمر . وقد ينتهي الأمر الى التحقيق
من أن هناك حلول أكثر جاذبية للاسراع ببعض الأنشطة الأخرى أو حتى
بإداء نفس الأنشطة مبنية على طرق بديلة وتؤدي الى ضغط كبير مماثل
تقريبا لحد تفاعل شبكة العمل . . وقد لا تكون هذه الطريقة من الطرق
التي أخذت في الاعتبار بسبب ما قد يظهر من أن ميول التكلفة لها أكثر
انحدارا .

وللتوضيح ، فلنعتبر المنحنى الأول للتكلفة/الزمن المحدد بالنقطتين ١ ، ج
في الشكل رقم (٥٧) وواضح أن ميل التكلفة هو ٥٠ دولار في اليوم . ولنفرض
أن حد تفاعل شبكة العمل لضغط هذا النشاط وهو يومان . لذلك فان
الاسراع الى أقصى مدى للتعجيل به قد ينتج ما مقداره يومين تقصير
فقط اذا ما أدى خط التتابع الجديد ذو الفارق الأصغر الى خلق مسار
حرج جديد بحيث يصبح مثل هذا النشاط نشاطا غير حرج ، على أية حال
فان الزيادة في التكلفة تصل الى ٤٠٠ دولارا وعليه فان ميل التكلفة الفعال
هو ٢٠٠ دولار في اليوم . وقد تكون هناك أنشطة أخرى تؤدي الى حلول

أكثر وفرا في نفس مدى التقصير الزمني المعروض . أو قد تكون هناك حلول متقطعة للجدولة الزمنية لمثل هذا النشاط كما هو مماثل للنقطة أ .
اذ تعرض النقطة أ طريقة للاداء ، مع أن ميل تكلفتها ضعف تكلفة النقطة ج ،
تعطى تقصيرا زمنيا قدره يومين مقابل ١٠٠ دولار أقل (ميل التكلفة الفعال
١٥٠ دولارا في اليوم) .



شكل رقم (٥٧) اثر حد تفاعل شبكة العمل على الاسراع بالانقطة

والا كانت المحتميات غير متصلة فان معدل التكلفة يعتبر في الواقع معيارا خصبها
لاختيار الانقطة التي يمكن الاسراع بها . وتمكن الطريقة اليدوية للحساب دورة بدورة
من تقدير تفاعل شبكة العمل للتغيير المقترح وتقدير بدائل محددة في علاقتها بعد تفاعل
شبكة العمل المائل . ويمكن هنا في النهاية من اتخاذ قرارات مسديدة لتفضيلات
التكلفة/لزمان .

بدائل التكلفة / الزمن لشبكات العمل الفرعية

ان التحليل النموذجي لتفضيلات التكلفة/الزمن يستخدم بالتطبيق على شبكة العمل الكندية للمشروع ومع انه من الممكن استخدام ميزة الاعتماد على قدر ضئيل من البيانات لأنشطة حرجية تم اختيارها لتطبيق الطريقة اليدوية الا ان هناك قيودا عملية على حجم شبكة العمل التي يمكن اخضاعها للتحليل . يمثل استخدام شبكات العمل الفرعية المجزأة بنوازيح زمنية ، التجزئة الفترية ، والتي نوقشت في الفصل الثالث منهجا مفيدا وان كان غير كامل في شبكات العمل الكبيرة فهذا المنهج غير كامل لانه لا تتوفر عادة كل فرص الاسراع بالمشروع في شبكة عمل فرعية وبالتالي فان بعض هذه الفرص لا تؤخذ في الاعتبار عند اتخاذ قرارات في هذا الشأن ، اذ من الممكن وايضا من المحتمل ان تتوفر في أنشطة خارج شبكة العمل الفرعية طرق أكثر اقتصادا للاسراع حيث ان شبكة العمل الفرعية تمثل جزءا صغيرا من المشروع ككل . فاذا كان هناك تعددا في المسارات الحرجية فان أمثل حلول الاسراع قد تتضمن اسرعا مشتركا لنشاط داخل شبكة العمل الفرعية ونشاط آخر تل في نهاية المشروع . وبمصر الاحتمام على فترة شبكة العمل الفرعية فانه لن يتمكن من الوصول مثل هذه الحلول المثل .

وعموما فان الحلول غير الكاملة التي تؤدي الى جدولة زمنية اكثر وضوحا واقتصادا تعتبر افضل من لا شيء على الاطلاق . والتوصل الى قيم لوحدة الزمن (مثل دولار في اليوم ، الاسبوع ، أو الشهر) للانتهاء المبكر للمشروع يمثل هدفا متاحا يمكن على اساسه الحكم على نتائج أى تغيير قد يقترح في تحسينه للجدولة الزمنية . اذ تعتبر ميزة مثلا اذا ما أدى التغيير الى تقصير زمن المشروع عند مستوى منخفض للتكلفة يقل عن الوفر الذي يحققه الانتهاء المبكر رغم ان هذا قد لا يكون هو التحسين الأمثل - وتزداد فرص الوصول الى حلول قريبة من الحل الأمثل بالقدرة على مراعاة ودراسة ميول التكلفة المنخفضة لقطاعات منحنيات التكلفة / الزمن الأصلية . اذ ان هذا يزيد من عدد فرص الاسراع في ظل شبكة عمل فرعية ويميل الى خفض الفروق بين فرص الاسراع المختلفة سواء داخل او خارج شبكة العمل الفرعية . ويبدو مؤكدا ان التحليل الذي يقوم على الاعتبارات التي تشير لها قطاعات ميول التكلفة المنخفضة ولكنها مقتصرة على أنشطة في شبكة عمل فرعية معينة تحقق نتائج افضل من تحليل يقوم على أساس كل شبكة عمل المشروع في وقت واحد ولكن يستخدم افتراض منحنيات للتكلفة / الزمن ذات نقطتين ويميل تكلفة للنشاط .

الفصل الخامس

تخصيص الموارد للمشروع الواحد . .

مقدمة :

يتطلب تنفيذ معظم أنشطة المشروع استخدام أنواع مختلفة من الموارد . . . وقد تتكون الموارد من أنواع مختلفة من العمل مثل الأشخاص الإداريين والمهنيين والعمال وكل مجموعة من هذه المجموعات يمكن أن تقسم إلى تقسيمات فرعية . . فالعمال مثلا يمكن أن يقسموا إلى نجارين ، سباكين أو مشغل معدات ، أيضا قد تتكون الموارد من أنواع من المعدات مثل الكراكات والجرارات والرافعات . . . وفي بعض الحالات قد تكون الموارد في شكل أنواع من المواد مثل الخرسانة أو حديد وصلب الانشاءات . . بل وأن النقود المطلوب دفعها للأعمال المستكملة قد تعامل على أنها موارد في الأساليب التي سنناقشها . . وفي معظم الدول النامية نجد أن الموارد المطلوبة لتنفيذ أنشطة المشروع تتميز غالبا بقصور في عرضها وقد تكون هذه القيود في بعض الأحيان ليست بالخطيرة وإن كانت تفرض غالبا صعوبات يجب أخذها في الاعتبار للوصول إلى جدولة زمنية جيدة للمشروع .

لم تتناول هذه الدراسة حتى الآن الاحتياجات من الموارد إذ أن خطة تنفيذ المشروع قد بنيت على أساس الوفاء بالقيود الصينية وبنيت علاقات التتابع على أساس تحديد تلك الأنشطة التي يجب استكمالها قبل أن تبدأ أنشطة أخرى . وتبنى الجدولة الزمنية للأنشطة على علاقات التتابع هذه وعلى الحسابات الروتينية المبنية على تقديرات وقت تنفيذ الأنشطة ولم يتم في خلال أي مرحلة من هذه المراحل اإثارة السؤال التالي . . . هل الموارد المطلوبة لتنفيذ هذا النشاط متاحة ؟ ، وإذا لم تكن هذه الموارد متاحة ما هو الإجراء الواجب اتخاذه ؟ . وللإجابة على هذه الأسئلة أهمية كبيرة في الوصول إلى جدولة واقعية بنفس الدرجة التي تعطى تتبع علاقات التتابع التي تحددها القيود المادية . والواقع أن حدود الموارد قد تكون مأخوذة في الاعتبار وبدرجة واضحة عند إعداد خطة تنفيذ المشروع رغم أن مثل هذه الأسئلة قد لا تثار بطريقة رسمية فقد يتذكر معد البرنامج مثلا أن لديه جهاز واحد من نوع معين عند تحديده لتتابع الأنشطة التي تتطلب استخدام هذا الجهاز وإن كانت معظم مشاكل الموارد أكثر تعقيدا ، من هذا فقد تتضمن مثل هذه المشاكل عددا كبيرا من الموارد وكذلك عددا كبيرا من الأنشطة التي تحتاج لمثل هذه الموارد والتي يمكن أن يجدول استخدامها الجارى معا . وللوصول إلى جدولة زمنية

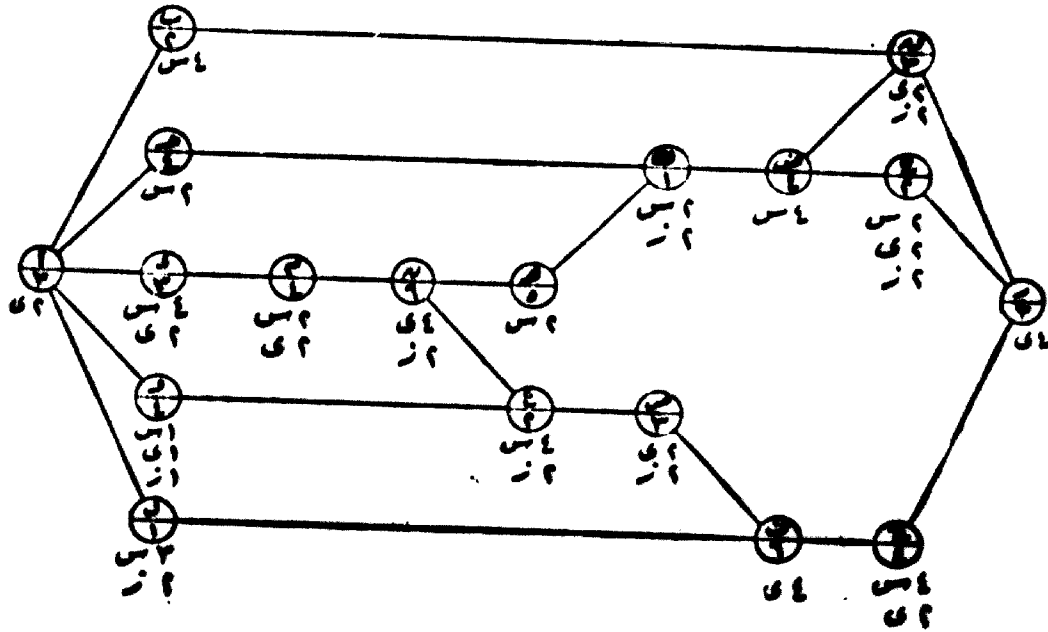
ملائمة لهذه الأنشطة لا تتسبب في اختناقات في المتاح من الموارد أمر من الصعوبة بمكان ومن المرغوب فيه اعداد اساليب لتحقيق هذه الاهداف .

والخطوة الأولى في هذا السبيل هي تحديد المشكلة . . . ويعتبر بناء جدول لبيود الموارد الهامة أساس في الكشف عن التناقض الموجود في تخصيص الموارد . و جدول الموارد هو عبارة عن قائمة بوحدات الموارد المطلوبة خلال كل وحدة زمن طوال فترة تنفيذ المشروع ويجب أن يتوافر لمقرز المشروع بيانات عن احتياجات كل نشاط من الموارد حتى يمكن اعداد جدول الموارد ويجب أن تبني احتياجات كل نشاط من الموارد على طريقة الأداء التي تعدد وقت التنفيذ المقدر للنشاط كما أنه من الضروري أن تتوافر جدولة لتوقيت الأداء لكل نشاط . . . والجدولة الأساسية والمنطقية في تحديد المشكلة تبني على أساس بدء كل نشاط في تاريخ بدئه المبكر وتتوافر بيانات عن احتياجات كل نشاط من الموارد وجدولة زمنية لكل نشاط ، فان اعداد جدول الموارد يتضمن اختيار للأنشطة التي نحت التنفيذ عند كل وحدة من وحدات الزمن ، يحدد مجموع الوحدات المطلوبة من اوارد عند كل وحدة زمن وفيد هذا المجموع من الموارد المطلوبة في المكان الملائم من جدول الموارد .

ولتوضيح هذه المفاهيم راجع شبكة عمل المشروع المعروضة في شكل رقم (٥٨) نفرض أن هناك ثلاث موارد مطلوبة لتنفيذ هذا المشروع حيث أن هناك نقص في عرض هذه الموارد فانه من المحتمل أن تشار قيود على جدولة هذه الموارد والتي حددت بأنها س ، ي ، ز وحددت احتياجات كل نشاط من كل هذه الموارد أسفل المقعد في الشكل المعروض . . . وقد حسبت بيانات الجدولة لشبكة العمل وعرضت نتائجها في الجدول شكل رقم (٥٩) اذ حسب وقت تنفيذ المشروع دون أخذ قيود الموارد في الاعتبار بانه ٢٤ اسبوعا ويوضع شكل رقم (٦٠) جدولا مبينا أساس بدء كل نشاط في وقت بدئه المبكر وتم فيه التوصل الى نتائج الجدولة الخاصة بالموارد الثلاثة ويمكن التوصل الى تصور أفضل لجدولة هذه الموارد وسهولة في العرض البياني في شكل رقم (٦١) ولا يظهر هذا العرض جاذبية الجدولة الناتجة للموارد المطلوبة بسبب نتوءات الطلب العالية والتغيرات الكبيرة المتكررة في الاحتياجات للموارد ويتأكد هذا على وجه الخصوص بالنسبة للمورد س والذي تظهر له نهاية قصوى للطلب قدرها ١٤ وحدة ثم تهبط الاحتياجات اليه في الأسابيع القليلة التالية الى الصفر .

وهناك مشكلتان رئيسيتان فيما يتعلق باستخدام الموارد تحدث واحدة منهما عندما يزيد الطلب على الموارد عن العرض منها ، وحيث أن مثل هذا الطلب لا يمكن الوفاء به فان واحدا أو أكثر من الأنشطة التي لها طلب على هذا المورد تحتاج الى إعادة جدولة وبعبارة أخرى فان نتوءات الطلب يجب تخفيضها بحيث لا تزيد عن الحدود المتاحة والهدف الرئيسي هو التوصل الى مثل هذا التخفيض بطريقة لا تؤدي الى زيادة وقت تنفيذ المشروع أو اذا لم يكن هذا ممكنا، يزداد التنفيذ بأقل قدر ممكن . أما المشكلة الثانية

تعزيز النشاط
⊕
وفت تخفيض النشاط بالأسبوع
⊖
الاحتياجات
من الموارد



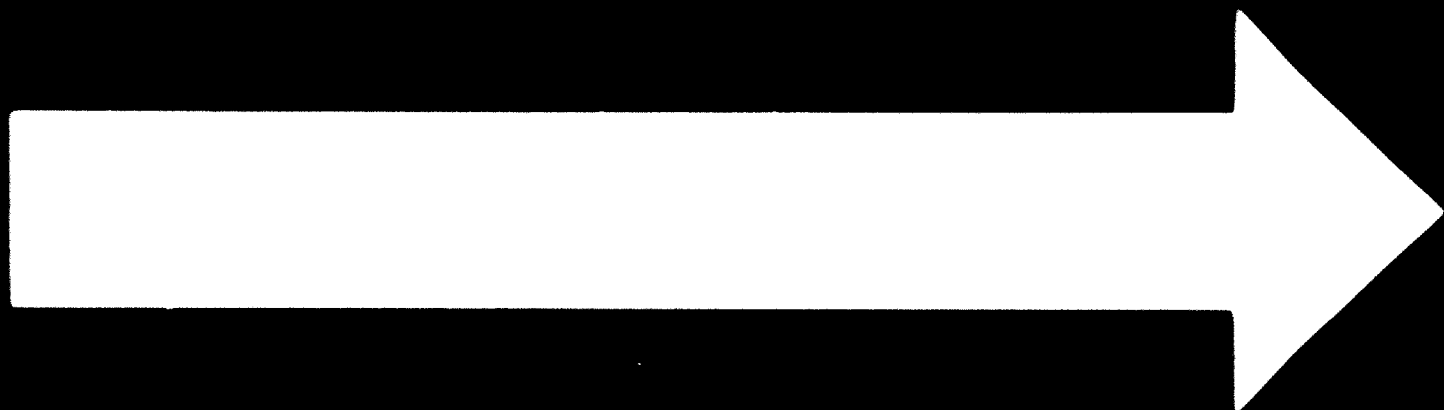
شكل رقم (٥٨) الاحتياجات من الموارد لعبة شبكة عمل

فانها تتضمن عدد وحجم التغيرات في الاحتياجات للموارد وهذه التغيرات تكلف أموالا بوجه عام وكلما كبرت هذه التغيرات كلما ازدادت التكاليف . فالانخفاض في الطلب على الموارد الذي يتبعه زيادة مرة أخرى في هذا الطلب يمثل تكلفة . ففي حالة العمالة فانه ينعكس في صورة الاستغناء عنهم وهذا يتضمن مخاطرة فقدهم الى الأبد ثم تأتي أخيرا نفقات الحصول على عمال جدد أو استرجاع العمال القدامى ، والبديل هو الاحتفاظ بهم ضمن قائمة الأجور دون أن يعنى ذلك استخدام وقت عملهم بالكفاءة المفروضة وفي حالة المعدات فان هذا يتضمن تكلفة نقل هذه المعدات خارج الموقع ثم استرجاعها مرة ثانية ، والبديل هنا هو استيعاب تكلفة ملكية أو استئجار هذه المعدات بالرغم من كونها عاطلة وكل هذه الاجراءات تزيد من التكلفة ويمكن تمثيل جدول الموارد النموذجي بمنحنى يتصاعد ثم ينحدر الى أسفل تدريجيا وان كان يثبت في مدها الأوسط الا أنه لا يزيد اطلاقا عن الحدود التقليدية المتاحة من الموارد .

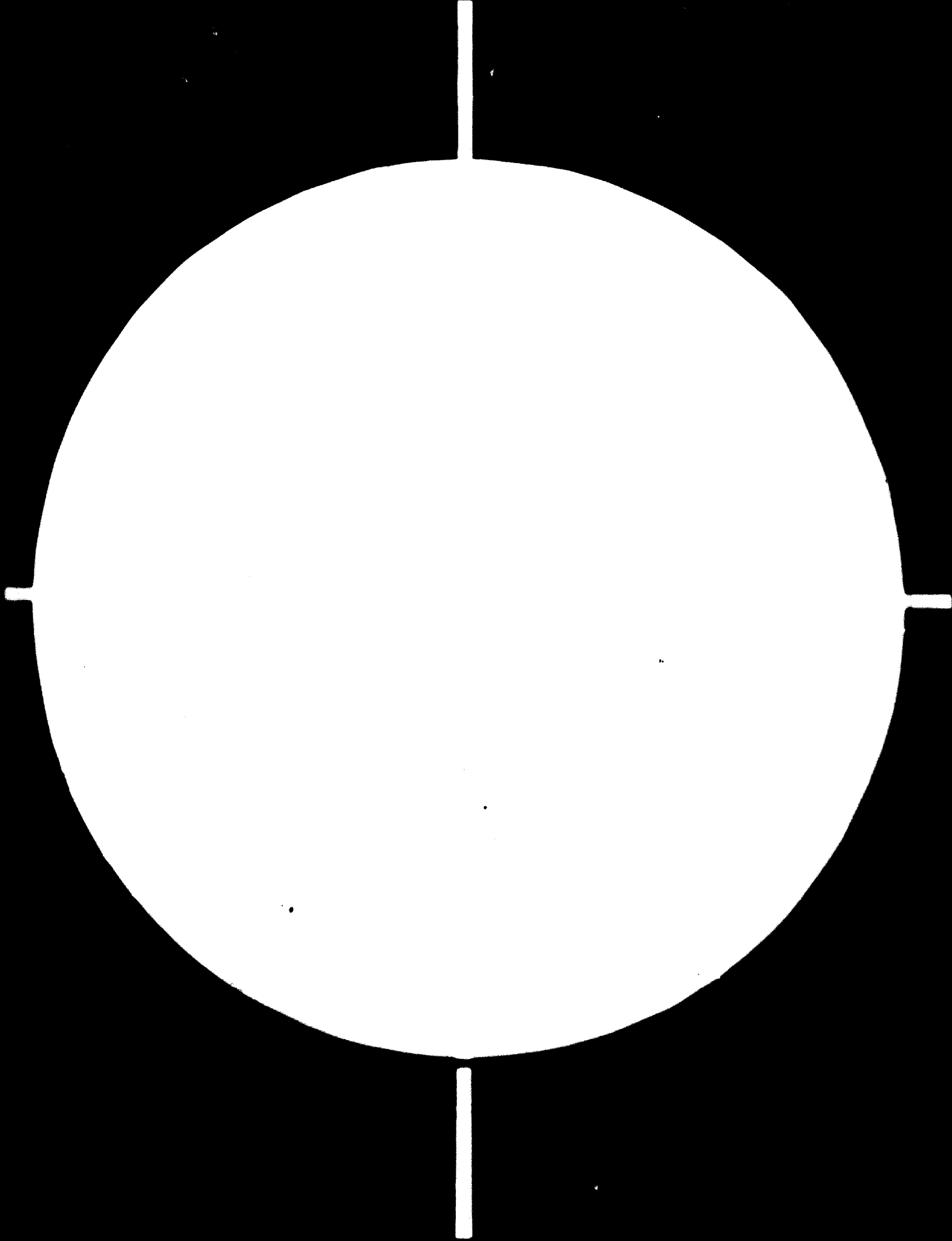
اسم المر	اسم المر الكل	المر الكل	المر الكل	المر الكل	المر الكل	المر الكل	المر الكل
صفر	صفر	٤	٤	١	٤	٠	٣
٢١	٢٢	٢٩	٢٧	٦	٤		٢
١٤	١٦	٢٤	٢٠	٨	٤		٤
صفر	صفر	٧	٤	٧	٤	٠	٣
٩	٩	١٧	١٣	٨	٤		٤
١٧	١٧	٢٩	٢١	٥	٤		١
صفر	صفر	١١	٧	١١	٧	٠	٤
صفر	صفر	١٧	١١	١٧	١١	٠	٦
صفر	٢	٢٤	١٩	٢٢	١٧		٥
صفر	صفر	١٩	١٧	١٩	١٧	٠	٢
صفر	٢	٢٥	٢٢	٢٢	٢٢		١
صفر	صفر	٢٢	١٩	٢٢	١٩	٠	٣
صفر	٢	٢٩	٢٥	٢٧	٢٣		٤
صفر	صفر	٢٨	٢٤	٢٨	٢٤	٠	٦
٢	٢	٢٢	٢٠	٢٠	٢١		٣
٣	٣	٢٢	٢٠	٢٩	٢٧		٢
صفر	صفر	٢٤	٢٢	٢٨	٢٤	٠	٤
صفر	صفر	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٠	٣

شكل رقم (٥٩) بيانات الجدولة لشبكة العمل

B-656



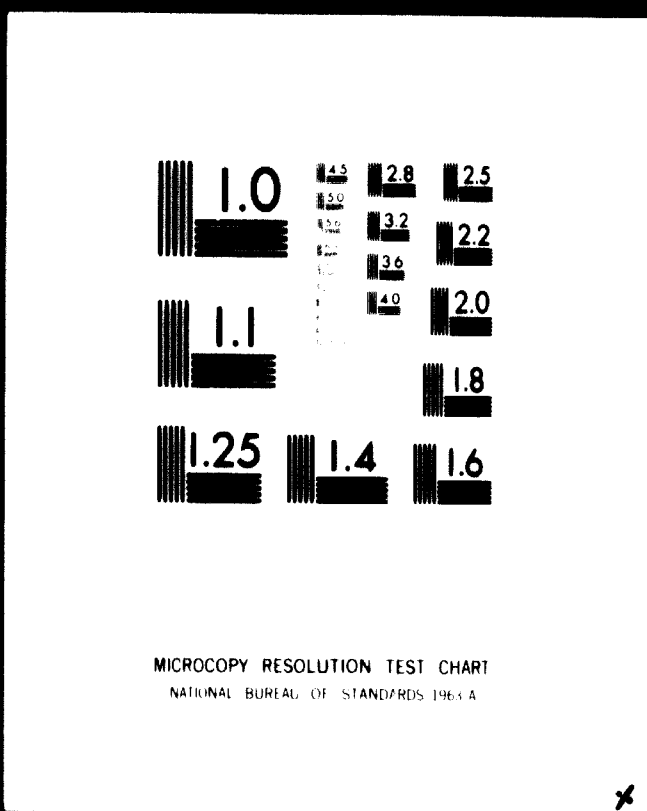
81.11.24



2 OF 2

3001

A



24x
D

المنهج العامة لتخصيص الموارد

يمكن أن يكون اعداد جدول للوفاء بالقيود على الموارد مشكلة معقدة للغاية بل انه حتى بالنسبة للشبكات الصغيرة وباستخدام الحاسبات الآلية ذات الطاقة الكبيرة فان هناك امكانيات عديدة لتزاوج الجدولة بحيث انه يصبح غير عمليا تطبيق أساليب يمكن أن تضمن الوصول للحل الأمثل وهناك عدد من البرامج المتقدمة جدا لتخصيص الموارد التي تتطلب حاسبات آلية كبيرة ومزيديا من الوقت على الآلة والتي قد توصل في النهاية الى حلول قريبة من الحل الأمثل وكثير من البرامج متاحة ٠٠ والمشكلة معقدة بسبب حجم البيانات التي تدخل في العمل واحتمال أن عددا أكبر من هذه البيانات تتطلب التطوير بسبب التفاعل الذي يحدث عند إعادة جدولة الأنشطة وكذلك بسبب ما يحدث غالبا من وجود عدد لا نهائي من التزاوج الممكن في الجدولة لذلك فانه عادة ما ينصح بضرورة استخدام الحاسب الآلي مثل هذه المشكلة بسبب ما يحتاج اليه من تناول عدد ضخم من البيانات .

ولنعود مرة أخرى لجدولة الموارد التي تم اعدادها في شكل رقم (٦٠)، لعينة مشكلة العمل . أن اعداد مثل هذه الجدولة لايشمل على مبدء جديد ولا تعتمد أيضا على الأساليب الفنية لشبكة العمل فمثل هذه الجدولة يمكن اعدادها من المستطيلات البيانية طالما أن مقرر المشروع يستطيع أن يوفر البيانات عن الاحتياجات من الموارد . منذ سنين فان عددا من معدى البرامج المتمازين قد قاموا باعداد جدولة لموارد المشروعات الهامة وأن كان مثل هذا العمل لم يمارس على نطاق واسع . والأسباب الواضحة وراء تلك هو الحجم الضخم المطلوب من البيانات وضخامة الجهد والوقت المبذولين ٠٠٠ ومع أن هذه الأسباب ليست أسبابا وجيهة لتقف حائلا في وجه اعداد جدولة للموارد طالما أن الجهود والوقت المبذولين يعودان بالفائدة على المشروع الا أن الحقيقة تظل بأن ادارة المشروع عادة ما تختار السير في سبيلها غير مهتمة بمشكلة الموارد للصعوبات التي يتضمنها مجرد اعداد جدولة لموارد واحد من هذه الموارد .

وإذا كانت الجدولة الأساسية للموارد قد تمت ثم ظهرت اقتراحات تغيير متتابعة فإن كل تغير من هذه التغيرات قد يتطلب تعديلات عميقة في الجدولة فإذا كان هناك نشاط خرج قد أعيدت جدولته أو أن نشاطا غير خرج قد أعيدت جدولته في مدى سماحة المتداخل فإن الأمر قد يتطلب إعادة جدولة بعض الأنشطة الأخرى وهذه الأنشطة قد تشتمل على عدد مختلف من الموارد فالتغير الأصلي المستهدف تحقيق تحسين محدد في جزء واحد في جدول مورد واحد قد يخلق عدديدا من التغيرات في أجزاء أخرى من جدول المورد المعنى . كما يخلق أيضا تغيرات في عدديدا من جداول الموارد الأخرى ، بعض هذه التغيرات قد تكون غير ملائمة بل أنها قد تبعد أثر تحسينات سبق تحقيقها بجهود مماثلة ، وإزاء مثل هذه المشكلة فإنه ليس من المحتمل أن تحقق جدولة المشروع باستخدام الأسلوب اليدوي حلولا طيبة ناجحة لمواجهة تعدد الموارد ومع ذلك فإن الغرض من هذا الفصل هو عرض أهمية مثل هذه الحالة .

الوقت	الوقت بالأسبوع	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١
أ	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	
ب	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	
ج	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	
د	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	
هـ	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	
و	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	
ز	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	
ح	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	
ط	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	
ي	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	
الرصيد	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	
ج	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	
ح	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	
ق	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	
ط	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	
ي	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	
الرصيد	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	

شكل رقم (٦٠)

تطوير جداول الموارد على أساس أوقات البدء المبكر

وحيث أن معظم برمجة الموارد في الوقت الحالي التي تتم عن غير طريق الحاسب الآلي تأتي بنتائج طيبة في بعض الحالات وبناتج ضعيفة في حالات أخرى فان هذا برهان على عملية مثل هذه الطرق ، والواقع أننا نجد من ناحية برامج متطورة للعمل على الحاسب الآلي تستخدم في تخصيص الموارد وان كانت مثل هذه البرامج لاتمثل الانسبة ضئيلة من برامج تخصيص الموارد بينما لانجد من الناحية الأخرى أى برامج متقدمة لمثل هذه المشكلة وتحل المشاكل وقت ظهورها ، اذ نجد مثلاً في مشروع عادى للانشاءات وحدات معينة من المعدات في موقع العمل وعدد معين من العمال يتقرر عددهم كل صباح فاذا لم يكن هناك ما يكفي من المعدات أو عدداً غير كافي من العمال لاداء العمل المطلوب أدائه فان بعض الأعمال يجب تأجيلها وعادة ما يترك تقرير ما يجب تأجيله لرؤساء العمل الفنيين ويتخذ القرار بناء على تقديرهم وبديهتهم بدلا من أن يبني على معرفة محددة بالزمن الحرج وبأوقات السماح للأنشطة واذا ما كان هناك فائضا من المعدات أو من العمال عما يحتاج اليه العمل فان مشرفو العمل هم الذين يقررون أى المعدات تستخدم وفي حالة العمال أى العمال الذين يجب الاستغناء عنهم ومهما كانت بدائية هذا الأسلوب الا أنه يمثل أسلوبا من أساليب تخصيص الموارد .

وكلا من الأسلوبين المتطرفين المعروضين له مزاياه ومساوئه فالحاسب الآلي يمكن أن يتناول كمية كبيرة من البيانات كما يقوم بالخطوات الحسابية الروتينية المطلوبة ويستطيع أن يطبق أساليب رياضية لا يمكن القيام بها بالحساب اليدوى ومن جانب آخر فان الحاسب الآلي يستطيع فقط ان يتناول برامج التنفيذ وتعديلات الجدولة التي أعدت برامجها للتنفيذ والتي تتوافر لها البيانات اللازمة اذ من المستحيل عمليا اعداد برنامج للحاسب الآلي لمراعاة كل البدائل التي قد تكون ممكنة ومرغوبة في اوضاع معينة أو مد البيانات اللازمة للحاسب الآلي والتي يمكن استخدامها . وعيب آخر يظهر في بعض المواقع يتمثل في أن برامج تخصيص الموارد تتطلب حاسبات آلية ذات طاقات كبيرة قد لاتكون متوافرة على أهبة العمل .

وتتمثل عيوب الأسلوب المتطرف الآخر في أن القرارات تتخذ في آخر لحظة حيث تكون فرص حلول أكثر فاعلية قد ضاعت فعلا اذ تتخذ هذه القرارات دون الاستعانة ببيانات قد تكون مفيدة كما انها تتخذ عند مستوى ادارى قد لا يكون هو أفضل المستويات تأهيلا لاتخاذها وهناك ميزة واحدة لعدم وجود تخطيط متقدم هو أن اتخاذ القرارات لا يتطلب توافر حاسبات آلية غير متوافرة أصلا على أى حال فانه بفضل النظر عن توافر تسهيلات الحاسب الآلي فان ممارسة الحكم والتقدير هو في حد ذاته ميزة كبرى فهناك عديد من الطرق الممكنة لحل مشكلة تضارب الموارد أحدها إعادة جدولة الأنشطة وهنا هو الأسلوب الأساسى الرئيسى وعادة ما يكون الأساس الوحيد في معظم الطرق المعترف بها ومع ذلك فقد تكون الطرق الأخرى لها نفس الفعالية اذ يمكن أن يعاد تخطيط الأنشطة لتغيير تجهيزها بالموارد وعندما يطلب من مقرر المشروع أن يعطى بيانات عن الموارد يجب أن يعطى قائمة بتجهيز الأنشطة بالموارد في أرقام محددة وبوجه

عام يستطيع مقرر المشروع أن يغير مثل هذا التجهيز أو حتى يزيلها تماما بتطبيق طريقة مختلفة للاداء في بعض الأحيان يمكن أن تتوقف بعض الأنشطة مؤقتا أو أن بعض وحدات الموارد يمكن أن تقتصر من أنشطة أخرى دون أن تتوقف هذه الأنشطة تماما وفي أحيان أخرى يمكن أن تتقاسم الأنشطة الجارية تنفيذها في وحدات الموارد المتاحة فمشرف العمل الماهر الذي يواجه بنقص وحدات الموارد غالبا ما يأخذ في اعتباره كل هذه البدائل وبدائل أخرى غيرها إذ أن له قابلية لا يمكن برمجتها في حاسب آلي تمكنه من الحصول على نتائج مقبولة رغم أنها ، على أساس تحليل ، تبدو طريقة بدائية .

ويعرض هذا الفصل أسلوبا وسيطا للعمل يفترض أن امكانيات الحاسب الآلي غير متوفرة وبالتالي فإن الأسلوب اليدوي هو المطلوب وهذه الطريقة البدائية اليدوية يجب أن تستفيد من الجدولة الأساسية لشبكة العمل وتطبيقات ميكانيكية شبكة العمل أكبر استفادة ممكنة . مثل هذا المنهج ليس سهلا في بساطة الضغط على أحد الأزرار وانتظار تسلم رد جاهز إذ أنه يتطلب قدرا كبيرا من الاختبارات والحسابات والتحليل وقد يبرر بذل الجهد الطويل في تنفيذ وإدارة مشروع هام يستغرق تنفيذه وقتا طويلا وإذا كان من الضروري برمجة عديد من المشروعات ذات وقت تنفيذ قصير جدا ، فإن عمليات الحاسب الآلي يمكن أن تعطى حلا عمليا لمشكلة تخصيص الموارد . على أي حال فإن هذه الدراسة تقتصر على مشروعات مفردة أو برامج تشمل على عدد محدود من المشروعات التي تمتد إلى شهور أو سنوات . وعليه فإن إدارة المشروع تستطيع أن تجد الوقت الذي يمكن أن تطبق فيه الطرق التي تقترحها هذه الدراسة وسيعرض فيما يلي طرق لثلاث حالات كل بدرجة من التمديد تتزايد عن سابقتها .

الطرق اليدوية لتخصيص الموارد

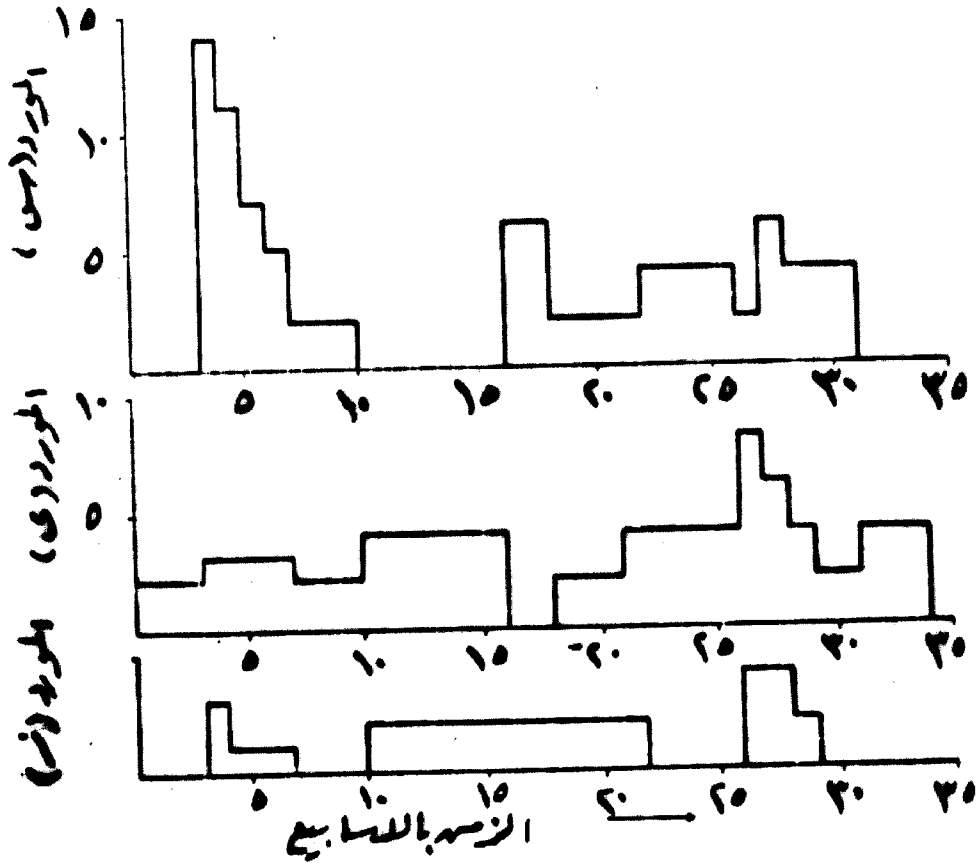
الخطوات التمهيدية :

الخطوة الأساسية لمثل هذه الطرق هي اعداد جداول للجدولة الزمنية لمشروع محدد والتي يجب أن تكون ، فيما عدا ما يتعلق بالاحتياجات من الموارد ، ممكنة التنفيذ . وهذه الخطوة وإن كانت غير أساسية في الأسلوب الذي عرض ملخصه تحت الحالة الثانية التالية إلا أنها مفيدة فيها أيضا . وأبسط جدولة هي التي تقوم على أساس وقت البدء المبكر لكل نشاط كما هو معروض في شكل رقم (٦٠) وفي الطريقة المعروضة هنا فإن الأنشطة أعيدت جدولتها إذ أن تغيرات أخرى أدخلت تطلبت إعادة جدولة للأنشطة في محاولة لاستبعاد تجهيزات الموارد غير المقبولة وتحسين جداول الموارد نتيجة لذلك فإنه عادة ما تتغير مجموعة كل بند من بنود التجهيز الكلي بالموارد . فإذا ما بسطت ميكانيكية الاجراءات الملموسة لتغيير تبويب البيانات فإن هذا سيزيد من امكانية تخمينات الجداول . وطريقة انجاز هذا العمل تتم باستخدام ورقة مربعات مكونة من قطعة ورق كبيرة ومثبتة على لوح معدني بحيث يعرض المقياس الزمني أفقيا على طول

انورقة على أن تكون كل وحدة زمنية ممثلة على الشكل المربع ويمثل كل نشاط بمستطيل من شريط من البلاستيك المضغط ، وهذا النوع من البلاستيك ليس غالي الثمن ويأتي في صورة لفائف بعرض قدره ربع بوصة وقد يكون مطليا بطلاء معدني • ويؤشر على كل شريط ممثلا لنشاط بالاحتياجات من الموارد بقلم شمع أو بقلم حبر « يستخدم حبر قابل للذوبان في الماء » ويجب أن تسجل هذه الموارد في أماكن مقابلة للمقياس الأفقى للوحدات الزمنية بحيث يظهر أى قيد فى العمود الممثل لوحدة الزمن خلال فترة من فترات تنفيذ النشاط وليس من الضروري قطع مستطيلات البلاستيك لتعادل وقت تنفيذ النشاط إذ يمكن استخدام مقياس أو معدل معين مثل خمسة أمثال وحدة الزمن على أن تقطع مستطيلات متساوية وفقا لهذا المقياس من لفائف البلاستيك وعند وضع المستطيلات الممثلة للأنشطة تثبت المستطيلات الجاهزة التى قطعت جنباً الى جنب مع ترك الزائد دون تأشير • ومن المفيد أيضا استخدام ألوان مختلفة لكل مستطيل إذا كان عدد الموارد التى سوف تخضع للتحليل صغيرا • فالشريط المعدني المضغط يمكن أن يكون من ستة الى ثمانية ألوان باستيل على الأقل وهذا سيسمك منه مجرد التأشير بالقلم الرصاص أو الحبر لتوضيح الأساس لمختلف احتياجات الموارد فان كان هناك نشاط يتطلب أكثر من مورد يستخدم مستطيل آخر يكون بلون مختلف لتكوين مستطيل مركب من عدة مستطيلات فرعية حجه حجم قطاع النشاط الذى يمثله وهذه المجموعة من المستطيلات تتحرر كوحدة واحدة عند اجراء جدولة النشاط وعند أسفل ورقة الدراسة تركيب مجموعة من شرائط البلاستيك لتجميع مدخلات مجاميع المواد عند كل وحدة زمنية وإذا استخدمت الألوان لتمييز الموارد المختلفة يستخدم شريط واحد من كل لون مستغرقا كل وقت النشاط لتمثيل مجموع المطلوب من كل مورد وتسجل مجموع المدخلات فى هذا الجزء بنفس طريقة تسجيل القيود على مستطيلات الأنشطة أى تعلم بقلم شمع أو باستخدام حبر قابل للذوبان فى الماء وعند اعادة جدولة الأنشطة فان هذه القيود يمكن ازالتها بمسحها بعناية وتسجيل مجاميع جديدة ويسمح مثل هذا الاجراء باجراء التغييرات بطريقة عملية جدا بدلا من اجراء التعديلات مباشرة على ورقة المربعات ورسمها مرات ومرات •

وهناك تحسين اضافى للطريقة السابقة تمكن من اجراء اختبارات تتضمن تغييرات فى الأنشطة فى بعض الأحيان قد لا يتم اقرار تغيير مقترح ومرغوب فيه الا بعد اجراء تغييرات عميقة • فى هذه الحالة يتم لصق شريط فارغ من البيانات فى أسفل ورقة الدراسة وملاصق للشريط الذى تحددت به مجاميع الموارد لكل وحدة زمنية وعند اجراء التغيير المقترح تترك المستطيلات المختلفة كل امام النشاط المختص وان كانت تقلب على وجهها الآخر بفرض عدم أخذها من الاشرطة المغنطة فوق الاشرطة المقلوبة وهذا لا يتطلب توفير فراغ رأسى امام الأنشطة وتسجل المجاميع الجديدة على الشريط الفارغ فى أسفل ورقة الدراسة وبعد أن يتم الانتهاء من اجراء التغيير وانهاء جدولة كل الأنشطة التى

تأثرت في مواقعها الجديدة يمكن مقارنة هذه الأرقام بالمجاميع السابقة التي لم يتم إزالتها
وفي شريط فوق الشريط الجديد فإذا ثبت أن التغيير غير مرغوب فيه تزال البيانات
الجديدة وتعاد الأشرطة التي قلبت على وجهها الآخر إلى أوضاعها الأصلية أما إذا ثبت
أن التغيير يؤدي إلى التحسين فإن الأشرطة المقلوبة تزال تماما وتغير المدخلات على شريط
التجميع أسفل ورقة الدراسة لتتبادل مع التغيير في الأشرطة الجديدة ثم تسمح الأرقام
من على الشريط الجديد بإمكان إعادة استخدامه عند اقتراح إجراء تغيير جديد .



(شكل ٦١)

جداول الموارد في شكل مستطيلات - البدء المبكر

حالة (١) قيود معدودة على الموارد

في بعض الأحيان قد لا تكون القيود على الموارد شديدة ويمكن التوصل إلى التخلص
من المطلب الكبير من الاحتياجات للموارد بمجرد إجراء نقل للأنشطة وهو غالباً ما يتم
في نطاق السماح للأنشطة ويجري هذا النقل بتحريك المستطيلات العملية المثلثة
للأنشطة إلى مواقع جديدة وبالتالي إجراء تغيير في المجاميع التي تسجل أسفل ورقة
الدراسة وإذا نقل نشاط في نطاق وقت سماحه الحر فإنه لا يتربص على ذلك آثار أخرى
على بقية الأنشطة وبالتالي فإن الأمر لا يحتاج إلى نقل أي نشاط آخر وهذا هو أبسط
أشكال التغيير ويمكن أن يكون فعالاً جداً في أوضاع عديدة ويمكن بالطبع أن تنقل

الانشطة فى نطاق اوقات سماحها المتداخل اذا ما تآثرت الانشطة بالتغيير تم يجرى التصحيح الضرورى للمجاميع ولا يتطلب الامر جهدا كبيرا اذا ما كانت سلسلة الانظمة المتآثرة قصيرة ومن الممكن عمليا تتبع مثل هذا التغيير .

كما يمكن نقل الانشطة الحرجة وايضا نقل بعض الانشطة الأخرى خارج حدود سماحها اذا كان التحسين الناتج من وراء هذا يبرر اطالة وقت تنفيذ المشروع وعلى أية حال فانه مالم يحدث مثل هذا التغيير بالقرب من نهاية شبكة العمل فانه من المحتمل أن يتأثر عدد كبير من الانشطة وبالتالي فان الامر يتطلب تعديل قدر كبير من البيانات وبالتالي فان اجراء تغيير الجدولة لحل مشكلة الموارد بالطريقة المدونة فى الحالة (١) تقتصر فقط على التغييرات التى تتصف باستخدام وقت السماح الحر والتغييرات التى لا تتطلب قدرا كبيرا من نقل الانشطة .

ويوضح الشكل رقم (٦٢) اعادة جدولة لمشروع شبكة العمل فى الشكل رقم (٥٨) اذ قد تم فقط اعادة جدولة للانشطة التى لها سماح حر من وقت بدئها المبكر واقتصرت اعادة الجدولة على نطاق السماح وتوضح الخطوط العمودية المواجهة لكل نشاط مدى الزمن الممكن لاعادة الجدولة وذلك بالتأثير على وقت البدء المبكر ونهاية وقت السماح الحر للنشاط وفى اعادة الجدولة هذه لم يتغير وقت تنفيذ النشاط بالطبع ولم تتوقف بعض الانشطة أو أعيد تخطيطها لتغيير الاحتياجات من الموارد ، ومع ذلك فان التحسن الذى تم تحسين كبير اذ تم خفض الاحتياجات القصوى من المورد س من ١٤ الى ٦ وحدات كما تم خفض الاحتياجات من المورد ي ، ز نسبيا من ٨ الى ٦ ومن ٤ الى ٠.٢ ومن السهولة يمكن تخفيض الاحتياجات من المورد د من ٦ الى ٤ وحدات وذلك عن طريق مد فترة تنفيذ المشروع اسبوعا واحدا كما يظهر ذلك بمجرد دراسة سريعة لوقت الدراسة وفى نفس الوقت تتحسن عملية الاستمرار فى استخدام الموارد اذ بمجرد الاحتياج للمورد س يستمر استخدامه وبكميات مختلفة حتى ينتهى الاحتياج اليه أما المورد ز فان الاحتياجات اليه تتراكم حتى تصل الى نهايتها ثم يثبت الاحتياج اليه بعد ذلك فيما عدا فترة توقف فى الاحتياج اليه لمدة اربعة اسابيع بالمقارنة بفترة توقف وعدم تماثل نسبى فى الاحتياجات فى الجدول الأصل وبالقطع فان الجدول بالشكل رقم (٦٢) يمثل تحسنا كبيرا عن الجدول المروض فى الشكل رقم (٦٠) من وجهة نظر الموارد ومع ملاحظة أن عملية تعديلات الجدولة بسيطة للغاية فى اعدادها .

وفى الواقع انه ليس من الضرورى أو من المرغوب فيه اعداد قواعد جامدة أو أسلوب محدد لاعادة الجدولة لمثل هذه الحالة طالما أنه من السهل استيعاب أسلوب التجربة والخطأ السابق لتنظيم البيانات على اشربة ممفظة وينبغى النظر عما اذا كان الوصول الى أفضل الحلول يتوقف على مهارة وتخييل وحظ المسئولين على البرمجة فان الجدولة الأساسية يمكن أن تتحسن الى درجة كبيرة اذ قام معد البرنامج باستخدام أساليب أخرى مثل اعادة تخطيط تنفيذ الانشطة واقتراض موارد بصفة مؤقتة من

أنشطه جارى تنفيذها وايقاف تنفيذ أنشطة ومشاركة الموارد بين أنشطة مختلفة ،
ومجموعة أخرى من الطرق فانه يستطيع فى الواقع ادخال تحسينات على الجدولة
الاساسية اذ يمكن مثلا فى الجدول المفروض فى الشكل رقم (٦٢) اعادة تخطيط النشاط
هـ بتنفيذه فى ثلاثة أسابيع مستخدما ٤ وحدات من المورد س فى الاسبوع وسوف
يؤدى هذا الى زيادة الضغط على المورد س خلال الفترة من ١٠ (٢ × ٥) الى ١٢
(٤ × ٣) ، وذلك يوضح عدم كفاءة الطرق اليدوية الأخرى ولكن هذا سوف يؤدى الى
تحسن تدفق الاحتياجات للموارد خلال الفترة ال ١٧ الى ال ٢١ أسبوع بحيث يصبح
جدول الموارد ٤ - ٤ - ٤ - ٤ بدلا من ٦ - ٦ - ٦ - ٢ - ٢ - ٢ ويمكن اجراء مثل
هذه التغييرات باستمرار اذا ما عرضت الحاجة الى مثل هذه التغييرات على معد البرنامج
واذا ما كان ملما بطرق التنفيذ للعمل الذى يشتمل عليه المشروع .

حالة (٢) قيود متنوعة على الموارد

قد يكون الالتزام بالقيود على الموارد فى بعض الأحيان أكثر صعوبة من المثال
السابق لا يساعد اعادة جدولة الأنشطة فى نطاق اوقات سماحها الحر فى تحقيق
التخفيض المطلوب على موارد كما أن طرق اعادة الجدولة الأخرى قد تتضمن نقل عديد
من الأنشطة . واذا كانت التغييرات المعديدة هذه تغيرات اختيارية فان أسلوب التجربة
والخطأ ليس هو لأسلوب العلمى فى هذه الحالة . وحيث أن اجراء تغييرات تتضمن عديدا
من الأنشطة عملا صعبا فى الأسلوب اليدوى كما أنها تفرض قيودا عملية على عدد
المحاولات لتحسين الجدولة ، فانه تظهر هنا مشكلة تحسين الجدولة غير المقبولة للمشروع
تحت قيود جامدة على توافر الموارد ومن ثم فان الأمر يتطلب طريقة جديدة ذات منهج
مختلف عن منهج الحالة (١) ، فبدلا من البدء بالجدولة الاساسية ومحاولة اعادة جدولة
الأنشطة فى نطاقها . فان معد البرامج هنا يبدأ مع بداية الأنشطة فى شبكة العمل
ثم يبدأ تدريجيا فى بناء جدولة مقبولة للمشروع نشاطا بنشاط . وتقتصر اعادة جدولة
الأنشطة فى أى لحظة على النشاط موضع الجدولة ومن الممكن أن تمتد الى عدد محدود
جدا من الأنشطة التى تتعارض مع النشاط محل الدراسة فى استخدام العدد المحدد من
وحدات الموارد . وفى هذه الطريقة لا يتم جدولة النشاط لتنفيذ حتى تلبى الاحتياجات
من الموارد . واذا اقتضى هذا تأجيل تنفيذ المشروع خارج فترة سماحه فانه يمكن مد
وقت تنفيذ المشروع واللجوء الى مثل هذا الاجراء أمر شائع . فعندما تكون قيود الموارد
جامدة جدا . فانه عادة ما يتم تأخير تنفيذ المشروع . ومن ثم فان هدف هذه الطريقة
هو تصغير الوقت الذى يمكن فيه أن يمد تنفيذ المشروع مع الوفاء بكل الاحتياجات من
الموارد فى نطاق القيود المفروضة على توافرها .

وتواجه هذه الطريقة ثلاث أسئلة رئيسية يجب الاجابة عليها ،

(أ) ما هى القيود التى يجب اقرارها لتوافر الموارد ؟

(ب) ما هو الأساس لتنظيم الأنشطة تمهيدا لجدولتها ؟

(ج) بأي طريقة يمكن حل التناقض على احتياجات الموارد ؟

ويمكن دراسة اقرار مستويات القيود على المتاح من الموارد أولا . فالأسلوب المعروض في الحالة (١) يتضمن البدء بالجدول الموجود ثم محاولة تحسينه حتى نصل الى الحالة التي يعتبر فيها احتياجات الموارد ممتولة وما يعتبر «مقبولا» يعتبر الى حد كبير معنى مرنا وقد يعتمد على حجم الجهد المطلوب لاجراء مزيد من التحسينات ٠٠٠ وعلى أية حال فان القرار بالحد النهائي للموارد يمكن أن يؤخذ بعد اجراء قدر كبير من اعادة الجدولة .

وأما الطريقة المتبعة في الحالة (٢) فان حدود الموارد يجب أن تقرر منذ البداية الأولى للعملية وقبل أن يبدأ جدول أية نشاط . وأحد أسس تقرير هذه الحدود ببساطة هو حصر عدد وحدات الموارد المتاحة فعلا . والواقع أن مثل هذا الرقم من الصعب تحديده نظريا . حيث انه غالبا ما تتوافر وبطريقة دائمة سبل يمكن أن تحقق مزيدا من الموارد طالما أن الأموال متاحة . فاذا استخدم معيار الحد الأقصى العادي فان ذلك يعني تحديد قيود الموارد ، ومن ثم فانه يمكن بدء عملية الجدولة . وفي مرحلة تالية اذا ما اعتبر مد وقت استكمال المشروع تأخير ضروري غير مرغوب فيه بسبب عدم كفاية الموارد من نوع معين ، فانه يمكن مراجعة الحد المفروض على الموارد ، ثم تفحص حلة زيادة التكلفة للوحدات الاضافية من الموارد فاذا ما اتخذ قرار بزيادة الحد من الموارد بما يزيد عما اعتبر حدا مقبولا من البداية . فان اعادة الجدولة حتى هذا الحد أمر يحتاج الى نظر اذ يعتمد ذلك على درجة التأخير الفعلي في تنفيذ المشروع بسبب حدود الموارد التي يتم مراجعتها فعلا .

والطريقة المروضة في الحالة (٢) لا تؤدي الى تحقيق تسوية في حجم الاحتياجات في نطاق الحد الأقصى العادي اذ تقوم جدولة الاحتياجات هنا فقط على أساس الوفاء بالحدود الموضوعه على المتاح من الموارد وليس على أساس ازالة عدم التساوي في الاحتياجات على مدى فترة تنفيذ النشاط أو ازالة القمم والوديان في منحني جدول الموارد . وان كان التحقيق التالي للحد الأقصى المتاح من الموارد وتكرار هذا الخفض يحقق تسوية فعالة في حجم الاحتياجات من الموارد الا أن المشكلة هنا بالنسبة لهذا المنهج ، ان كل اجراء لحماية الجدولة تتطلب مزيدا من الجهد . وان أسلوب التكرار في العمل بوجه خاص ليس ملائما للأعمال اليدوية . لذلك فانه من المرغوب فيه عادة البدء بوضع قيود أكثر تضييقا على الموارد من تلك الموضوعه في حالة الحد الأقصى العادي بفرض فرض نوع اضافي من تسوية الطلب على الاحتياجات والاحتفاظ بحجم الطلب عند أقل مستوى عمل له . فاذا ما تم تحديد هذه الحدود فانه من الممكن أن يتم الوفاء بها دون اجراء تأخيرات متتالية في وقت تنفيذ المشروع وبوجه عام فانه كلما ازداد التقييد في الموارد المتاحة كلما طالت فترة تنفيذ المشروع . وتتمثل النهاية القصوى في جانب التقييد في الموارد في صورة وضع حدود على استخدام المورد تساوي أقصى طلب على الاحتياجات لاي نشاط من

الانشطة على مورد معين وضعت له حدود من قبل . اذ لا يمكن أن يبدأ تنفيذ المشروع ما لم توجد هناك موارد تعادل على الأقل الاحتياجات التي يتطلبها كل نشاط . وسوف نطبق طريقة وضع الحدود على الموارد على عينة شبكية العمل في الشكل رقم (٥٨) فالحدود ٤ ، ٤ ، ٢ سوف توضع على الموارد س ، ي ، ز على التوالي حيث أن هذه هي أقصى أرقام من عدد الوحدات التي يتطلبها أى نشاط من الأنشطة . فمثلا يتطلب النشاط ب عدد ٤ وحدات من المورد س ، كما أن النشاط ن يتطلب ٤ وحدات من المورد ي وعدد ٢ وحدة من المورد ز . وهنا نواجه مشكلة أقصى قدر من التقييد في الموارد .

والمنهج الآخر هو اعداد جدول له موارد الأنشطة الحرجة مبنية على جدول اوقات البدء المبكر . ومن ثم يمكن وضع الحدود لتتساوى مع أقصى الاحتياجات لهذه الجدولة . ويعرض هذا المنهج امكانية رياضية تواجه هذه الحدود دون مد وقت تنفيذ المشروع وان كانت امكانية ضئيلة . ففي المثال المستخدم فان هذا المنهج يقرر نفس الحدود ٤ و ٤ و ٢ المقررة سابقا . وهناك منهج آخر يقرر درجة متوسطة من الجمود في تحديد الموارد وهو مفيد في بعض الاحيان . فهو يستخدم جدول الموارد التي تقررت لجدوله المشروع المبينة على وقت البدء المبكر نكل الأنشطة . ويمكن تحديد العدد الكلي للوحدات من كل مورد خلال كل فترة تنفيذ المشروع . ويمكن تقسيم هذا المجموع على عدد الوحدات الزمنية خلال الفترة التي تستخدم فيها الموارد (متضمنة فترات قصيرة لا توجد فيها استخدامات لهذا المورد) للوصول الى متوسط الاستخدام ويمكن ضرب هذا المتوسط بمعامل تقديري معين (أكبر من ١) للوصول الى حدود الموارد المستخدمة . فمثلا نلاحظ في الشكل رقم (٦٠) ان هناك مجموع قدره ٩٩ وحدة موارد - اسابيع مطلوبة للمورد من خلال الفترة من الاسبوع الرابع حتى الاسبوع الواحد والثلاثين ومتوسط الاحتياجات الاسبوعية ٩٩/٢٨ أو ٣٢٠٥ وحدة في الاسبوع . وباستخدام معامل ١٥ فان الحد الأقصى المقبول يمكن أن يصبح ٥ وحدات من الموارد ($٣٢٠٥ \times ١٥ = ٤٨٨٨$) ، بفرض أن مثل هذا الحد على الأقل أكبر من أى احتياجات أى من الأنشطة ولا يزيد عن الرقم الذي يتقرر بطريقة الحد الأقصى

العادي . وبطريقة مماثلة يتحدد الرقم $٤٧٧ = \left(\frac{١٥١ \times ١٥}{٣٤} \right)$ للمورد ي

والرقم ٢ أو ٣ ($٢٣١ = \frac{٤٠ \times ١٥}{٢٦}$) للمورد ز

وبمجرد تقرير الحدود على الموارد بأحدى الطرفين المذكورة ، نواجه بمشكلة ترتيب لجدولة الأنشطة وأحدى الطرق الممكنة أن نتبع وحدات الزمن وحده بوحدة للدراسة كل الأنشطة المتاحة للجدولة عند هذه الوحدة من الزمن ومع أن هذه الطريقة إلا أنها متعبة في التطبيق اليدوي بالمقارنة بالطريقة التي تجداول فيها الأنشطة على أساس نشاط بنشاط . وإذا كانت الأنشطة تتم جدولتها بطريقة منسقة فانه من

المنطقي أن يتم جدولة الأنشطة الأكثر حرجا قبيلا تلك الأنشطة التي تبدأ في نفس الوقت ولكن تتمتع بمرونة أكبر من جدولتها . ويمكن لأوقات البدء المتأخر أو الانتهاء المتأخر للأنشطة ان تعطى الأساس في اختيار الأنشطة وفقا لكل من درجة الحرج وتقديم الترتيب من بداية شبكة عمل المشروع حتى نهايتها .

وقد اختيرت أوقات البدء المتأخر للتطبيق في الطريقة المستخدمة في الجدولة (٢) وهذه الطريقة تعطى ميزة في جدولة الأنشطة التي يستغرق تنفيذها وقتا طويلا . حيث يصبح من الصعب جدولة مثل هذه الأنشطة بعد أن تجدول الأنشطة الباقية .

يوضح الشكل رقم (٦٣) الترتيب التصاعدي للأنشطة وفقا لأوقات البدء المتأخر . ومن الممكن ترتيبها بالطبع بأي نظام طالما أنها تجدول وفقا لأوقات البدء المتأخر . ولا تؤثر اطالة وقت تنفيذ المشروع في هذا الترتيب طالما أن الجدولة تسير وفقا لنظام أوقات البدء المتأخر الأصلية ومع أن أوقات البدء المتأخر تتغير بتغيير وقت تنفيذ المشروع فإن الأنشطة التي يأتي عليها الدور في الجدولة سوف ينتقل وقت بدء تنفيذها المتأخر بنفس القيمة وبالتالي فإن ترتيبها لن يتأثر . أما بالنسبة للأنشطة التي على وشك أن تدخل الجدولة فقد يكون من المفيد توضيح حدود الجدولة الممكنة لها على ورقة الدراسة . ويقرر الحد الأولي بأوقات انتهاء الأنشطة السابقة التي تمت جدولتها فعلا . ويتقرر الحد النهائي بأوقات الانتهاء المتأخر المطورة والتي تساوي وقت الانتهاء المتأخر الأصلية مضافا إليها التأخير الذي حدث في استكمال المشروع حتى هذه النقطة من الجدولة . وقد تم في الشكل رقم (٦٣) بيان حدود التواريخ قبل البدء في جدولة النشاط المختص (يلاحظ الخطين الرأسيين المواجهين لكل نشاط) وعليه فإنه يتم جدولة النشاط عند وقت بدئه المبكر الذي لا تؤدي فيه احتياجاته من الموارد الى زيادة مجموع المطلوب من الموارد في أسفل الجدول عن حد الموارد الذي تقرر من قبل . وإذا ما لاحظت فرصة جدولة أفضل للموارد أو تجنب التأخير في وقت تنفيذ المشروع بمقاطعة تنفيذ نشاط معين فإنه يجب على معد البرنامج أن يتفحص طريقة تنفيذ النشاط لمعرفة ما إذا كان من الممكن القيام بهذا الاجراء . وإذا كان يترتب على جدولة النشاط ضرورة استكمالها في تاريخ لاحق على تاريخ وقت انتهائه المتأخر فإن التأخير يدرج في العمود ٣ من ورقة الدراسة كما هو موضح في الشكل رقم (٦٣) ويساعد هذا في تطوير أوقات الانتهاء المتأخر للأنشطة التالية كما يساعد في مراحل قالية على تحليل أسباب الزيادة النهائية في وقت تنفيذ المشروع . وقد يقود هذا التحليل الى اتخاذ قرار بتغيير حدود الموارد وبالتالي تكرار كل العمل .

وآخر مشكلة نواجهها في الطريقة المعروضة في الحالة (٢) هي حل تناقض الموارد ، فعندما لا تتمكن من جدولة نشاط عند وقت بدئه المبكر بسبب عدم كفاية وحدات الموارد فإنه يمكن تأجيله . ولا يمثل هذا التأجيل مشكلة خطيرة طالما يتوفر للنشاط وقت سماح، ولكن عندما يتطلب الأمر جدولته بحيث ينتهي بعد وقت انتهائه

الرقم	التاريخ	الملاحظات	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢
١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣
٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤
٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥
٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦
٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧
٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨
٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩
١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢
١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣
١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤
١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥
١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦
١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧
١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨
١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩
٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١
٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢

شكل رقم (٦٣)

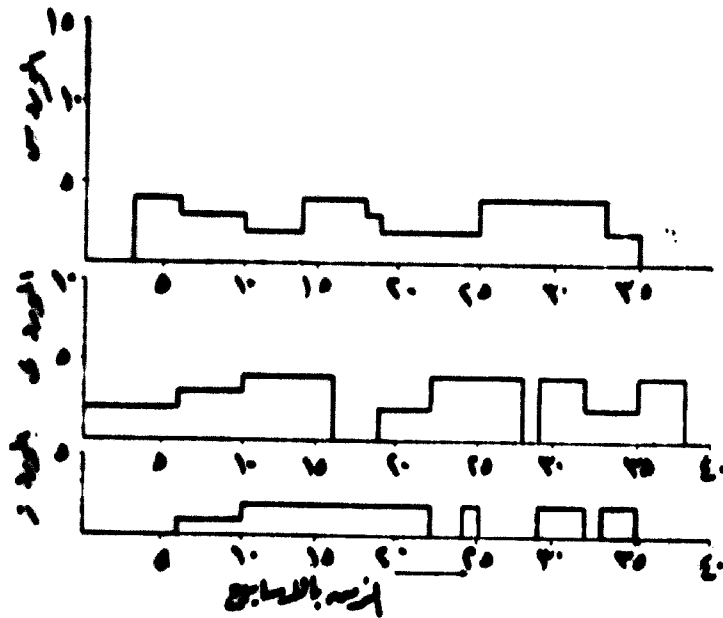
المادة الجدولة طبقا للقيود على الموارد

المتأخر هنا يتأثر وقت استكمال المشروع وتثار مشاكل خطيرة . وقد يكون أبسط الأساليب هو جدولة كل نشاط بترتيب عند أكثر الأوقات الممكنة تبكيرا بغض النظر عن متى يحدث هذا ثم يستتبع بالنشاط التالى وقد تعطى هذه الطريقة جدوله نهائية تتوافق مع كل القيود الموجودة على الموارد ولا تحتاج الا الى أقل جهد ممكن . ولكن قد تؤدي دراسة طرق بديلة لحل تناقض الموارد عند ظهورها ، اذا ما اشتملت على وقت استكمال المشروع ، الى الوصول الى جدوله اكثر كفاءة . اذ قد يتطلب الامر اعادة جدولة بعض الأنشطة التي تم جدولتها فعلا بدلا من الأنشطة التي تجرى جدولتها الآن . واذا ما نتج عن ذلك تأخير أقل فى تنفيذ المشروع فانه يعتبر حلا أفضل ومن الممكن النظر الى طرق أخرى كذلك .

وقد يكون من الممكن وضع مجموعة قواعد عامة للنظر فى الأنشطة التي تتناقض احتياجاتها لموارد النادرة وتحديد اى منها يجب أن يجدول . وقد يحقق هذا طريقة ميكانيكية قد تساعد كأساس فى برنامج للحاسب الاالى لحل مثل هذه المشكلة . الا أن الميزة الكبرى للأسلوب اليدوى أنه يمكن من استخدام كل امكانيات التقدير لدى معد البرامج وهى امدانية لا يمكن وضعها فى برنامج على الحاسب الآلى . ومن ثم فان طريقة عامه لحل تناقض موارد لن يتم عرضها هنا . فقد يؤدي اختيار البيانات الى اقتراح اعادة جدوله نشاط او أكثر سبق جدولتهم بدلا من تأجيل نشاط يتم جدولته الآن . وقد يتطلب الامر توقف تنفيذ جزء من نشاط واعادة جدولته او اعادة تخطيط بعض الأنشطة لتغيير احتياجاتها من الموارد (ومن المحتمل وقف تنفيذها) وفى حالات معينة قد يتطلب الامر افتراض بعض وحدات موارد مؤقتا للأنشطة تحت التنفيذ ، وبالتالي فانه يمكن مراعاة عدم وجود حجم متماثل للاحتياجات من الموارد خلال فترة تنفيذ بعض الأنشطة وفى حالات أخرى يمكن اتخاذ قرارات فى موقع العمل لتغيير حدود الموارد ، وهناك امكانيات واحتمالات عديدة ، فاذا لم يتوافر بديل أفضل من جدوله الأنشطة الجارية عند أوقاتها المبكرة التي تفى بقيود الموارد فانه لا اختيار امامنا . والواقع أن الطريقة المطبقة فى الحالة (٢) ليست مرضية رياضيا طالما أنها غير مبنية على قواعد محددة وان كانت من الناحية العملية تمكن معد البرامج الماهر من التواصل الى نتائج أفضل بكثير من تلك التي تتوصل اليها برامج تخصيص الموارد المتطورة التي تطبق على الحاسب الآلى .

وعندما وصلت الجدولة الى دراسة النشاط فى المثال المعروض فى الشكل رقم (٦٣) وجد أن الوقت المبكر الممكن أن يبدأ فيه تنفيذ النشاط ل هو الاسبوع الرابع والعشرون أى متأخرا بثلاثة أسابيع بعد وقت انتهائه المتأخر . ومع فحص الجدول الذى أعد فعلا يتضح أنه باعادة جدوله النشاطين ص ، ه والذين سبق جدولتهما يبدأ فى الاسبوع التاسع عشر ، أى بتأخير اسبوع ، فان النشاط ل يمكن أن يجدول فى الاسبوع التاسع عشر والنتيجة النهائية هو تأخير وقت استكمال المشروع بأسبوع واحد بدلا من ثلاثة أسابيع وفى مراحل لاحقة يظهر تضارب جدوله بين النشاطين غ ، ح لا يمكن حله بوسيلة أخرى غير جدوله هذين النشاطين فى أكثر الأوقات المتاحة

تبكيها وتسمح بها حدود الموارد . وبذلك فان الوقت النهائي لاستكمال المشروع وفق ما تسمح به حدود الموارد هو ٣٥ اسبوعا . اما اذا تمت جدولته كل الانشطة عند اوقات البدء المبكر الذي تسمح به قيود الموارد فان وقت تنفيذ المشروع سيصبح ٣٩ اسبوعا ويوضح الشكل رقم (٦٤) في صورة بيانية النتائج المتحققة بتطبيق الأسلوب المعروض في الحالة (٢) والتي عرضت في الشكل رقم (٦٣) ولا تزال هناك امكانية اجراء بعض التحسينات الطفيفة . فملا يمكن ازالة التقطيع في استخدام الموارد في الاسبوع الثالث والثلاثين بجدوله النشاط في اسبوع تالي . ويمكن ملاحظة التحسين الذي تحقق بمقارنة الشكلين رقمي (٦١) ، (٦٤) .



شكل رقم (٦٤) الجدولة النهائية للموارد

حالة (٣) - المشروعات ذات وقت التنفيذ الطويل

تتطلب المشروعات ذات وقت التنفيذ الطويل مجهودا أكبر في جدولة تخصيص الموارد ، ويرجع ذلك على وجه الخصوص الى كثرة عدد الوحدات الزمنية التي تتضمنها وكثرة عدد القيود التي تجرى وتتطور . ويعتبر اعداد تخطيط تفصيل جدا لبرمجة الموارد لذلك الجزء من المشروع الذي سينفذ في وقت ما في المستقبل أمر موضع نظر . اذ ان كل هذه البرمجة سوف تنكرر بلاشك بسبب التغيرات التي تواجه تنفيذ الجزء المبكر من المشروع . ويمكن باستخدام مزيج من الأساليب المعروضة في الحالة (١) والأساليب المعروضة في الحالة (٢) وذلك بالاستعانة باستخدام شبكات العمل الفرعية المحددة على أساس طريقة الفترات الزمنية والتي سبق مناقشتها في الفصل الثالث ايجاد وسيلة لبرمجة الموارد للمروعات ذات وقت التنفيذ الطويل .

ومنذ البداية يجب أن تحلل احمياجات المشروع الكلية للتركيز على المشاكل الرئيسية منها ، وتحديد الأساليب لحلها ولا يلتفت الا للموارد التي يتوقع أن يكونه

فيها تصور واضح أما بسبب أنها نادرة أو مكلفة أو بسبب أن أنشطة المشروع سوف تستخدم هذا المورد بغزارة بالنسبة لمستوى المتاح منها . ومن المفضل بوجه عام أن تتم جدولة مثل هذه الأنشطة على أساس أوقات بدئها المبكر ، ويمكن أن تضاف طريقة مختصرة غالبا ما تستخدم بفعالية وذلك بأن تبني جدولة الموارد على أساس وحدات زمنية أكبر كان تكون على أساس الأسابيع مثلا بدلا من الأيام أو الشهور بدلا من الأسابيع أو شهرين أو أكثر بدلا من شهر واحد وسوف تساعد هذه الدراسة الأولية في الوصول إلى حدود معقولة على الموارد للاستخدام في طرق الجدولة الأكثر تفصيلا التالية . كما أن هذا سيساعد أيضا في توضيح مدى الحاجة إلى إعادة برمجة لبعض البرامج للمشروع للتخلص من مشاكل الموارد الرئيسية . فإذا كان من الضروري القيام بمثل إعادة البرمجة هذه فإنه يجب أن تجرى في هذا الوقت حيث من المحتمل أن تؤدي إلى إطالة وقت تنفيذ المشروع . وإذا كان من الممكن التوصل إلى تاريخ سليم ومعقول لوقت استكمال المشروع في مثل هذا التحليل الأول فإنه يمكن تجنب الجهود التالية التي سوف تبذل في الدراسات التفصيلية عن إطالة غير واقعية لوقت تنفيذ المشروع .

وبعد الانتهاء من هذه الدراسة الأساسية فإنه يمكن إجراء الجدولة التفصيلية باستخدام الطريقة المعروضة في الحالة (٢) بتنفيذها على شبكات عمل فرعية تغطي فترة محددة في المستقبل القريب . ويمكن في هذه الدراسة مراعاة موارد إضافية أخرى حيث إن شبكات العمل الفرعية يمكن أن تستوعب بيانات إضافية أخرى ويمكن استخدام وحدات زمنية أقصر لتبني عليها الجدولة كما يمكن أن تقسم شبكات عمل الأنشطة إلى مزيد من التقسيمات لتوسيع خطة المشروع إلى مزيد من التفاصيل عندما تكون هناك ميزة ما من جراء هذا وتحدد الآثار على وقت استكمال المشروع بسبب إعادة جدولة أي نشاط بمعرفة الوقت الإضافي الناتج من تطوير وقت الانتهاء المتأخر للأنشطة . أما الآثار على الجدولة الأولية للموارد للفترة المقبلة من شبكة العمل الفرعية الجارية تطبيقها فلا يمكن معرفتها إلا بعد التقدم في أعداد شبكة العمل الفرعية حتى المرحلة محل الدراسة . فإذا حدثت تغيرات جذرية خلال فترة برمجة شبكة العمل وكان هناك سبب يرتبط بالآثار الهامة على الجدولة الكلية للمشروع ، فإن الأمر قد يتطلب تكرار الإجراءات الخاصة بهذه الدراسة الكلية . ولجرد البدء في برمجة شبكات العمل الفرعية فإن كل الجهود تتركز في البرمجة التفصيلية جدا للفترة المحددة مستقبلا . وهذا النوع من البرمجة مفيد وعمل باستخدام شبكات العمل الفرعية ، ولكن إذا ما أريد إنجاز هذا باستخدام كل شبكة عمل المشروع فإنه يصبح عديم الفائدة .

والطرق التي عرضت في هذا الفصل طرق فعالة في تخصيص الموارد لأي مشروع ضخم أو فترة تنفيذ طويلة رغم أنها اقتصر على الطرق التي لا تستخدم الحاسب الآلي وأنها ممكنة التطبيق على مستوى إدارة المشروع .

الفصل السادس

تخصيص الموارد للمشروعات المتعددة

مشكلة المشروع المتعدد

قد يتضمن برنامج التنمية الصناعية أكثر من مشروع وقد يتقدم العمل في هذه المشروعات في وقت واحد . وبسبب أن القيود على الموارد يمكن أن تؤثر على جدولة الأنشطة في هذه المشروعات فإنه يجب تطبيق الأساليب الفنية لتخصيص الموارد . وعندما يقوم كل مشروع بالسحب من مصدر للموارد خاص به فإنه يمكن تطبيق أساليب التخصيص لموارد المشروع الواحد المعروضة في الفصل الخامس . أما إذا قامت المشروعات بسحب مواردها من مصدر مشترك فإنه من الضروري أن تبذل جهود منسقة لحل التعارض في الموارد النادرة بطريقة تفيده البرنامج كله . ومن المفضل تطبيق أسلوب تخصيص الموارد للمشروعات المتعددة في هذه الحالة .

وأناسا فإن مشكلة تخصيص الموارد للمشروعات المتعددة تماثل مشكلة المشروع الواحد حيث أنه يمكن أن تعامل شبكات عمل المشروعات على أنها شبكات عمل فرعية وترتبط في شبكة عمل رئيسية واحدة للبرنامج كله . وإن كان هناك تعقيد في المشكلة فإنه يظهر فقط بسبب كبر الحجم . وعموما فإن هناك عناصر أخرى تضيف إلى درجة التعقيد في المشكلة يتمثل العنصر الرئيسي في أن هناك أولويات مختلفة للمشروعات المختلفة ، إذ قد يؤدي تأخير مشروع بدلا من مشروع آخر إلى آثار خطيرة على التنفيذ الفعلي للبرنامج ككل حيث يجب أن تؤخذ الأولويات في الاعتبار إذا كانت هناك أسباب سليمة لذلك .

وفي بعض الأحيان يتدخل عنصر آخر ألا وهو تحرك الموارد بين المشروعات فقد تكون هناك إمكانية كاملة لتحريك وحدات الموارد بين المشروعات دون أية مشكلة ، أو أن تمثل أي حركة لوحدات الموارد من مشروع لآخر جهودا فائقة ووقتا وتكاليف ضخمة . ويتوقف ظهور أي من الحالتين السابقتين عادة على المواقع الجغرافية للمشروعات بالنسبة لبعضها وعلى درجة تحرك الموارد ذاتها . فقد تحدث إحدى الحالات القسوى مثلا عندما تطبق أساليب تخصيص موارد المشروعات المتعددة على مرحلتى العمل الهندسى وما قبل الانشاء لعدد من المشروعات داخل البرنامج . وقد تتكون الموارد من نوعيات مقصورة من الفنيين والعمال المهرة عادة ما يعملون تحت سقف واحد . وتتميز هذه الحالة بتحرك كامل لوحدات الموارد . ولا تمثل الانتقال إلى مشروع جديد ولا مجرد استبدال مجموعة خطط بأخرى . والنقيض قد يظهر

في مرحلة الانشاء لنفس المشروعات اذا كانت المشروعات تقام على مساحات واسعة منفصلة وقد يتطلب كل منها أنواعا معينة من المعدات الثقيلة التي تتميز بقصور المتوافر منها . ويؤدي تحريك هذه المعدات من موقع لآخر الى تكبد نفقات ووقت هائلين . ومن ثم يجب مراعاة هذا الاعتبار في جدولة أنشطة المشروع التي تتطلب تحريك مثل هذه المعدات .

وهناك عديد من الطرق الأخرى التي يمكن بتطبيقها أن يصل تخصيص موارد المشروعات المتعددة الى مستويات أكثر تعقيدا . فقد يتم سحب موارد بعض المشروعات من المصدر المشترك لموارد البرنامج بينما تأتي بعض الموارد من مصادر متاحة لمشروع واحد . كما قد تظهر مشاكل أكثر تعقيدا من هذا عندما تتشارك مشروعات داخل البرنامج في موارد معينة مع بعض المشروعات الأخرى بينما تتشارك في مصادر مختلفة مع مشروعات أخرى تأتي في موارد أخرى ويمائل ذلك فقد تكون هناك حرية كاملة في حركة الموارد داخل البرنامج لبعض المشروعات دون بعضها الآخر .

أن هدف هذا الفصل اقتراح تعديلات على أساليب تخصيص موارد المشروع الواحد المعروض في الفصل الخامس لبعض هذه التعقيدات الإضافية . ويخرج عن مكان هذه الدراسة اعداد أساليب تفصيلية لحالة المشروعات المتعددة أو تقديم معالجة تفصيلية لمشاكلها .

أساليب معالجة تخصيص الموارد للمشروعات المتعددة

في حالة مشروعات البرنامج التي تسحب مواردها من مصدر مشترك يجب أن تراعى مع بعضها لتحديد أكثر الطرق ملائمة لتخصيص الموارد للبرنامج كله . ويمكن اجراء حسابات منفصلة لبيانات الجدولة الأساسية لكل مشروع (أوقات البدء المبكر والمتأخر وأوقات الانتهاء) فاذا لم تكن المشروعات كلها تبدأ في نفس الوقت فانه يجب أن ترتبط أوقات بدء أنشطتها الأساسية بالجدولة الزمنية للبرنامج ككل، فمثلا اذا كان مشروع A سوف يبدأ بعد ٩٠ يوما من بداية المشروع الأول في البرنامج فانه يجب أن يحدد وقت البدء المبكر للتسليم الأساسي في اليوم ٩١ قبل أن تجرى حسابات « التتبع للخلف » .

وإذا كان هناك رأى معين لإدارة البرنامج في أولوية المشروعات ، فانه يجب التعبير عن هذه الأولوية في شكل كمي مع أن هذا قد لا يكون أمرا بسيطا أو حتى دبلوماسيا . وبالطبع سنواجه تناقضا بالنسبة للموارد المتاحة يجب حله بالضرورة والا فانه لن تكون هناك حاجة الى تحليل تخصيص الموارد . وحل مثل هذا التناقض عادة ما يتطلب امتدادا في تنفيذ بعض المشروعات على الأقل . وقد يكون تحديد التكلفة المحتملة لوحدة الزمن المضاعفة في امتداد وقت تنفيذ المشروع أحد الأسس المنطقية للتعبير عن الأولويات . والرقم الناتج هو نفس الرقم المستخدم في أسلوب بدائل التكلفة / الزمن المعروض في الفصل الرابع لتحديد متى يتم الوصول الى أفضل جدولة . فهو يساوي تكلفة الأداء غير

المباشر للمشروع خلال المجال الزمني الذي يتلو أكثر الأوقات تبكيرا لاستكمال المشروع كما يتضمن كذلك تلك التكلفة التي تمثل خسارة في الدخل أو النفقات الإضافية الناتجة عن عدم بدء المشروع المستكمل في العمل . وإذا أمكن تحديد مثل هذه الأرقام فإنها تعطي أساسا كليا نموذجيا لأولويات المشروعات ويمكن استخدامها مباشرة . والبديل الأقل دقة هو تحديد الأولويات بطريقة تحكيمية على أساس تقدير المسئولين عن إدارة البرنامج .

ويمكن الآن تطبيق الأساليب الرئيسية المعروضة في الفصل الخامس . لنفترض أن القيود على الموارد جامدة بدرجة تتطلب تطبيق الأسلوب المعروض في الحالة (٢) . وسوف نناقش تعديلات هذه الطريقة بتفصيل أكثر . فأساسا يجب أن توضح حدود المتاح من الموارد ويمكن أن تتحدد بأحدى الطرق المقترحة في الفصل الخامس ، ثم ترتب الأنشطة مع تتابع أوقات بدئها المتأخر . وبسبب العدد الضخم من الأنشطة فإنه من المفضل وضع بيانات كل نشاط على بطاقات خاصة بكل نشاط بدلا من إدراج ترميزات النشاط على ورقة الدراسة كما اقترح في الفصل الخامس ، وطالما أنه من الصعب تخصيص صف في الشبكة المعدة في ورقة الدراسة لكل نشاط على حدة فإنه من الممكن تخصيص مجموعة من الصفوف لكل مشروع . وقد يمكن أن توضع أسماء أنشطة المشروع على المستطيلات الممغنطة التي تحمل بيانات موارد الأنشطة ومن ثم فإن الأنشطة التي لا تنمى مع نفس المشروع يمكن أن توضع على نفس الصف أما حجم الفراغ الرأس المطلوب لكل مشروع فإنه يتحدد ليكفي فقط لأقصى عدد من أرقام الأنشطة التي يمكن أن تنفذ مع بعضها ، وهذا بالتالي وفر في المساحة .

والسبب الآخر لوضع بيانات الأنشطة في بطاقات راجع إلى أن ترتيب الأنشطة سيغير خلال الجدولة . فإذا زاد وقت الاستكمال لأحد المشروعات فإن أوقات البدء المتأخر لكل الأنشطة داخل هذا المشروع سوف تزداد بحجم مساوي للزيادة في وقت تنفيذ المشروع (رغم أن أوقات البدء المتأخر لأنشطة المشروعات الأخرى لن تتأثر) ورغم أن أوقات البدء المتأخر هي الأساس في ترتيب الجدولة للأنشطة إلا أن إعادة الترتيب ضرورية وبتسجيل الأنشطة على كروت تصبح عملية إعادة الترتيب ميسرة . ويتم تسجيل أوقات البدء المتأخرة الأصلية لكل نشاط على الجانب العلوي لكل بطاقة ثم ترتب البطاقات على أساس أرقام أوقات البدء المتأخر هذه . ثم تبدأ جدولة الأنشطة بالنشاط المدرج على البطاقات الأولى . وعندما يتطلب الأمر ضرورة تغيير وقت تنفيذ المشروع محل التناقض في الموارد فإن حجم التغيير المطلوب يدرج في العمود المخصص له في ورقة الدراسة أفقيا أمام المشروع المعين بطريقة مماثلة لتسجيل أوقات التأخير في الشكل رقم (٦٣) . وحيث أن كل بطاقة تفحص مبدئيا لجدولة النشاط المدرجة عليها ، فإنه يمكن تسجيل مجموع التأخيرات للمشروع الخاص بهذه البطاقات عليها نقلا من ورقة الدراسة ، وإذا دعت الضرورة فإنه يمكن تطوير أوقات البدء المتأخر المدرجة على البطاقات وبعاد ترتيبها البطاقة وفق أوقات البدء المتأخر المطورة . وإذا كانت بطاقة ما سوف يعاد ترتيبها فإنه لن تتم جدولتها في حينه إذ ينتقل الفحص إلى الجدول التالي وتستمر العملية .

وعندما يحدث تعارض في الموارد خلال عملية الجدولة فان حل مثل هذا التعارض
يبتعد في حالة تواجد اولوية للمشروعات ، فاذا لم تتواجد اولويات للمشروع وكان
الهدف الرئيسي هو اكمال البرنامج ككل في اقل وقت ممكن ، فانه يمكن ربط كل
المشروعات في شبكة عمل واحدة . ويمكن ربط هذه المشروعات ببعضها في البداية
« بحدث » يمثل بداية البرنامج « وحدث آخر » في النهاية يمثل استكمال البرنامج .
ومن ثم تنحصر المشكلة في مشكلة تخصيص موارد للمشروع الواحد (ورغم ان شبكة
العمل قد تكون ضخمة نوعا) باستثناء الاهتمام بتحريك الموارد بين المشروعات ونقل
وحدات الموارد . وفي معظم الحالات توضع اولويات لاستكمال مشروعات بعينها داخل
البرنامج ويجب اخذها في الاعتبار .

ومن جدولة الأنشطة توضع أشرطته المفضطة في مواقعها على ورقة العمل . وقد
يساعد في هذا الشأن وضع ترميز النشاط في الركن الأيسر العلوي من المستطيل ووضع
وقت انتهائه المتأخر في الركن العلوي الأيمن . ويفصل استخدام وقت الانتهاء المتأخر
عن وقت البدء المتأخر لهذا لغرض طالما أنه من الممكن أن يتعطل النشاط أثناء عملية
الجدولة . وسوف يظهر هذا الرقم عندما يمتد وقت تنفيذ النشاط وسوف يسمح أيضا ،
أثناء جدولة الأنشطة الأخرى ، بالتحديد السريع للوقت سماح أي نشاط سبق جدولته .
ومن الضروري استخدام أوقات الانتهاء المتأخر الأصلية . ومن الممكن أن يتم تصوير هذه
التأخيرات التي تمت في المشروع حتى حينه ويمكن تحديد وقت السماح بسهولة وذلك
التاريخ الذي يحدد لانتهاء النشاط (وحدة الزمن للمود الذي ينتهي فيه المستطيل
الخاص بالنشاط) من وقت انتهاء المتأخر المطور . وبتجدولة الأنشطة فان المحلولة
الأساسية التي تبذل هي العمل على البدء فيها في الحال بعد استكمال آخر نشاط من
الأنشطة السابقة . ويمكن التحقيق من هذا النشاط السابق بالنظر الى الشكل الملائم
من شبكة العمل . ومن المفيد أيضا ادرج النشاط السابق على بطاقات النشاط المعينة
لكل نشاط . ولتحديد أكثر الأوقات تكييرا للنشاط الذي يتم جدولته فانه يتم ملاحظة
مستطيلات الأنشطة السابقة من ورقة الدراسة .

وبسبب القيود على الموارد فقد يصبح من غير الممكن جدولة الأنشطة في تواريخ
مبكرة تالية لاستكمال الأنشطة السابقة . وفي هذه الحالة قد يتطلب الأمر اما تأجيل
النشاط واعادة جدولة أنشطة أخرى ، او اتخاذ اجراءات أخرى . وهنا يؤخذ في الاعتبار
كل مجموعة الأنشطة الجارية التي تتطلب الموارد المحدود ، ومشملة على الأنشطة التي
سبق جدولتها والأنشطة التي يتم جدولتها الآن والهدف الأول هو محاولة قصر أي
اعادة جدولة على حدود أوقات السماح بقدر الامكان ، اما الهدف الثاني فهو ملاحظة
الاولويات اذا كانت هناك حلول بديلة واعادة جدولة هذه الأنشطة بأقل قدر من وضع
الاولويات وفي الوضع النموذجي ، يجب اعادة الجدولة في نطاق حدود سماحها الحر .
وعادة فانه ليس عمليا توفير البيانات الضرورية للفرقة بين السماح الحر والسماح
المتداخل أثناء التقدم في مثل هذه العمليات من الفحص المذكور .

وإذا لم يكن من الممكن انجاز اعادة الجدولة في نطاق حدود السماح ، فان اعادة جدولة الانشطة ستسبب تاخيرات في المشروع . ويجب البحث عن أقل الحلول تفضيلا في اولويات المشروعات وحجم التأخيرات الضرورية . فاذا توصلت الحلول البديلة الى قيم مساوية من التأخير في مختلف المشروعات فانه يتم اختيار الحل الذي يحقق تأخيرا في المشروع الاقل أولوية . أما اذا تضمنت هذه الحلول قيما غير متساوية للتأخير فان الوصول الى الحل يتم عن طريق ترجيح التأخيرات باستخدام قيم الاولويات للمشروعات المختلفة فاذا افترضنا مثلا ان المشروع أ له أولوية قدرها ٥٠٠ (بناء على التكلفة التي تقدر ب ٥٠٠ دولار في اليوم اذا تأخر المشروع) بينما أن المشروع ب له أولوية قدرها ٣٠٠ ، ولنفترض بالاضافة الى ذلك أن حل التناقض في الموارد يتطلب اما أن يتأخر المشروع ب بمقدار يوم واحد أو أن يتأخر المشروع ب بمقدار يومين . في هذه الحالة فانه يبدو من الانفضل مد وقت تنفيذ المشروع ذو الاولوية المرتفعة طالما أن (١ × ٥٠٠) أقل من (٢ × ٣٠٠) ، وبمجرد تحديد أقل الحلول افضلية باشماله على اعادة الجدولة التي تتسبب في تأخير المشروع فانه يجب الأخذ في الاعتبار اجراءات أخرى بديلة . فقد تتطلب هذه مثلا ، اعادة برمجة للانشطة لتغيير احتياجاتها من الموارد أو قد تكون هذه الاجراءات في شكل قرارات لتقييد مستوى المتاح من الموارد ، وفي النهاية فانه يمكن تطبيق أفضل الحلول ، ثم يلتفت بعد ذلك الى النشاط التالي في الترتيب وتستمر عملية الجدولة وفق هذا المنوال .

ويجب مراعاة مسانة تحريك وحدات الموارد داخل المشروع خلال عملية الجدولة وان كانت الخطوات المتعارف عليها من الصعب تلخيصها . فاذا كانت هناك تكلفة مرتبطة بنقل الموارد داخل المشروع فانه يجب تحديد هذه التكلفة حتى تساعد في عملية الجدولة . وبوجه عام اذا كانت وحدات الموارد سوف تطلب مرة أخرى في مشروع معين ، فان البديل لنقلها الى مشروع آخر هو استبقائها في مكانها حتى يمكن اعادة استخدامها . وقد يسبب هذا تأخيرا في مشروعات أخرى . فاذا كان الأمر كذلك فان المسألة تصبح مسألة ما اذا كان الوفير الذي يتحقق من عدم نقل المعدات من وإلى مشروع آخر أكبر من تكلفة التأخير الناتج ، والصعوبة في الوصول الى قرار في هذه المسألة أنه ليس عمليا النظر الى فترة طويلة جدا مقدما . طالما أنه لم تتحدد بعد الأنشطة المستقبلية التي سيتم جدولتها في الوقت الذي ستدخل فيه مسألة نقل الموارد في الاعتبار الأول . ومن المحتمل أن يكون أكثر المذاهج فعالية هو النظر الى المسألة في تطويرها الزمني . فاذا ما تطلب نشاط ما وحدات من الموارد كانت موجودة في هذا النشاط من قبل ولكنها نقلت الى بعض المشروعات الأخرى فانه من الممكن اعادة النظر وتعديل الجدولة التي تم اعدادها فعلا . وطالما ان الفترة التي سيعاد تحليلها لا تمتد كثيرا في الفترة السابقة من تاريخ المشروع فان يمكن اعداد جدولة بديلة تحقق فائدة للمشروع باستبعاد بعض التحويلات في الموارد هو بذل مزيد من الجيود في اعداد جدولة مطولة .

ومع وضوح ضرورة التأخير مع تقدم الجدولة فان هذه التأخيرات سوف تدرج على ورقة الدراسة كما سبق توضيحه . ومن المفضل بالاضافة الى ذلك الاحتفاظ بسجل

عن الأنشطة والموارد المعنية التي تسببت في كل تأخير من التأخيرات . وسوف يساعد هذا في اجراء مزيد من التحليلات الذكية للنتائج النهائية والقاء مزيد من الضوء على تجديد ما اذا كان من الواجب زيادة مستوى الموارد المتاحة أو اذا كان من الواجب اعادة برمجة أجزاء معينة من البرنامج .

مناقشة مشكلة كمينة

في ديسمبر ١٩٦٣ عقدت حلقة دراسية لمدة يومين في واشنطن عن جدولة المشروع المتعدد البرمجة بناء « الطرق السريعة » تحت اشراف (مؤسسة الأمن الآلي) وقد خصص برنامج الحلقة الدراسية أساسا لمناقشة طرق تخصيص موارد المشروع المتعدد وبوجه خاص لمناقشة برنامجين من أكثر برامج الحاسبات الآلية تطورا (كلاهما برنامج تملكه مؤسسات خاصة) لتحقيق هذا الغرض . وقد قام ممثل المؤسسة المشرفة على المؤتمر (مؤسسة الأمن الآلي) بتقديم عينة لمشكلة تتضمن برنامجا مكونا من اثني عشر مشروعا يمكن تنفيذها مع بعضها البعض وكل منها يستخدم تسعة أنواع من مواد مختلفة يتم سحبها من مصدر واحد . وتتكون الموارد من ٣٢ رجلا مقسمين الى فنيين ومساعدي فنيين وهم مرتبطون بالجهود الهندسية المطلوبة لفترة ما قبل الانشاء للاثني عشر مشروعا ، وتشتمل التقسيمات على التخطيط ، هندسة المرور ، العرض ، تصميمات الطرق السريعة ، وكانت المشروعات مطابقة تماما لمشروعات الطرق السريعة ، وكان هناك حرية كاملة في حركة الموارد بين المشروعات ، وكانت القيود على الموارد جامدة الى حد ما . اذ كانت في مستوى وحدتين من كل موردين ، ٣ وحدات لمورد آخر و ٤ وحدات من مورد آخر . وكانت النتيجة ان وقت تنفيذ البرنامج يجب ان يمتد بدرجة كبيرة ليتناسب مع أطول المشروعات تنفيذا في البرنامج الذي كان يبلغ ٤٨ يوما . وقد عرضت هذه المشكلة للحل بواسطة كل برنامج من برنامجي الحاسب الآلي المذكورين ، وقد قورنت النتائج وتم تحليلها . وقد استطاع أحد البرنامجين ان يجدول البرنامج كله في ٩٦ يوما دون ان يتخلل ذلك أي توقف للنشاط من الأنشطة .

أما البرنامج الثاني فقد نجح في اعداد الجدولة لكل البرنامج في ٨٨ يوما وان كان العمل قد تعطل في ٩ أنشطة .

وقد تم اختيار التكنيك المقترح في هذا الفصل على نفس المشكلة ، فمن ناحية تطلبت الجدولة بالطريقة اليدوية يوم عمل كامل . وبالمقارنة لما يمكن ان يحلله الحاسب الآلي من حل المسألة ربما في دقائق بمجرد اعداد وتقديم البيانات اليه ، ومن ناحية أخرى كانت نتائج الطريقة اليدوية أفضل وأثبتت انها تساوي ما بذل فيها من مجهود اذ ان البرنامج تمت جدولته لفترة ٨٨ يوما دون تعطل في أي من الأنشطة ومن ثم فقد تحقق بهذه الطريقة الجمع بين مزايا برنامجي الحاسب الآلي . وأهم ما تحقق في هذه النتيجة انه قد تم الوفاء تماما بمتطلبات الأولويات وأنه لم يحدث أي تأخير على الإطلاق في أي

من المشروعات الثلاثة التي تحتل أهم الأولويات ، بينما في أحد برنامجي الحاسب الآلي تعطّل أهم مشروعات البرنامج اولوية لمدة سبعة أيام ، بينما تعطّل ثاني مشروعات البرنامج اولوية لمدة سبعة أيام على الترتيب في كل برنامج من برنامجي الحاسب الآلي على التوالي . وفي الطريقة اليدوية تم الوفاء بمتطلبات الأولوية لخمسة مشروعات من اثني عشر مشروعاً بطريقة أفضل من أي من برنامجي الحاسب الآلي . وكانت أيضاً أفضل من أحد البرنامجين بالنسبة لمشروعين آخرين وكانت على نفس مستوى جودة البرنامج الآخر . وفي مشروع آخر كانت بنفس مستوى جودة الطريقتين الآليتين ولم يصل مستوى الطريقة في أي من الحالات إلى درجة الضعف التي وصل إليها أحد البرنامجين . وأهم ميزة في الطريقة اليدوية اكتساب الشخص الذي يقوم بالعمل فهما واضحاً للمشكلة وأسباب التأخير في المشروع . ومن المحتمل أن يعرض مقترحات ذكية لتحسين جدولة البرنامج فيما يختص بمتطلبات الموارد عن الشخص الذي يقوم بمجرد دراسة النتائج النهائية لبرنامج الحاسب الآلي . ومن الناحية التطبيقية فإن بعض هذه التفريعات المقترحة يمكن أن تكون قد أدخلت فعلاً في المراحل المبكرة من أعداد الجدولة . والواقع أنه قد تم تطبيق الطريقة اليدوية في الحالة موضع الدراسة دون فرض عقبات غير حقيقية بفرض مقارنة نتائج هذه الطريقة بالحلول الأخرى ، والتفريعات الوحيدة التي سمح بإدخالها هي إعادة الجدولة فقط . وإذا سمح للشخص الذي لديه معرفة بالعمل الواجب أدائه أن يعيد برمجة بعض الأنشطة أو أن يأخذ في اعتباره عددياً من الوسائل الأخرى المتاحة بجانب إعادة جدولة الأنشطة ، فإنه من المؤكد تماماً أن الجدول الذي يتم أعداده سوف يتحسن إلى حد كبير .

والتساؤل الذي يثار الآن هو ما إذا كان هناك تبرير للجهد الذي يبذل في جدولة أي برنامج سواء استغرق هذا الجهد يوماً أو عدة أيام . فإذا لم تتوافر امكانيات الحاسب الآلي ، فإن البديل الذي يظهر هو حذف البرامج المتقدمة ومواجهة المشاكل عندما تظهر . فإذا كان هذا هو الاختيار المروض وكان للبرنامج محل الجدولة درجة من الأهمية فإنه يجب تبرير الجهد المطلوب بالبرمجة المتقدمة بالمنافع التي تنتج من هذه البرمجة أما إذا توافرت امكانيات الحاسب الآلي فإنه لا يزال من المحتمل أن يستحق التحليل الهنوي أهميته للبرامج الهامة . ويمكن استخدام كلا من الطريقتين ويمكن أن يعمل على تدعيم بعضها البعض .

وعادة ما تحتل البرامج التي تتضمن تنمية صناعية أهمية للاقتصاد القومي ومن ثم تشتمل على قدر كبير من المصروفات والمجهود خلال فترة طويلة من الزمن وتؤدي إلى ربط الموارد النادرة التي يمكن أن تستخدم في مشروعات هامة أخرى . وتبرر مثل هذه البرامج العمل المضني في البرمجة السابقة على بدئها والتي تستمر خلال فترة تنفيذها . وإذا كانت هناك طريقة بها احتمال كبير لتحقيق نتائج طيبة فإنه يجب تطبيقها حتى لو تطلبت بذل مزيد من الوقت من أحد الأعضاء الرئيسيين في إدارة البرنامج . ويبدو أن هذه الطريقة تتمثل في استخدام طرق الجدولة التي تسمح بالكبر قدر من التقدير والتحكم باستخدام بيانات وميكانيكية شبكة العمل .

الفصل السابع

ربط بدائل التكلفة / الزمن بتخصيص الموارد

صلاحية التطبيقات المستقلة

لقد تم عرض طرق تطبيق بدائل التكلفة / الزمن في الفصل الرابع وطرق تطبيق تخصيص الموارد في الفصلين الخامس والسادس . وقد تم معالجة كل موضوع على حدة . وهذا منهج عام اتبع في معالجة جوانب مختلفة من هذين الموضوعين وهذا يتضمن أن هذين الأسلوبين الفنيين مستقلين ويمكن تطبيق كل منهما على حدة ، فهل هذا صحيح من الناحية العلمية ؟

وقد يبدو أن التطبيق المنفصل لتحليل تخصيص الموارد أكثر امكانية من التطبيق المستقل لبدائل التكلفة/الزمن ، ففي الواقع أن معظم طرق تخصيص الموارد تتضمن قرارات معينة لبدائل التكلفة / الزمن بالمعنى الواسع على الأقل . إذ يجب اقرار حدود المتاح من الموارد . إذا ما لم يتحدد المتاح من الموارد بنهاياتها القصوى المطلقة ، وهو أمر يستحيل في الغالب ، فإنها تتضمن نوعاً من بدائل التكلفة / الزمن كما وان قرار وضع حد معين على المتاح من الموارد هو عملية توفيق بين تكلفة استخدام مزيد من الموارد ودرجة الجهود التي تفرض على جدولة الأنشطة التي تحتاج الى هذا النوع من الموارد . كما أن التوضع الأخير عادة ما ينعكس على احتياجات المشروع من الوقت . وبعد اقرار حدود المتاح من الموارد تتم جدولة الأنشطة لمواجهة هذه القيود .

وطالما أن الجدولة مقتصرة على حدود السماح ، فإن أوقات تنفيذ المشروع لا تتأثر ولكن معظم البدائل الأخرى تشتمل على أشكال أخرى لبدائل التكلفة / الزمن .

فإذا امتد وقت تنفيذ المشروع بسبب أن جدولة الأنشطة قد زادت عن حدود السماح فإن هذا قرار تكلفة/زمن ، وإذا زاد وقت تنفيذ المشروع لتجنب نفقات زيادة مستويات المتاح من بعض الموارد . أو بالعكس إذا زاد مستوى المتاح من الموارد أثناء تطبيق طرق تخصيص الموارد فإن هذا قرار يتضمن نفقات يمكن أن تقصر وقت تنفيذ المشروع أو تمنع وقت تنفيذه من الزيادة . وإذا أعيد تخطيط الأنشطة لتقييد احتياجاتها من الموارد وأوقات تنفيذها فإنه ينطوي على عنصر تكلفة . وبوجه عام فإن الهدف من ذلك هو التأثير على وقت تنفيذ المشروع . ومن ثم فإن هناك بدائل تكلفة/زمن . وبدائل التكلفة/الزمن المحروضة في الفصل الرابع تضمنت تغييرات في طريقة أداء الأنشطة التي أثرت في أوقات تنفيذها واحتياجاتها من التكلفة . وقد طبقت بطريقة متعارف عليها الى حد ما لاحداث تغيير في وقت تنفيذ المشروع . ومن الممكن القول أن طرق تخصيص الموارد يمكن تطبيقها

باسنقلال عن بدائل التكلفة/الزمن اذا كانت طبيعة المشاكل من هذا القبيل اما اذا تم تطبيق تعريف عام لبدايل التكلفة/الزمن ليشمل أى اجراءات توازن بين التكلفة والتغيرات فى وقت تنفيذ المشروع ، مثل التغير فى مستوى المتاح من الموارد أو احتياجات الأنشطة من الموارد فانه يصبح من الصعب تطبيق طرق تخصيص الموارد دون بدائل التكلفة/الزمن .

هل يمكن تطبيق طرق بدائل التكلفة/الزمن دون تحليلات الموارد ؟ والاجابة بنعم ولكن بطريقة مماثلة لطريقة النعامة ، وفقا للاعتقاد الشائع ، أنها تدفن رأسها فى الرمال لتجنب الخطر . اذ يمكن لواضع البرنامج أن يغمض عينيه عن الظروف القائمة ويتخذ قرارات تبدو له أنها تقدم حلولا جيدة وإن كانت غير فعالة فى الواقع اذ ما لم يكن المتاح من الموارد يزيد عن أى نهايات عظمى قد تحدث من الاحتياجات وبشرط عدم تحمل أى نفقات ترتبط بتغير الاحتياجات على مر الزمن، فانه لا يمكن تحقيق بدائل التكلفة/الزمن مهما كانت سوف تؤثر على وقت تنفيذ نشاط أو أكثر . اذ أنه بفض النظر عن تغير احتياجات الأنشطة من الموارد فان تغير وقت تنفيذ المشروع يؤدي الى تغيرات فى جدولة الموارد ، وبوجه خاص فان أى تغير فى جدولة الموارد سوف يؤثر فى التكلفة . انه يجب مراعاة تغيرات التكلفة لتحديد ميل التكلفة الذى يبني على أساسه بدائل التكلفة/الزمن . اذ ما لم تؤخذ تغيرات التكلفة فى الاعتبار فان البيانات الأساسية تصبح غير صحيحة وقد تقود الى نتائج خاطئة فقد تصبح بعض التغيرات التى قد يرى اجراءها مستحيلة من الناحية الواقعية بسبب نقص الموارد المتاحة . لذلك فانه لا يجب فصل تطبيقات بدائل التكلفة/الزمن عن تحليلات تخصيص الموارد .

التطبيقات المشتركة

بفض النظر عن امكانية التطبيق المنفصل لطرق بدائل التكلفة/الزمن وتخصيص الموارد فان استخدامها معا أمر مرغوب لتحقيق خطة تنفيذ وجدولة جيدين ، فمعرفة جدولة الموارد مثلا أمر لا يجب مراعاته فقط فى تحديد بدائل التكلفة/الزمن لكنه يفتح مجالا جديدا لامكانيات التوصل الى أوضاع أفضل لبدايل التكلفة/الزمن ، فمعرفة الطاقات العاطلة القائمة فى زمن محدد تسمح باجراء تغييرات لاستخدام هذه الموارد العاطلة . وقد يمكن انجاز هذه التغيرات عند ميل للتكلفة معادل للصفر أو منخفض جدا . فاذا كانت هناك احدى المعدات عاطلة خلال فترة زمنية معينة فقد يكون من الممكن استخدامها فى أداء أنشطة جدولة لتنفذ فى هذه الفترة لخفض تكاليفها رغم أنه قد لا يمكن تبرير مثل هذا الاستخدام لو كانت وحدة المعدات المذكورة غير عاطلة أو اذا كان العاملون لا يقومون بأى عمل خلال فترة زمنية معينة ، فانه عادة ما يمكن تشغيلهم فى أنشطة تحت التنفيذ رغم أن هذا يؤدي الى أن يصبح حجم الصالة المشغلة أكبر من أحجام العمالة المثل التى تحقق أقصى كفاءة . وفى كلتا الحالتين فانه يمكن تخفيض أوقات التنفيذ بأقل من التكلفة أو بدون تكلفة على الإطلاق .

وقد تتطلب طرق تخصيص الموارد تأجيل أنشطة حرجة أو جدولة أنشطة غير حرجة خارج نطاق سماحها وبوجه خاص إذا كان من الصعب الوفاء بمستوى المتاح من الموارد . وفي كلتا الحالتين تنشأ فجوات في المسار الحرج . فإذا لم تتم جدولة أى نشاط حرج ، أى ذلك النشاط الذى له سماح كلى قدره صفر ، عند وقت بدئه المبكر فانه سوف يتحقق للأنشطة السابقة له أوقات سماح وبالتالي تتوقف عن أن تكون حرجة ، ومن ثم فانه لن يكون هناك أى مسار حرج على نطاق كل شبكة عمل المشروع . وقد يتبقى بعد جدولة مكثفه لتخصيص الموارد ، عدد قليل من الأنشطة الحرجة ، بالمعنى الذى تحدد فيه مفهوم النشاط الحرج حتى الآن . وهذا له آثار هامة على تطبيق اجراءات بدائل التكلفة/الزمن التى عرضت فى الفصل الرابع . حيث أن هذه الاجراءات تتطلب استخدام الأنشطة الحرجة . اذا لم يوسع التعريف الخاص بالأنشطة الحرجة فقد لا تتوافر الا فرص قليلة لتطبيق بدائل التكلفة/الزمن بسبب عدم توافر أنشطة حرجة . فلو اعتبر النشاط الحرج بأنه أى نشاط يؤثر تنفيذه مباشرة على استكمال المشروع، فقد تظهر فرص جديدة لتطبيق بدائل التكلفة/الزمن كما يمكن النظر أيضا الى الأنشطة الحرجة بأنها تلك التى تسبب احتياجاتها من الموارد فى اجراء الجدولة التى تخلق الفجوات فى المسار الحرج . بالطبع التى تؤدى الى تقييد أداء هذه الأنشطة وكذا احتياجاتها من الموارد تصبح اجراءات فعالة لتقييد وقت تنفيذ المشروع وبالتالي تظهر امكانيات عديدة لادخال بدائل التكلفة/الزمن ، اذ كما سبق أن أشير عالية بأنه يمكن معاملة كل موضوع تحسين حدود الموارد على أنها مسألة بدائل تكلفة/زمن .

خطوات التطبيق المشترك

لقد اتضح أن التطبيق المشترك لبدائل التكلفة/الزمن وتخصيص الموارد أمر مرغوب فيه ، ويتطلب التطبيق المشترك تعديلات للطرق التى سبق تقديمها بالنسبة للتطبيقات المستقلة لكل من الأسلوبين . ومن الملائم أن نختتم هذه الدراسة بالخطوات التالية المقترحة للربط بين هذين الأسلوبين الفنيين :

١ - يتم اعداد خطة تنفيذية للمشروع ومنها رسم شبكة العمل مع محاولة أن تقلل الى أقصى حد من حجم التجزئة والتفاصيل فى الأنشطة فى التوصل الى تمثيل مقبول ودقيق لخطة تنفيذ المشروع . وتأسيس علاقات شبكة العمل أساسا على احتياجات التتابع العيني وتجنب التتابع المبنى على ما تفرضه قيود الموارد ما لم يتوافر لدى مصدر البرنامج أى درجة من الشك فى ضرورتها .

٢ - يتم الحصول على تقديرات زمنية لكل نشاط فى شبكة العمل . فمن المرغوب فيه أن تبني هذه التقديرات على تلك الطرق من الأداء التى تتضمن أقل قدر من التكلفة مباشرة ويؤدى هذا الى بناء منمنى منتظم للتكلفة/زمن من نقطة البدء للحل الطبيعي

وليس من الضروري أن تستخدم نقطة البداية هذه . إذ أنه قد اقترح استخدام نقطة بدء « التفسير الأول » (Fordahl ١٩٦٢) عندما يكون من المعروف أن الأداء الفعلي مطلوب في وقت أقل بكثير من الأداء الطبيعي .

٢ - يتم اعداد حسابات الجدولة الأساسية للوصول الى اوقات البدء والانتها المبكر والمتاخر ، ومعرفة الأنشطة الحرجة .

٤ - يتم الحصول على رقم للتكلفة يمثل قيمة التكلفة بالنسبة لوحدة الزمن لاي تخفيض في وقت تنفيذ المشروع . إذ أن هذا يستخدم كمقياس لتحديد ما اذا كانت هناك حاجة لاستخدام بدائل التكلفة/الزمن . ثم يتم انجاز أي تفصيل للتكلفة/الزمن عند ميل تكلفة مساو للصفر أو عند أقل ميل ممكن لها مناسب لرقم التكلفة الذي تم الحصول عليه . وغالبا ما يكون الاسراع بالأنشطة الحرجة التي تم تحديدها بأقل قدر من التكلفة أو بلا تكلفة على الاطلاق بتخطيط أكثر تفصيلا أو عن طريق مزيد من التجربة للسماح بمزيد من التداخل في أداؤها وليس من الضروري اعداد بيانات عن التكلفة الطبيعية أو وقت الاسراع أو تكلفته لاي من الأنشطة . وتتخذ القرارات فقط على أساس مراعاة التغيرات في وقت وتكلفة الأنشطة الحرجة وأثر هذا على وقت تنفيذ المشروع . والواقع أن بدائل التكلفة/الزمن سوف تنفذ بطريقة تلقائية دون مراعاة الآثار على جدولة الموارد التي لم يتم اجراءها بعد ، وبمجرد اعداد جدولة الموارد فان تطبيق بدائل التكلفة/الزمن مشتملة على تحليل لكل شبكة العمل سوف تتطلب قدرا متزايدا من استخدام البيانات لتصحيح هذه الجداول . فإذا أجريت بدائل التكلفة/الزمن عند هذه المرحلة من الحل وكانت مقصورة على تلك الأنشطة ذات التكلفة المنخفضة . فانه قد يمكن تبريرها حتى الآن وبعد معرفة الفرص الاضافية الممكنة مدعمة بمعلومات عن جدولة الموارد فيها أكثر من هذا ، فان تلك التغيرات التي يثبت عدم فعاليتها بسبب عدم اعطاء حل أفضل للطلب على الموارد يمكن عكسها في فترة لاحقة ، وبوجه عام فانه يمكن استعادة التكلفة عن طريق استخدام الزمن المتوفر في مراحل المشروع الأولى .

٥ - يتم اعداد جداول موارد لأنواع معينة تتسم بندرتها أو بلارتفاع ثمنها أو التي يتضح أن المشروع يحتاج الى كميات منها تؤدي الى خلق مشاكل بالنسبة لمستوى المتوفر منها .

٦ - تختبر جداول الموارد الناتجة ووقت تنفيذ المشروع من حيث مدى ملائمتها بوجه عام . إذ من المتوقع أن جداول الموارد يمكن تحسينها عن طريق اتخاذ اجراءات معينة . واذا لم تكن قيود الموارد تسمح بهذا . فانه يمكن تخفيض وقت تنفيذ المشروع عن طريق مزيد من التكلفة . واذا كانت النتائج المتاحة ضعيفة بدرجة تشير الى احتمال أن تكون خطة التنفيذ الأساسية غير قابلة للتطبيق وأنه من المفضل اجراء إعادة شاملة للبرمجة فان من المستحسن اجراء هذا قبل اجراء مزيد من التحليلات الاضافية .

٧ - والخطوة التالية تعتمد على درجة القيود على الموارد وتقصير المشروع ووقت تنفيذه . لنفترض موقفا صعبا يشتمل على مستوى منخفض للموارد المتاحة ومشروعا مركبا على فترة زمنية طويلة .

٨ - يتناول العمل شبكة العمل كلها في محاولة للوصول الى حلول لازالة القمم في الاحتياجات التي تزيد في مستواها عن مستوى الموارد المتاحة . وبسبب حجم البيانات التي يشتمل عليها هذا العمل فان مثل هذه الحلول سوف تقتصر الى حد كبير على اعادة الجدولة في نطاق حدود وقت السماح الحر أو السماح المتداخل حيث أن سلسلة الأنشطة المتأثرة محدودة أو أن يكون اللجوء الى طرق أخرى لها تأثيراتها المترابطة المحدودة . وبوجه عام فان اجراء مزيد من تحليلات بدائل التكلفة/الزمن أمر ليس عمليا بسبب حجم البيانات التي يجب تطويرها .

٩ - يتم التوصل الى حدود لما هو متاح من الموارد قبل اجراء مزيد من التسوية التفصيلية للاحتياجات .

١٠ - يتم اعداد شبكات عمل فرعية للجزء الاساسي من المشروع باستخدام اسلوب والتجزئة الفترية، من استخدام فترة زمنية لشبكة العمل الفرعية تحقق شبكة عمل صغيرة جدا (بعد اجراء مزيد من التوسع في الشبكة اذا كان للتفصيلات الاضافية ميزة ما وبعد اضافة أى مورد آخر يستحق عناية خاصة) حتى تسمح بالتطبيق العمل لبدائل التكلفة/الزمن والاساليب الفنية لتخصيص الموارد ، ولا تتناول فترة زمنية طويلة مقدما أكثر مما يرغب في اجراء تفصيل لبرنامجها .

١١ - تطبق الطريقة الموضحة في الحالة (٢) في الفصل الخامس لاعداد جدول يفي بالمتاح من الموارد . وعندما يظهر تعارض قد يتطلب امتدادا في وقت تنفيذ المشروع تدرس امكانية تطبيق طرق بدائل التكلفة/الزمن كاعادة تخطيط الأنشطة لخفض احتياجات الموارد ، الاسراع بالأنشطة لتجنب تنفيذ أنشطة في وقت واحد قد تغلق تعارضا في استخدام الموارد أو يتم تغيير مستوى المتاح من الموارد .

١٢ - بعد اعداد جداول لأنشطة شبكة العمل الفرعية تفي بالقيود على الموارد ، تبدأ محاولة دراسة بدائل التكلفة/الزمن التي قد تؤدي الى خفض وقت تنفيذ المشروع . والواقع أن امكانية تحقيق هذا تعتمد على امكانية حل مشاكل الموارد في شبكات العمل الفرعية التالية ، ومن الممكن طبعا أن تنفق بعض المصروفات دون فائدة ، الا أنها تمكن من هراسة فرص الاسراع للمشروع ومعظم هذه الفرص من المحتمل أن تقود الى نتائج ناجحة عند اجراء بدائل التكلفة/الزمن مع محاولة الاستفادة من فترات عدم استخدام بعض الموارد المتاحة وهذا يزيد من فرص بدائل التكلفة/الزمن ويمكن من اجراء تسوية الاحتياجات المتباينة للموارد .

١٣ - يتم فحص أى تغيرات أخرى قد تساعد فى تسوية قسم الاحتياجات من الموارد حيث أن التغيرات فى هذه الاحتياجات رغم أنها قد تكون أدنى من المستوى المتاح من الموارد إلا أنها تمثل تكلفة بوجه عام ، فتمهيد هذه المنحنيات هى وسيلة فعالة لخفض التكلفة .

١٤ - ومع تقدم العمل فى فترة شبكة العمل الفرعية يحتفظ بجداول التوقيت والموارد مطورين ويستمر فى تطويرهما . وتعد برمجة العمل عندما تتطلب التغيرات ضرورة هذا عندما تلوح فرص جديدة أو يتوصل الى معلومات اضافية عن ظروف المشروع . أو عندما يمكن تخصيص مزيد من الوقت للتحليل التفصيلي . يبدأ باعداد شبكة العمل الفرعية التالية قبل أن ينتهى العمل فى شبكة العمل الفرعية الحالية بوقت كافي .

١٥ - عندما يكون هناك سبب للاعتقاد بأن التغيرات فى شبكة العمل الفرعية قد تؤدى الى تغيرات اساسية فى كل وقت المشروع أو جداول الموارد . فانه يجب اجراء تحليل شامل لكل الخطة المتبقية ، كما فى الخطوتين ٣ ، ٩

يرجى التاكيد من أن الاساليب المقترحة فى هذه الدراسة قد عرضت بطريقة مبسطة الى حد كبير لتطبق بغير طريق الحاسب الآلى على مستوى المشروع . وقد كان الهدف الاساسى لهذه الدراسة هو تناول المشاكل التى تعتبر معقدة وصعبة الحل حتى باستخدام الحاسبات الآلية ذات الطاقة التخزينية الضخمة . ولم تكن الطرق التى قدمت طرقا رياضية متطورة ولا يصح القول بأنها تحقق حولا مثل . إذ أنها تعتمد بدرجة كبيرة على تطبيق المعلومات وتقدير وحكم مستخدميها . ومن المنتقد أن قابلية تطبيق هذا التقدير خلال عملية تطبيق طرق الحل المختلفة عادة ما تعطى حولا أفضل من التطبيق للطرق الرياضية المتعارف عليها .

وأخيرا فاننا لا نستهدف تطبيق هذه الطرق خلال مرحلة البرمجة الاساسية فقط ، فالسبب الرئيسى لمحاولة استخدامها كأدوات على مستوى المشروع ، وللاعتقاد بأنها فعالة هو أنه من المتوقع استخدامها للتطوير المستمر واعادة التحليل خلال فترة تنفيذ المشروع ، فهذه الطرق فى الحقيقة أدوات ديناميكية ويجب استخدامها بهذا الشكل .

المراجع

- Alpert, L. and D.S. Orkand (1962).** *A time-resource trade-off model for aiding management decisions.* Operations Research Inc. (Technical Paper No. 12)
- Anon. (1961a).** "Critical-path scheduling". *Plant Administration and Engineering* (October).
- Anon. (1961b).** "Teaching PERT project network technique", *Training Directors* (December).
- Anon. (1962a).** "CPM moves into the specifications", *Engineering News-Record* (December 6).
- Anon. (1962b).** "Critical-path scheduling"; *Chemical Engineering* (April 16).
- Anon. (1962c).** "Planning, implementation and appraisal through PERT", *Business Budgeting* (January).
- Anon. (1962d).** "Time-scale simplified CPS diagrams", *Plant Administration and Engineering* (March).
- Anon. (1965).** "Contractors shift from arrow to precedence diagrams for CPM" *Engineering News Record* (May 6), 32-33.
- Archibald, R.D. (1962).** *Experience using the PERT cost system as a management tool*, Institute of Aerospace Sciences. Los Angeles (June 21).
- [Automotive Safety Foundation (1953).** *Multi-project scheduling for highway program; proceedings of a two-day workshop*, Washington D.C.
- [Baker, B.N. and R.L. Erie (1964).** *An introduction to PERT/CPM*, Irwin, Homewood, Ill.
- Battersby, A. (1964).** *Network analysis for planning and scheduling*, St. Martin's Press, New York.
- Reutel, M.L. (1963).** "Computer estimates costs, saves time, money", *Engineering News-Record* (February 28).
- Biglow, C.G. (1952).** "Bibliography on project planning and control by network analysis : 1959-1961", *Operations Research* 10 (5), 93-104.
- Bostlin, G. A. W. (1962).** "Helping the executive to make up his mind; (decision theorists come to rescue with CPM and PERT linear programming etc.) *Fortune* 65 April), 128-131.

- Feuer, J. A. (1963). *A non-intuitive decision-making method for configuration of a complex system*, International Business Machines Corporation, Space Guidance Center, Oswego, N.Y.
- Chance, A. and W.W. Cooper (1962). "A network interpretation and a directed subdual algorithm for critical path scheduling", *Journal of Industrial Engineering* 13 (4), 213-218.
- Clark, C. (1960). *A discussion of an action planning and control technique*, International Minerals and Chemical Corporation, Freeport, Texas.
- Clark, C. (1961). "The optimum allocation of resources among the activities of a network", *Journal of Industrial Engineering* 12 (1).
- Edner, U.P. (1961). *Systems research and design*, Wiley, New York.
- Fasar, W. (1962). Planning implementation and appraisal through "PERT" *Business Budgeting* (January).
- Fordahl, J. W. (1962). *An electronic approach to the critical path method for the construction industry*, 2nd ed., Department of Civil Engineering, Stanford University, Stanford, Calif.
- Fordahl, J.W. (1964). *Methods for extending the range of noncomputer critical applications*. Department of Civil Engineering, Stanford University, Stanford, Calif. (Technical Report No. 47).
- Fulkerson, D. R. (1961). "A network flow computation for project cost curves" *Management Science* 7 (2), 167-179.
- Hall, A.D. (1962). *A methodology for systems engineering*, Van Nostrand, Princeton, N.J.
- Hindy, M.H.A. (1967). *Application of network procedures in the implementation of industrial projects in developing countries*, paper presented at the International Congress for Project Planning by Network Analysis, Vienna, Austria, 21-27 May 1967.
- Hindy, H. A. (1969). *Problems encountered in the application of network analysis techniques in project implementation in developing countries and pertinent recommendations* paper presented at the International Congress for Project Planning by Network Analysis Amsterdam, the Netherlands 6-10 October 1969 published in *Project Planning by Network Analysis* (Proceedings of the Second International Congress Amsterdam, the Netherlands 6-10 October 1969) pages 54-70.

- Kelley, J. F. and M. R. Walker (1959). "Critical path planning and scheduling" in *Proceedings of the Eastern Joint Computer Conference Boston 1-3 December* pp. 160-173.
- Kelley, J.E., Jr. (1961). Critical path planning and scheduling : mathematical basis? *Operations Research* 9 (3) 296-320.
- Levin, R. I. and C. A. Kilpatrick (1966). *Planning and control with PERT/CPM*. McGraw-Hill New York.
- Marshall, A.W. and W.H., Meckling (1959). *Predictability of the costs, time and success of development* RAND Corporation (Report 1821).
- Miller, R. (1962). "How to plan and control with PERT" *Harvard Business Review* (March-April), 93-104.
- Miller, R. W., (1963). *Schedule, cost and profit with control PERT; a comprehensive guide for program management*, McGraw-Hill, New York.
- Medel, J.J. (1963), "How to do CPM scheduling without a computer", *Engineering News-Record* (March 14) 30-34.
- McClintock, J. J. and C.R. Hillier (1966). *Project management with CPM and PERT* 3rd ed., Reinhold, New York
- McClintock, J. J. Johnson and M. Larson (no date) "RAMPS : a technique for resource allocation and multiproject scheduling, ", in *Proceedings 1963 Spring Joint Computer Conference*, Books Incorporated, New York.
- Munderoff, C.T. and W. Blom (1960), *Managing a development programme*, Bureau of Research and Development, FAA, General Precision Inc., New York.
- Muth, J. E. and G. L. Thompson (1963). *Industrial scheduling*, Prentice-Hall, Englewood Cliffs N.J.
- Norden, P.V. and F. J. O'Reilly (1960). *Life cycle method of project planning and control*, International Business Machines Corporation Data Systems Division. Poughkeepsie N.Y.
- Pearman, J. (1960). "Engineering program planning and control through the use of PERT". *IRE Transactions on Engineering Management* 7, 125-134.
- Sando, F.A. (1964). "CPM, what factors determine its success". *Architectural Record* 155 (pri /May) 202-204... 211-216.
- Stasser, P.J.B. Ritter and W. L. Meyer (1965). *The critical-path method* McGraw-Hill New York.

- Simms, T.J.G.**(1961). "The critical-path method ; a new approach to planning" *Engineering and Contract Record* (June).
- Steinfield, R.C.** (1960). "Critical-path saves time and money. *Chemical Engineering* (November 28) 120-152.
- Van Krugel, E.** (1964). "Introduction to CPM" *Architectural Record* 136 (September) 337.
- Van Slyke, R.M.** (1963). "Monte Carlo methods and the PERT problem" *Operations Research* 11 (September) 838-860.
- Villers, R.**(1959). "The scheduling of engineering research" *Journal of Industrial Engineering* (November/December).
- Walace A.J.** (1963). *Fundamentals of project planning and control*, 2nd ed. Waldro. West Haddonfield N.J.
- Walker, M.R. and J.J. Sayer** (1959). *Project planning and scheduling* Du Pont de Nemours Wilington Delaware (Report No. 655a).
- Witte, G.L.**(1963). "Anintroduction to computerized CPM" *The Constructor* (April) 53-55.
- West J.D.** (1964). "Some properties of schedules for large projects with limited resources : critical-path method PERT ad related techniques" *Operations Research* 12 (May) 395-418.



مجمع البحوث العامة لعلوم المطابع الأثرية

دليل أول

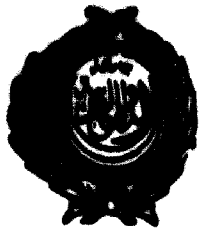
دليس مجلس الإدارة

في سلطان طبر

رقم الإيضاح ٢٠٣٥ / ١٩٧٥

المجلة العامة لعلوم المطابع الأثرية

٥٠٠-١٩٧٥/١٢٧٦



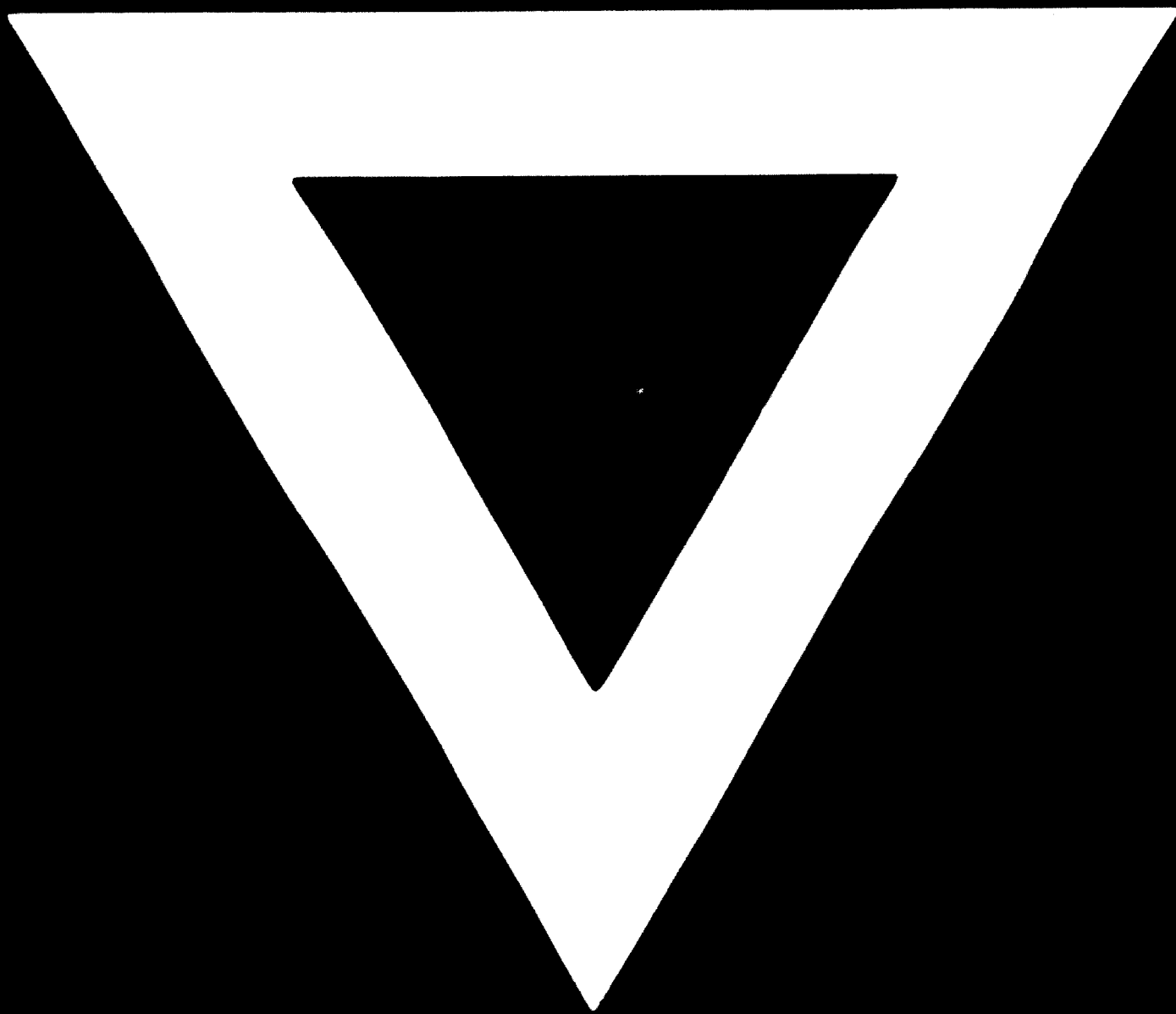
مركز التنمية الصناعية للدول العربية

٣٣ شارع ١٤ بالمعادي

ص.ب. ١٢٩٧ - القاهرة ج.ع. ٢٠٠٤

أيدان ١/٠١/٠٤١

1 - 666



81.12.04